Distr.
GENERAL

A/10112
13 June 1975
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون
البند ٥٨ من القائمة الاولية *

منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي

UN LIBRARY
AUG 6 1975
UN/SA COLLECTION

تقرير المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الامين العام بأن يحيل الى اعضاء الجمعية العامة تقرير المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، الذى انعقد في ليما في الفترة من ١٢ الى ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٥ .

* A/10000 .

Distr.
GENERAL

ID/CONF 3/31
9 May 1975
ARABIC
ORIGINAL · ENGLISH

منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

ليما ، بيرو ، ١٢ — ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥

تقرير المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

المحتويـــات

	الفقـــرات	الصفحـة
خلفية تاريخية للمؤتمر	١ - ٥	٤
مقدمـة	٦ - ٧	٥
حفل الافتتاح	٨ - ٤٣	٥
أولا : الحضور وتنظيم العمل	٤٤ - ٦٨	١٢
ملاحظة تمهيدية	٤٤	١٢
الحضور	٤٥ - ٥٢	١٢
افتتاح الجلسة العامة الأولى وانتخاب الرئيس ...	٥٣ - ٥٧	١٥
اعتماد جدول الأعمال	٥٨	١٥
اعتماد النظام الداخلي للمؤتمر	٥٩ - ٦٠	١٧
تنظيم المؤتمر ، بما في ذلك اللجان اللازمة	٦١	١٧
انتخاب أعضاء المكتب الآخرين بخلاف الرئيس	٦٢ - ٦٦	١٧
تشكيل لجنة الصياغة	٦٧ - ٦٨	١٨
ثانيا : موجز المناقشة العامة	٦٩ - ١٥٠	١٩
مقدمـة	٦٩ - ٧٠	١٩
موجز البيان الذى أدلى به المدير الـ ـذى لمنظمة الانماء الصناعي	٧١ - ٨٣	١٩
افتتاح المناقشة	٨٤ - ٩٣	٢٢
ملاحظات عامة	٩٤ - ٩٦	٢٣
موضوعات محددة	٩٧ - ١٥٠	٢٤
ثالثا : موجز لما دار في الجلسات العامة بشأن تقارير لجنة وثائق التفويض واللجنتين الأولى والثانية ولجنة الصياغة ...	١٥١ - ٢٤٥	٣٨
وثائق تفويض الممثلين الدى المؤتمر	١٥١ - ١٦١	٣٨
اللجنة الأولى	١٦٢ - ٢٠٣	٤٠
اللجنة الثانية	٢٠٤ - ٢٣١	٤٩
لجنة الصياغـة	٢٣٢ - ٢٤٥	٥٤

	الفقـــرات	الصفحـة
رابعا : اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون فـــي الميدان الصناعـي	٢٤٦ - ٢٨٣	٥٧
مقدمـة	٢٤٦ - ٢٥٠	٥٧
نص اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعـاون في الميدان الصناعي	(١ - ٧٦)	٥٨
الاجراء الذى اتخذه المؤتمر	٢٥١ - ٢٨٣	٨١
خامسا : القرارات والمقررات	٢٨٤ - ٣١٣	٩٦
القـرارات	٢٨٤ - ٣٠٨	٩٦
المقـررات	٣٠٩ - ٣١٣	١٠٣
سادسا : اعتماد تقرير المؤتمر	٣١٤ - ٣١٦	١٠٤
سابعا : البيانات الختامية	٣١٧ - ٣٢٥	١٠٥
ثامنا : اختتام الدورة	٣٢٦	١٠٦

المرفقـــات

المرفق الأول : البيان الذى ادلى به رئيس جمهورية بيرو	١٠٧
المرفق الثاني : قائمة بالوثائق السابقة للدورة	١١٦

خلفية تاريخية للمؤتمر

١ - في عام ١٩٧١ ، قرر المؤتمر الدولي الاستثنائي لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، في الفقرة الفرعية ٧ (ا) من قراره المعتمد باتفاق الآراء (ID/SCU/Res.1) ، توصية الجمعية العامة بعقد مؤتمر عام آخر لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في عام ١٩٧٤ او ١٩٧٥ ، "للنظر في النتائج التي اسفر عنها المؤتمر الدولي الاستثنائي وفي ترتيبات وبرنامج استعراض وتقييم التقدم المحرز" خلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني . وقد اقرت الجمعية العامة هذه التوصية في قرارها ٢٨٢٣ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧١ ، ورجت مجلس الانماء الصناعي ان يقترح التدابير اللازمة لعقد هذا المؤتمر وان يقدم توصيات بشان جدول اعمال مؤقت له .

٢ - استجابة لتوصية من مجلس الانماء الصناعي ، اوردها في قراره ٣٣ (د - ٦) المتخذ في ٢ حزيران / يونيه ١٩٧٢ ، قررت الجمعية العامة ، في قرارها ٢٩٥٢ (د - ٢٧) المتخذ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، الدعوة الى مؤتمر ثان لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، لمدة اسبوعين ، في الأشهر الأولى من عام ١٩٧٥ ؛ كما رجت الجمعية العامة من مجلس الانماء الصناعي ولجنته الدائمة القيام بمهام لجنة تحضيرية حكومية دولية للمؤتمر .

٣ - قرر مجلس الانماء الصناعي في دورته السابعة ، بوصفه لجنة تحضيرية ، ان يوصي بقبول دعوة حكومة بيرو لعقد المؤتمر العام الثاني في ليما (بيرو) ، ووافقت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٠٨٧ (د - ٢٨) المتخذ في ٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، على هذه التوصية .

٤ - عقدت اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر خمس دورات ، ورفعت تقريرا الى المؤتمر عن اعمالها (ID/CONF.3/18) .

٥ - وقد اعطى توجيه جديد للعمل التحضيري للمؤتمر ، بل للمؤتمر نفسه في واقع الامر ، اثر اقرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة ، في نيسان / ابريل - أيار / مايو ١٩٧٤ ، لاعلان برنامج عمل لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وقد اضافت الجمعية العامة الى اهمية الاعلان وبرنامج العمل بقرارها ٣٣٠٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، الذي حددت فيه ، من جملة أمور ، مبادئ توجيهية عامة للمؤتمر . ففي القرار المذكور أعلنت الجمعية العامة أن أحد الأهداف الأساسية للمؤتمر هو أن يسهم في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد عن طريق اعتماد اعلان دولي ورسم خطة عمل تفضي الى النهوض بالانماء الصناعي للبلدان النامية . وفي القرار نفسه أيضا حثت الجمعية العامة المؤتمر على ان يقرر ، بالاستناد الى خطة العمل ، ما هي التدابير الضرورية لتقوية منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، في نطاق اسرة الأمم المتحدة ، لتمكينها من النمو والتطور الى اطار مؤسسي فعال ، بغرض توسيع نشاطاتها على نحو يتفق مع احتياجات البلدان النامية ومع الدور المسند الى تصنيعها في اطار نظام اقتصادي دولي جديد . وفي القرار ٣٣٠٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، رجت الجمعية العامة المؤتمر النظر في انشاء صندوق للامم المتحدة للانماء الصناعي .

مقدمة

٦ — عقد المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في ليما (بيرو) ، في الفترة من ١٢ الى ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٥ . وقد عقد المؤتمر ١٨ جلسة عامة واعتمد هذا التقرير في جلسته العامة ١٨ المعقودة في ٢٦ آذار / مارس ١٩٧٥ .

٧ — وهذا التقرير مرفوع ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة للنظر فيه خلال دورتها الاستثنائية السابعة ، المقرر عقدها في ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، وخلال دورتها العادية الثلاثين .

حفل الافتتاح

٨ — ترأس حفل الافتتاح الأميرال ألبرتو خيمينيز دي لوسيو ، وزير الصناعة والسياحة ، بوصفه رئيس اللجنة القومية البيروانية للتحضير للمؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي .

موجز بيان فخامة الجنرال خوان فيلاسكو ألفارادو ، رئيس جمهورية بيرو

٩ — ألقى الجنرال فرنسيسكو مورالس برمودز ، رئيس وزراء بيرو ووزير دفاعها ، خطاب افتتاح المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي باسم فخامة الجنرال خوان فيلاسكو الفارادو، رئيس بيرو (١) .

١٠ — قال الرئيس أن المؤتمر ذو اهمية عالمية . ذلك أن بلدان العالم الثالث ستتحدث فيه عن آرائها بشان واحدة من المشاكل الرئيسية المتعلقة لا بمستقبلها فحسب بل بمستقبل كافة أمم العالم. ولن يقع في الخطأ الفادح ، خطأ الاعتقاد بأن المؤتمر لا ينطوي على اهمية للبلدان المتقدمة النمو، الا ذو نظرة تتعارض في جوهرها مع منطق التاريخ ، نظرة سلفية حمقاء . فالدول الكبرى والبلدان الاكثر تقدما من الناحية الصناعية تحسن صنعا اذا هي أدركت انه لم يعد بامكانها مواصلة التلاعب بشؤون العالم وفقا لاهوائها ، ولا اتخاذ موقف اللامبالاة حيال ما يحدث وراء حدودها .

١١ — واضاف قائلا ان شعوب العالم الفقيرة بدأت بالفعل تتحرك على طريق التاريخ العريض ، وان وزنها اصبح محسوسا بصورة متزايدة في التشكيل الحقيقي لمصير كافة الأمم ، وأن على كافة الامم مسؤولية تقرير ما ينبغي أن يكون عليه عالم الغد . وقال ان شعب بيرو ليحيي ممثلي هذه الأمم

---

(١) عملا بقرار للمؤتمر ، عمم الخطاب كوثيقة رسمية للمؤتمر (ID/CONF.3/L.4) ، وهو مرفق بهذا التقرير .

المحترمين ويرحب بهم باحساس عميق بالاخوة ، لان شعب بيرو يعاني مثل ما تعانيه الشعوب التي تمر مثله بنقطة حرجة في تحقيق حريتها ، من مشاكل حيوية .

١٢ - واستطرد قائلا أن بيرو تضطلع حاليا ، على نحو تام ، بمشروع يرمي الى احداث تحولات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى . ثم شرح الاساس العقائدي لثورة بيرو ، وعدد انجازاتها ، وأشار الى ما تقترحه بيرو من حلول لمشاكل الانماء الصناعي للعالم الثالث .

١٣ - وشدد الرئيس بوجه خاص على حقيقة أن بيرو ستكون ديموقراطية مباشرة ، تختلف اختلافا جوهريا عن النماذج السياسية الأخرى الموجودة في العالم اليوم . كما أكد طابع المشاركة الذي تتسم به ثورة بيرو ، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة والعميقة التي احدثتها .

١٤ - وقال ان نظام بيرو الاقتصادي يختلف اختلافا جوهريا عن تلك النظم القائمة فقط على الملكية الخاصة أو الملكية العامة . ذلك أنه سيجرى العمل على تحقيق لا مركزية السلطة وعلى اقتسامها ، وذلك عن طريق نقلها الى منظمة العمال المتمتعة بالحكم الذاتي .

١٥ - وأضاف قائلا أن بيرو ترفض القول بان من الضروري أن يكون الانماء الصناعي مرهونا للمصالح الأجنبية . ذلك ان الانماء الصناعي في ظل السيطرة الأجنبية هو ببساطة وسيلة لاستنزاف الموارد بغية زيادة توسع الاقتصادات المسيطرة . ومن ثم ، فان المطلوب هو انماء صناعي مستقل تماما ، دون أن تغيب عن النظر الحاجة الى الابقاء على علاقات اقتصادية مع باقي العالم في ظل شروط مشروعة وعادلة عمادها المساواة والاحترام للجميع .

١٦ - واستطرد قائلا ان البلدان النامية لا تريد مجتمعا مجردا من الانسانية يقوم على اقتصاد يحرم الناس من بشريتهم ، بل تريد مجتمعا يحكمه أولا وأخيرا اعتبار أن الشخص الانساني هو أهم عناصر المجتمع .

١٧ - ومضى يقول أنه من الضروري رسم طرق للانماء الصناعي مختلفة نوعيا . فالتصنيع مطلوب حقا ، ولكنه ليس التصنيع الذي يؤدي الى خلق مجتمع عبودية للبشر . وهذا يعني ان المطلوب هو تصنيع يختلف جوهرا وأهدافا عن تصنيع الأمم المتقدمة النمو في عالمنا اليوم .

١٨ - واردف قائلا أن الطابع التراكمي للنمو الاقتصادي والتكنولوجي للدول الصناعية الكبرى يجعل من قبيل الوهم امكان تضييق الفجوة بينها وبين البلدان النامية . وبلدان العالم الثالث ، اذا هي قبلت بمثل الشروط ، تكون قد خسرت بالفعل السباق الحقيقي . وبالتالي ، فمن الضروري اعادة تحديد طبيعة علاقة البلدان النامية وتنافسها مع بلدان العالم القوية .

١٩ - وقال انه يجب على البلدان النامية أن تدرك أنها تخوض كفاحا شاقا وغير متكافئ في سبيل استكمال تحررها ؛ وان الاكتفاء بالاحتجاج ، او باستجداء اتفاق يستند الى المنطق والعدالة ، لا يمكن ان يسفر في احسن الاحوال الا عن نتائج هزيلة . ولذا فان التقدم نحو التحرر ممكن فقط اذا ما كونت البلدان النامية جبهة موحدة للدفاع عن استخدامها لمواردها الاقتصادية الخاصة ، ولامكانياتها السياسية الخاصة ، ولسلطتها التقريرية الخاصة .

٢٠ - وأضاف قائلا ان قضية بلدان العالم الثالث قضية عادلة كل العدل ؛ فعليها اذن أن تعمد ، دون تاخير ، الى مباشرة جهود مادية موحدة لمعالجة مهمة تحررها الحقيقي الكامل والنهائي ، هذه المهمة المضنية العسيرة .

٢١ - واستطرد قائلا ان ممثلي بلدان العالم الثالث والامم المتقدمة النمو الصناعي مجتمعون في ليما . فاذا ما سلكوا جميعا سلوكهم في مناسبات أخرى سابقة فلن يحرز المؤتمر الا تقدما ضئيلا للغاية . ولكنهم اذا التقوا جميعا على مواجهة المشكلة بطريقة مختلفة ، وعالجوا بتصميم المسائل الاساسية التي تؤدى الى توسيع الهوة كل يوم ، سيستطيعون ايجاد وسائل لحد المشاكل . بيد أنه اذا كان لهذا ان يتحقق ، فعلى الأمم البالغة النمو أن تغير الموقف الذى جابهت به العالم حتى الآن تغييرا جذريا . فهذا هو الأوان لاختبار صدق نداءاتها الداعية الى التضامن ؛ وربما لن تسنح فرص أخرى كثيرة في المستقبل . وأى تغيير في الموقف على هذا الوجه الصحي يتعين أن يقابل من جانب البلدان النامية بموقف يتسم بالنضج والواقعية .

٢٢ - واختتم بيانه قائلا ان بيرو ترحب مرة أخرى بالمندوبين ، وان الحكومة الثورية لقواتها المسلحة تعرب ، في افتتاحها للمؤتمر ، عن املها في أن تحقق الوفود التي تشرف بيرو بوجودها السامي النجاح التام في المداولات التي ستجريها ، والتي سيتابعها أناس لا حصر لهم في كافة أركان الأرض تحدوهم توقعات عميقة وامل وقناعة بان أملهم لن يخيب .

موجز بيان الامين العام للامم المتحدة

٢٣ - شكر الامين العام حكومة بيرو لدعوتها لعقد المؤتمر ، ورجا أن تنقل أطيب أمنياته الى رئيس جمهورية بيرو والى رئيس المؤتمر . ورحب بالمدير التنفيذى الجديد وأعرب له عن أحرّ التمنيات بالنجاح في ولاية منصبه . وأشار الى أن المؤتمر هو عبارة عن مناقشة عالمية بشان التصنيع ، وانه ينبغي اعتباره ضمن سلسلة المؤتمرات الدولية الكبرى التي نظمتها مؤخرا الامم المتحدة . وقال انه ، في عام ١٩٧٤ ، كرست الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة للمشاكل العالمية الخاصة بالمواد الخام والانماء لاستحداث نظام اقتصادى دولي جديد ، وان تلك الدورة هامة في حد ذاتها وايضا للامم المتحدة كمؤسسة . وفي هذا العام ، بالاضافة الى المؤتمر الدولي للمرأة ، ستعقد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، التي ستكرس للانماء وللتعاون الاقتصادى الدولي ؛ وستنطوى هذه الدورة حتى على أهمية اكبر لمستقبل رفاه العالم الاقتصادى واستقراره السياسي . وفي عام ١٩٧٦ ، من المقرر عقد الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، ومؤتمر الأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية (الموطن) . وتشكل مجموعة سلسلة الاجتماعات هذه جزءا من استراتيجية عالمية جديدة لمعالجة قضايا عالمية حقا .

٢٤ - واضاف قائلا أن من الواضح أن الصناعة جزء حيوى الأهمية من شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية المعقدة ، وأنه لا يمكن فصلها عن العناصر الاخرى .

٢٥ - وذكر أن الانتاج الصناعي في بعض البلدان النامية قد ارتفع بسرعة في السنوات الخمس والعشرين الماضية ، ولكن اجمالي نصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي ظل خلال العقدين الاخيرين عند معدل ٧ في المائة المنخفض والمنذر بالسوء . كما ان مشاركتها في التجارة العالمية في المصنوعات ، رغم تزايدها ، ما زالت ضئيلة الى حد بالغ . ولذا ليس بالمستغرب ان تنظر البلدان النامية الى هذه الحالة بعين القلق البالغ .

٢٦ - وقال ان المسؤولية الاولى عن المزيد من التصنيع السريع تقع على عاتق البلدان النامية نفسها . ففي كل بلد ، سيكون على المسؤولين عن رسم السياسة اتخاذ قرارات تمليها عليهم ظروف البلد الخاصة ، بما فيها مرحلته الانمائية ، وحجمه وموقعه الجغرافي وقدراته وموارده ، بشرية ومادية . ولكي يكون التصنيع في البلدان النامية فعالا تماما ، يجب عليه مستقبلا أن يزيد كثيرا من استغلال الفرص العديدة القائمة لتوثيق التعاون الاقتصادي فيما بينها . وقد تمت خطوات أولى على هذا الطريق ، الا انه ما زال هنالك الكثير مما يجب القيام به .

٢٧ - وأضاف قائلا ان أهمية تعجيل تصنيع البلدان النامية ، وتغييرات نمط الصناعة العالمية التي يتطلبها ذلك ، يلزم أن تفهمها وتقبلها البلدان الصناعية المتقدمة . وينبغي ألا يكون هذا موضع مجابهة ونزاع ، بل ينبغي بحثه والتفاوض بشأنه في جو من الاهتمام المتقاسم والقصد المشترك .

٢٨ - واستطرد قائلا ان كافة نشاطات أسرة الأمم المتحدة ، بما فيها نشاطات المؤتمر ، يجب أن توجه على نحو يمكّن الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية السابعة ، من تقديم مساهمة فعالة حقا لعملية التفاوض ، بحيث تؤدي الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة . وفي مجال الصناعة ، يجب على منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي أن تلعب دورا مركزيا ، بالتعاون الوثيق والفعال مع عناصر النظام الدولي الأخرى ، داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء . ويتعين على منظمة الانماء الصناعي أن تدرس ، على أساس منتظم ومتواصل ، ما تثيره اقامة نمط جديد للصناعة العالمية من قضايا ومشاكل بعيدة المدى ، وأن تستعرض التقدم المحرز في تنفيذ النتائج التي يخلص اليها المؤتمر . وينبغي على منظمة الانماء الصناعي ان لا تتردد في اقتراح مبادرات جديدة تتخذ على الصعيدين القومي والدولي ويكون من شأنها أن تعزز فعاليتها بوصفها ، في أسرة الأمم المتحدة ، العامل الرئيسي لتعزيز تقدم الصناعة داخل البلدان النامية .

٢٩ - وأردف قائلا انه اذا اريد لمنظمة الانماء الصناعي ان تؤدي دورا أوسع على نحو فعال ، فلابد من ان تمنح السلطة والموارد اللازمة . وقد اهتمت منظمة الانماء الصناعي ، في نشاطاتها ، خلال سنواتها الاولى ، بوضع برامج للمساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية ؛ كما أنها قدمت خدمات قيمة الى البلدان النامية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقد بدأ الاضطلاع بوظائف أخرى ، مثل البحوث والدراسات ، والنشاطات التشجيعية وخدمات الاعلام الصناعي ، الا ان هذه الوظائف لم تتطور بعد التطور الكافي .

٣٠ - وذكر أن المؤتمر العام الأول لمنظمة الانماء الصناعي قد استبان الحاجة الى استراتيجية طويلة الأجل تركز بدرجة اكبر على نشاطات المنظمة الواسعة المتنوعة ؛ ونتيجة لذلك ، دعي فريق

من كبار الخبراء الى الاجتماع للنظر في الأمر . ومنذ ان نظر مجلس الانماء الصناعي في تقرير الفريق ، حدثت تطورات هامة أخرى يرجح لها أن تؤثر على مستقبل نشاطات منظمة الانماء الصناعي . وعلى وجه الخصوص ، قامت الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ ، في قرارها ٣٣٠٦ (د - ٩)، بحث المؤتمر على أن يقرر ما هي التدابير الضرورية لتقوية منظمة الانماء الصناعي في نطاق أسرة الأمم المتحدة ولتمكينها من النمو والتطور الى اطار مؤسسي فعال بقصد توسيع نشاطاتها على نحو يتفق مع احتياجات البلدان النامية ومع الدور المسند الى تصنيعها في اطار نظام اقتصادي دولي جديد . وأضاف ان بين يدي المؤتمر تقرير الامين العام عن دور مجموعة الأمم المتحدة في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد في ميدان التصنيع (٢) ، الذي دعا اليه القرار نفسه . كما احالت الجمعية العامة الى المؤتمر تقريريه عن انشاء صندوق يسمى صندوق الأمم المتحدة للانماء الصناعي (٣) وعن مسألة اعداد برنامج وميزانية منظمة الانماء الصناعي اعدادا منفصلا والاستقلال الاداري للمنظمة (٤) .

٣١ - ومضى يقول أن المطلوب هو اعتماد سياسات للتعاون الصناعي مدروسة بعناية وانشاء ترتيبات مؤسسية تؤمّن التنفيذ الفعال لهذه السياسات ؛ فلن يستطاع توقع قيام ظروف سياسية مستقرة ما استمر المجتمع الدولي يعجز عن احراز تقدم مقنع في تضييق الهوة بين الاغنياء والفقراء . واختتم قائلا انه على ثقة من أن المؤتمر العام الثاني لمنظمة الانماء الصناعي سيعترف ، في مداولاته ، بهذه الحقيقة الاساسية اعترافا تاما .

موجز بيان وزير الصناعة والبيئة في السنغال

٣٢ - تكلم السيد لويس الكسندرين ، وزير الصناعة والبيئة في السنغال ، متحدثا بوصفه ممثلا للبلد الذي كانت له رئاسة المؤتمر الدولي الاستثنائي لمنظمة الانماء الصناعي في عام ١٩٧١ ، فأعرب، باسم الوفود التي تحضر هذا المؤتمر ، عن الامتنان لكريم حفاوة بيرو وللخطاب الملهم الذي ألقاه رئيس الوزراء نيابة عن رئيس بيرو .

٣٣ - واشاد بالأمين العام ، وأيضا بالمدير التنفيذي الاول لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، السيد ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، الذي وجه عمل المنظمة منذ بدئها ؛ كذلك رحب بالمدير التنفيذي الجديد ، السيد عبد الرحمن خان ، وتمنى له كل النجاح في مسؤولياته الجديدة.

٣٤ - واشار ، متحدثا عن اهداف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، الى أن البلدان الصناعية لم تحترم ما التزمت به من تخصيص ١ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لانماء البلدان الفقيرة .

---

(٢) ID/CONF.3/21 .

(٣) A/9792 .

(٤) A/C.5/1616 و Corr.1 .

وأشار الى انهيار النظام النقدى الدولي ، الذى كان من نتائجه الطبيعية التضخم وارتفاع أسعار المنتجات الاساسية والمواد الخام . وقال ان التدهور في معدلات التبادل التجارى ، الذى استنكرته البلدان النامية منذ امد طويل ولكن بلا جدوى ، كان قد أخذ في التزايد بدرجة غير محتملة عندما قررت البلدان المنتجة للبترول ، في نهاية عام ١٩٧٣ زيادة سعر خامها زيادة كبيرة . ولقد كانت هذه ، في تاريخ العلاقات الدولية ، هي المرة الاولى التي تحدد فيها بعض البلدان النامية من جانب واحد سعر موادها الخام . وقد خلقت هذه الحالة اضطرابات كبيرة في اقتصاديات بلدان كثيرة . وبذلك برهنت على الارتباط بين الأمم . ولهذا فقد آن الاوان للاقتناع بضرورة بناء علاقات دولية اكثر عدالة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو .

٣٥ — واكد السيد الكسندرين أن التصنيع لا يمكن تحقيقه عن طريق الاكتفاء الذاتي ، وانه يتعين على بلدان العالم الثالث أن تعمل ، بالتعاون مع البلدان المتقدمة النمو ، على تصحيح حالتها الراهنة التي لا تطاق ، بوصفها تمثل ٧٠ في المائة من مجموع سكان العالم وتملك كافة مواده الخام تقريبا ثم لا تنتج الا نسبة تقل عن ٧ في المائة من الانتاج الصناعي العالمي . وقال : بهذه الروح جاءت البلدان النامية الى ليما ، كي تدخل في حوار صريح ومخلص مع البلدان الصناعية . وينبغي لهذا الحوار ان يجعل من الممكن اعادة توزيع النشاط الصناعي مستقبلا على أساس أصول اجرائية يجرى تحديدها بصورة مشتركة . واضاف ان التصنيع ليس بالترياق الذى يشفي من جميع الامراض ، بل هو نشاط لا غنى عنه لتلبية الاحتياجات الاجتماعية للشعوب . ولتحقيق هذه الاهداف ، ينبغي على المؤتمر ان يتوصل الى مقررات تاتي باتفاق الآراء ، ولكن مثل هذه المقررات لن تكون لها قيمة عملية الا بالدرجة التي يشعر بها الأطراف المعنيون أنهم ملتزمون بصورة متبادلة ومسؤولون مسؤولية مشتركة ازاء الشعوب التي يمثلونها . وان عملية اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، يكون اكثر توافقا مع تطلعات البلدان النامية ، مع مراعاته مصالح البلدان الصناعية الى أقصى حد ممكن ، تمضي في طريقها على ما يرام . وهي عملية يمكن أن تسهم اسهاما فعالا في اقامة عالم افضل ، افضل لانه اكثر توازنا . ذلك ان السلم بين الأمم مهدد بالخطر .

رسائل موجهة الى المؤتمر

٣٦ — في رسالة موجهة الى رئيس المؤتمر ، اعرب قداسة البابا بولس السادس عن اهتمامه بعمل المؤتمر ، الذى يشهد على تطلعات كافة الشعوب الى نظام دولي اكثر عدالة ، وعلى نفاد صبرها حيال التأخير في تحقيقه ، وعلى ايمانها بأن في المستطاع بناء عالم أفضل . وحض المشتركين في المؤتمر على مواصلة حوارهم بروح التوافق والتجديد ، كي يسود التعاون على المواجهة ، عن طريق اعادة اكتشاف القيم الاساسية للتضامن الانساني . وقال ان هذا المؤتمر يتطلب قدرا كبيرا من البصيرة ، لان في التصنيع مجازفة الوعد بأكثر مما في مقدوره أن يؤديه ، ما لم يوجه اساسا نحو الانماء الانساني الحق .

٣٧ — وأكدت الرسالة الموجهة الى رئيس المؤتمر من فخامة السيد نيكولاى تشاوشيسكو ، رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية ، أن التخلف الاقتصادى هو نتيجة للسياسات الاستعمارية والامبريالية ،

سياسات السيطرة والاضمحلال ونهب الثروة القومية للبلدان النامية ، ونتيجة للعلاقات الجائرة التي ادت الى قسمة العالم الى مضطهدين ومضطهدين . واضاف أن تصفية هذه الحالة تنطوي ضمنا على التخلي بتصميم وعزم عن تلك العلاقات القديمة واقامة نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد وعلاقات جديدة بين الدول تقوم على المساواة التامة والاحترام للسيادة والاستقلال القوميين . كما أن الانماء السوي للحياة الدولية يتطلب ضرورة منح كافة البلدان حق الوصول في يسر ، بدون تمييز أو حواجز اصطناعية ، الى مصادر المواد الخام والطاقة ، والى احدث منجزات العلم والتكنولوجيا الحديثين . ولم يعد بالامكان مناقشة مشاكل العالم المعاصر الكبيرة وحلها في اطار عمل محدود وضيق ، بل تتطلب حوارا دائما وتعاونا فعالا بين كافة الدول ، بغض النظر عن حجمها ، ومستواها الانمائي ، ومكانها الجغرافي أو انظمتها الاقتصادية الاجتماعية ، كما تتطلب أخذ مصالح كل بلد بعين الاعتبار.

٣٨ - واضاف قائلا ان منظمة الانماء الصناعي يمكنها ويجب عليها ان تلعب دورا هاما في اعداد وتنفيذ برنامج لازالة الفجوات الاقتصادية والتكنولوجية وتعجيل تقدم الدول الأقل تقدما . وان التصنيع والنمو الاقتصادي والاجتماعي المعجلين ليعتمدان بدرجة كبيرة على الجهود التي تبذلها كل دولة بغية الحصول على اقصى فائدة من مواردها الطبيعية ، وانماء كافة فروع الاقتصاد وبناء أرصدة من المهارات .

٣٩ - واستطرد قائلا أنه ينبغي النظر في اعتماد نظام دولي قادر على تأمين استقرار اكبر للاسعار ، على الأقل لبضع سنوات ، مع عدم ادخال تعديلات على الأسعار الا باتفاق آراء الاطراف المعنيين .

٤٠ - وختاما ، اعرب السيد تشاوشيسكو عن اعتقاده بأن المؤتمر سيمثل مساهمة جديدة تقدمها منظمة الانماء الصناعي لتعجيل تصنيع البلدان النامية ، وانه سيزيد من تقدم البشرية بأسرها نحو التعاون والانفراج والسلم العالمي .

٤١ - وقد استمع المؤتمر في مرحلة لاحقة من أعماله ، الى رسالة من فخامة أورهوكيكونين ، رئيس جمهورية فنلندا . وقد ذكر الرئيس في رسالته أن فنلندا تعترف بمركزية دور منظمة الانماء الصناعي في الجهود الرامية الى النهوض بالتصنيع في البلدان النامية ، وأنها تشعر بتضامن خاص مع تلك البلدان التي تسعى الى انماء التصنيع لفائدة شعوبها ، وبغية رفع مستوى معيشتها .

٤٢ - وقال ان منظمة الانماء الصناعي تتيح ، لتلك البلدان التي وهبت حظا افضل من سواها ، امكانية منح المزيد للبلدان الاقل حظا . وأضاف ان العدالة بين البلدان تنطوي ضمنا على العدالة بين كافة البشر ؛ ويعني ذلك حق كل فرد في أن يحيا في ظل كرامة انسانية . ومن الشروط اللازم توافرها لتحقيق مثل هذه الكرامة الحق في الامن الاقتصادي .

٤٣ - واعرب عن أمله في أن يمضي عمل منظمة الانماء الصناعي على أساس من التفاهم المشترك بين كافة البلدان المعنية بالامر .

أولا : الحضور وتنظيم العمـــل

٤٤ - عقد المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في ليما-بيرو في الفـترة من ١٢ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ .

الحضـــور

٤٥ - اشترك في المؤتمر ممثلو ١١٤ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء فـي الوكالات المتخصصة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
الأرجنتين
الأردن
أسبانيا
استراليا
اسرائيل
أفغانستان
اكوادور
البانيا
المانيا (جمهورية - الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
اوروغواى
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باراغواى
باكستان
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربيـــة الليبية
جمهورية فيتنام
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
الدانمرك
رواندا
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
السنغال
سوازيلند
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون

غانا
غواتميالا
غيانا
غينيا
غينيا ـ بيساو
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
قبرص
قطر
الكرسي الرسولي
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لبنان
ليبريا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
منغوليا
موريتانيا
النرويج
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

٤٦ ـ وحضر الأمين العام للأمم المتحدة بعض جلسات المؤتمر . وكانت الأمانة العامة للأمم المتحدة ممثلة على النحو التالي :

ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (مكتب العلم والتكنولوجيا)
مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات والتنسيق
المجلس الاقتصادى والاجتماعي
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء
مركز التجارة الدولية المشترك بين منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ومجموعة "غات"

٤٧ ـ ومثلت في المؤتمر هيئات الأمم المتحدة التالية :

مؤتمر الأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية
برنامج الأمم المتحدة الانمائي
برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة
معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

٤٨ - ومثلت أيضا الوكالات المتخصصة التالية :

منظمة العمل الدولية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة
منظمة الصحة العالمية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
البنك الدولي للانشاء والتعمير
صندوق النقد الدولي

٤٩ - وحضر المؤتمر كذلك ممثل عن مجموعة " غات "

٥٠ - وشارك في المؤتمر مراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية التالية :

المنظمة المشتركة بين الدول الافريقية والملغاسية
مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة
مجموعة افريقيا الشرقية
المجموعة الاقتصادية الأوربية
المصرف الأوربي للاستثمارات
مركز التنمية الصناعية للدول العربية
المجلس المشترك بين حكومات البلدان المصدرة للنحاس
منظمة التعاون والانماء الاقتصاديين
منظمة الوحدة الافريقية
منظمة الدول الأمريكية
الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى
لجنة المغرب الاستشارية الدائمة

٥١ - وفي الجلسة العامة الثانية المعقودة في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، قرر المؤتمر ، علاوة على ذلك ، السماح بأن تشترك فيه ، بصفة مراقب ، المنظمات الحكومية الدولية التالية :

المصرف الانمائي الافريقي
مجموعة بلاد الأندس
المصرف الانمائي الكاريبي
الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى
البنك الانمائي للدول الأمريكية

٥٢ - كما شارك في المؤتمر أيضا مراقبون عن المنظمات الدولية غير الحكومية الآتية :

المركز الأوربي للانماء الصناعي فيما وراء البحار

الغرفة التجارية الدولية
الاتحاد المسيحي الدولي لمديرى الأعمال
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
المنظمة الدولية لتوحيد المعايير
رابطة مؤسسات الانماء الاقتصادى في أمريكا اللاتينية
اتحاد صناعات المجموعة الأوربية
الرابطة العالمية لمنظمات الأبحاث الصناعية والتكنولوجية
اتحاد العمال العالمي
الاتحاد العالمي للمنظمات الهندسية
اتحاد النقابات العالمي

افتتاح الجلسة العامة الأولى وانتخاب الرئيس

٥٣ - أعلن السيد لويس اليكساندرين (السنغال) (٥) ، القائم برئاسة المؤتمر ، افتتاح الجلسة العامة الأولى في الساعة ١٩/٣٠ من يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥ .

٥٤ - وفي هذه الجلسة العامة انتخب المؤتمر باتفاق الآراء دون اقتراع الأميرال خيمينز دى لوسيو ، وزير الصناعة والسياحة (بيرو) ، رئيسا للمؤتمر . وتوجه الرئيس بالشكر ، عقب انتقاله الى مقعد الرئاسة ، الى الوفود لتشريفها له ، وللعالم الثالث من خلاله ، بانتخابه لمنصب الرئيس .

٥٥ - وبناء على طلب الرئيس ، وقف المؤتمر دقيقة للتأمل .

٥٦ - وفي جلسة المؤتمر العامة السابعة عشرة ، أعلن الرئيس ، مع مزيد من الأسى ، وفاة الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية . وقدم ، نيابة عن المؤتمر ، مشاركته الوجدانية وتعازيه لوفد المملكة العربية السعودية لفاجعة فقد هذا الزعيم العظيم .

٥٧ - وبعد أن أدلى ممثل مصر ، والناطق بلسان مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، والناطق بلسان المجموعة ' دال ' ، والناطق بلسان المجموعة ' باء ' ، بكلمات عزاء ومشاركة وجدانية ، التزم المؤتمر ، بناء على اقتراح الرئيس ، دقيقة صمت تكريما لذكرى الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية .

اعتماد جدول الأعمال

٥٨ - تقرر خلال الجلسة العامة الأولى ، أثناء النظر في جدول الأعمال المؤقت (ID/CONF.3/1) ،

---

(٥) كان رئيس المؤتمر الدولي الاستثنائي لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، المعقود عام ١٩٧١ ، من السنغال .

أن يضاف الى البند ٦ من جدول الأعمال بند فرعي جديد (ج) بعنوان : " تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد في مجال التصنيع " . وتبعا لذلك انتقل المؤتمر الى اعتماد جدول الأعمال التالي :

١ - افتتاح المؤتمر

٢ - انتخاب أعضاء مكتب المؤتمر (الرئيس ونواب الرئيس والمقرر)

٣ - اعتماد جدول الأعمال

٤ - تنظيم المؤتمر بما في ذلك اللجان اللازمة

٥ - مناقشة عامة

٦ - تصنيع البلدان النامية :

(أ) استعراض القضايا الأساسية والتقدم المحرز والمشاكل التي ووجهت في مجال التصنيع خلال عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني .

(ب) استعراض تنفيذ التدابير الخاصة لمساعدة أقل البلدان نموا بين البلدان النامية والمشاكل الرئيسية التي ينبغي حلها .

(ج) تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

(د) السياسات والتدابير اللازمة لتعزيز التصنيع والتعجيل به من أجل تحقيق أهداف الانماء الصناعي للعقد .

(هـ) التعاون الدولي من أجل تعزيز تصنيع البلدان النامية .

٧ - سياسات ونشاطات منظمة الانماء الصناعي بشأن تعزيز تصنيع البلدان النامية :

(أ) متابعة توصيات المؤتمر الدولي الخاص لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي المعقود في يونيه ١٩٧١ .

(ب) الاستراتيجية الطويلة الأجل لنشاطات منظمة الانماء الصناعي : استعراض توصيات مجلس الانماء الصناعي .

٨ - الترتيبات المؤسسية لمنظمة الانماء الصناعي [قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د - ٢١) ، الفقرة ٣٧]

٩ - قرارات وتوصيات

١٠ - اعتماد تقرير المؤتمر

اعتماد النظام الداخلي للمؤتمر

٥٩ - قرر المؤتمر في جلسته العامة الاولى ، عاملا بتوصية مجلس الانماء الصناعي في الفقرة ٤ من قراره ٣٣ (د - ٦) ، التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٢٩٥٢ (د - ٢٧) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ ، أن يعتمد النظام الداخلي لمجلس الانماء الصناعي نظاما داخليا له ، باستثناء الفقرة ٢ من المادة ١٧ (لجنة وثائق التفويض) (انظر الفقرة ٦٠ ادناه) . أما بالنسبة للمسائل الاجرائية الاخرى التي لم ينظمها النظام الداخلي لمجلس الانماء الصناعي ، فقد قرر المؤتمر تطبيق احكام النظام الداخلي للجمعية العامة على اعمال جلساته العامة وأعمال اللجان التابعة له ، ما لم تقرر هذه الاجهزة خلاف ذلك .

٦٠ - اما فيما يتعلق بلجنة وثائق التفويض فقد قرر المؤتمر في جلسته العامة الأولى أن يتبع توصية اللجنة الحكومية الدولية التحضيرية [ID/CONF.3/18، الفقرة ١٧ (٣)] القائلة بتشكيل لجنة وثائق التفويض التابعة للمؤتمر على غرار لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين . وبناء على ذلك تالفت لجنة وثائق التفويض التابعة للمؤتمر الثاني من وفود الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلجيكا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والسنغال ، والصين ، والفلبين ، وفنزويلا ، وكوستاريكا ، والولايات المتحدة الامريكية .

تنظيم المؤتمر ، بما في ذلك اللجان اللازمة

٦١ - قرر المؤتمر في جلسته العامة الاولى ، بناء على توصية اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية [ID/CONF.3/18 ، الفقرة ١٧ (٢)] ، أن ينشئ لجنتين : اللجنة الأولى وتعنى بالبندين ٦ و ٧ من جدول الاعمال ، واللجنة الثانية وتعنى بالبند ٨ من جدول الاعمال ، بما في ذلك انشاء صندوق للانماء الصناعي . كما قرر المؤتمر ، فضلا عن ذلك ، انشاء لجنة للصياغة .

انتخاب أعضاء المكتب الآخرين بخلاف الرئيس

٦٢ - انتخب المؤتمر بالاجماع ، في الجلستين العامتين الثانية والثالثة المعقودتين في ١٧ آذار/ مارس ١٩٧٥ ، ١٤ نائبا للرئيس من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ، وايرلندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وزائير ، وسري لانكا ، وسويسرا ، والصين ، وكوبا ، وكينيا ، ولبنان ، ومالي ، وماليزيا ، والنمسا .

٦٣ - كذلك انتخب المؤتمر بالاجماع السيد فريدريك هـ . جاكسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) بوصفه مقررا .

٦٤ - ثم انتخب المؤتمر اعضاء مكاتب اللجان التالين :

اللجنة الأولى :

الرئيس : السيد هورتنسيو . ج . بريليانتس (الفلبين)

المقرر : السيد ارنو هارس (هنغاريا)

اللجنة الثانية :

الرئيس : السيد بجورن أولسن (الدانمرك)

المقرر : السيد انطوني دونالد أوغستين (غيانا)

٦٥ - كما انتخب المؤتمر السيد أمين خربي (الجزائر) رئيسا للجنة الصياغة .

٦٦ - وهكذا شكل الأعضاء العشرون الواردة أسماؤهم أعلاه ، بالاضافة الى الرئيس الذى انتخب قبلهم ، هيئة مكتب المؤتمر .

تشكيل لجنة الصياغة

٦٧ - قرر المؤتمر في جلسته العامة الثامنة المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٥ انشاء لجنة صياغة تتألف من ممثلي الدول الواحدة والثلاثين التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والأرجنتين ، وأسبانيا ، واستراليا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايران ، وايطاليا ، والبرازيل ، وبلغاريا ، وبولندا ، وجامايكا ، والجزائر ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والسويد ، والصين ، والعراق ، وغانا ، وفرنسا ، والفلبين ، وكوبا ، ومالي ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، ونيجيريا ، والهند ، والهند الصينية ، وهنغاريا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان .

٦٨ - ثم أحيل الاعلان وخطة العمل المتعلقان بـ ماء والتعاون الصناعيين ، اللذان أعدتهما مجموعة البلدان السبعة والسبعين (الوثيقة * ID/CONF.3/22) الى لجنة الصياغة للنظر فيهما ، على أساس أن تكون كل من اللجنتين الأولى والثانية قد نظرت قبل ذلك في الأجزاء الداخلة في اختصاصها من هاتين .

ثانيا : موجز المناقشة العامة

مقدمة

٦٩ - بدأ المؤتمر ، في جلسته الثالثة ، النظر في البند ٥ من جدول الأعمال (مناقشة عامة). وكرّس المؤتمر للمناقشة ما مجموعه ١٢ جلسة ألقيت خلالها ١١٠ كلمات . وكان ٨٣ من المتكلمين يمثلون دولا ذات سيادة تشارك في المؤتمر ، بينما تكلم ٢١ بصفة مراقبين . واختتم المؤتمر مناقشته للبند ٥ من جدول الأعمال في جلسته الرابعة عشرة ، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٥ .

٧٠ - وقبيل الافتتاح الرسمي للمناقشة العامة مباشرة (البند ٥ من جدول أعمال المؤتمر) ، أعطى الرئيس الكلمة للمدير التنفيذي لمنظمة الانماء الصناعي .

موجز البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي لمنظمة الانماء الصناعي

٧١ - أعرب المدير التنفيذي ، بالأصالة عن نفسه ونيابة عن المنظمة ، عن تقديره الكبير لحسن ضيافة حكومة وشعب بيرو ، وللترتيبات الممتازة التي أتخذت لضمان نجاح المؤتمر . وقال انه على ثقة من أن الآراء التي أعرب عنها صاحب الفخامة رئيس بيرو بشأن مشاكل التصنيع ستكون مصدر الهام للمشتركين في المؤتمر ؛ وأن الكلمة القيّمة التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة كانت دليلا آخر على اهتمامه بمشكلة الانماء وبنشاطات منظمة الانماء الصناعي . وأشار الى أن اشتراك جميع أعضاء أسرة الأمم المتحدة في أعمال المؤتمر هو دليل على اهتمامهم بمستقبل التصنيع .

٧٢ - ومضى قائلا أن الأفكار المتعلقة بتصنيع البلدان النامية قد تقدمت تقدما ملحوظا منذ عام ١٩٧٢ ، عندما قررت الجمعية العامة عقد المؤتمر . وأضاف أن هذا المؤتمر يعتبر حدثا سياسيا بالغ الأهمية ، وأن اللجنة التحضيرية كانت ، بما تتمتع به من مستوى فكري عال في المناقشة ، خير مرشد للأمانة لدى اعدادها للمؤتمر .

٧٣ - وقال ان ما قامت به الاجتماعات الوزارية الاقليمية من أعمال بالغة الأهمية ، وما أقرته من بيانات ، قد ساعد ، الى حد كبير ، على انجاز المرحلة التحضيرية للمؤتمر ، كما أن الظروف التاريخية حقا ، التي أدت الى عقد الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، قد زادت الجميع وعيا بوجوب اعتبار التصنيع ضرورة لازمة .

٧٤ - وأردف يقول انه ، على الرغم من النقد الموجه الى الصناعة على اعتبار أنها تؤدي الى خلق احتياجات مصطنعة والى التبديد ، والى التلوث ، بل والى خطر استنزاف بعض الموارد الطبيعية ، فان جزءا كبيرا من البشرية لم يدخل بعد مرحلة الانماء الصناعية ، وأنه يواجه ، تبعا لذلك ، أنواعا أخرى من المشاكل . وعلى حين ان بعض البلدان تواجه مشاكل عصر التصنيع فان

بعضها الآخر محروم تماما من المزايا التي يمكن أن توفرها الصناعة لاشباع أمسّ احتياجات أهالي هذه البلدان . وأضاف أن البلدان النامية تتصدى الآن باصرار متزايد للتفاوت الخطير الناجم عن السيطرة الصناعية الكاملة ، وأن هذه الحالة غير العقلانية تلحق الضرر بالمجتمع الدولي كله ، اذ أنها تنطوى على تبديد خطير للموارد الطبيعية والبشرية وأنها قد تعرض الرفاهية العامة ، ومن ثم السلم الدولي ، الى الخطر .

٧٥ - ثم انتقل الى القول بأن الترابط العالمي قد أصبح ، بالفعل ، حقيقة واقعة ؛ وأن مآثر أية مجموعة أو مآثمها لابد وأن تؤثر حتما على غيرها ؛ وأن ضعف النظام النقدى ، وانتشار التضخم في كل مكان ، ونقص الغذاء ، واستفحال الفقر الذى يعاني منه ملايين البشر المهددين بالمجاعة ، وشبح الركود والبطالة في كثير من البلدان الصناعية ، انما هي بعض المظاهر الكثيرة التي تتجلى بها الأزمة . وقال ان الوقت قد حان لكي تتخذ الدول الخطوات لتنفيذ " مبادئ العدالة ، والمساواة في السيادة ، والترابط ، وتبادل المصالح والتعاون بين جميع الدول " الواردة في برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، يشمل في تطلعاته ذلك الهدف الذى يحظى بقبول عالمي ، هدف انشاء هيكل اقتصادى جديد للصناعة العالمية .

٧٦ - ومضى قائلا ان البلدان النامية ، حين استهدفت المساهمة بما لايقل عن ٢٥ في المائة في الانتاج الصناعي العالمي في نهاية هذا القرن ، لم تقتصر على اعطاء الأولوية للتصنيع فحسب ، بل كانت تتطلع كذلك الى الحصول على المساعدة من البلدان المتقدمة النمو . وقال انه ليس هناك بديل ، في أى بلد ، عن تمتع هذا البلد بالعزيمة السياسية على تعبئة موارده المادية والبشرية . والأمر المهم لكل بلد من البلدان ليس اختيار نموذج اقتصادى بقدر ماهو الاصرار الذى لايتزعزع على أن يشبع ، عن طريق الصناعة الى حد بعيد ، الحاجات الضرورية لسكانه ، وأن يؤمن ، بذلك ، استقلاله الاقتصادى . كما أنه يجب افساح مكان خاص للتعاون على نطاق واسع بين البلدان النامية ذاتها . وذكر أن توحيد السياسات الصناعية ووضع البرامج المشتركة للصناعات الثقيلة من شأنهما أن يؤديا ، في التجمعات دون الاقليمية ، الى الكثير من الوفورات المترتبة على كبر الحجم ، وأن يوفرا أسواقا أوسع ؛ أما على الصعيد الاقليمي فيمكن لاتفاقات التخصص الصناعي أن تعود بالمزايا على كل أطراف المجموعة الاقليمية المعنية . كما يمكن أيضا تجميع العوامل التكاملية المتوفرة في بلدان مختلفة ، مثل القوى الكهربائية ، والمواد الخام ، واليد العاملة ، والموارد التكنولوجية والتمويل .

٧٧ - وقال انه يبدو أن مدّ البلدان المتقدمة النمو يد التعاون ، واقامة الانسجام بين سياساتها الصناعية وسياسات البلدان النامية ، ضرورة أساسية لتحقيق الهدف الشامل الذى وضعته الأمم المتحدة . وأضاف أن من المعترف به على نطاق واسع أن ازدياد تصنيع البلدان النامية لايمكن أن يتعارض مع مصالح البلدان الصناعية ، وأنه لابد ، عند النظر في المستقبل ، من أن تؤخذ في الاعتبار الصعوبات المتمثلة في الاضطرابات التي تثيرها مثلا هجرة اليد العاملة ، ومشاكل عدم توفر الأماكن اللازمة ، وتكاليف النقل ، والقوى الكهربائية ، والمواد الخام . وبالتالي فان

ماظهرت الدعوة اليه في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة من تغيير متفاهم عليه لمواقع بعض الصناعات ـ الصناعات المتعلقة بالتجهيز المحلي للمواد الخام كخطوة أولى ـ يمكن أن يقوم ، بصورة واقعية ، على أساس من تبادل المصالح .

٧٨ ـ ومضى قائلا ان هذا الاجراء سيتطلب اسهاما ايجابيا من قبل البلدان الصناعية . وأضاف أن زيادة المساعدة المالية والتقنية ، وتوفير المعلومات الصناعية ، وتدريب الأفراد المؤهلين، وتحسين شروط نقل التكنولوجيا واتاحة دخول السلع المصنعة الى الأسواق بغير قيود ، أمور حظيت حتي الآن ، في مجموعة كبيرة متنوعة من المحافل الدولية ، بقدر من البحث والنقاش هو من الكفاية بحيث لا حاجة معه الى اخضاعها لمزيد من المناقشة . الا أنه مازال ينبغي عمل الكثير على الصعيد العملي الفعلي .

٧٩ ـ ثم قال انه لا ينبغي اغفال دور المشروعات الخاصة ، ولكن الحاجة تزداد الى العمل الحكومي . فينبغي عقد مناقشات دورية على مستوى عال للنظر في حالة الصناعة العالمية ، وللبت في تنفيذ الأهداف المتفق عليها ، ولتعديل السياسات القومية تبعا لذلك . وقال انه موقن بأن الحوار المثمر الذى بدأ في المرحلة التحضيرية للمؤتمر سوف يؤدى باستمرار، خلال المؤتمر الى اتخاذ قرارات عملية ، بعد أن تم الاعتراف على نطاق واسع بدور الصناعة في عملية الانماء ، وكذلك بالحاجة الى المزيد من المساعدة التقنية والمالية للقطاع الصناعي .

٨٠ ـ وأردف يقول ان الموضوع الرئيسي للمؤتمر هو التصنيع ، وليس منظمة الانماء الصناعي . غير أن الجمعية العامة قد طلبت من المؤتمر أن يوصي باتخاذ تدابير لتدعيم المنظمة ، في نطاق أسرة الأمم المتحدة ، حتى يمكنها أن " تتوسع في نشاطاتها بطريقة تتفق مع مطالب البلدان النامية ومع دور تصنيعها داخل اطار نظام اقتصادى جديد " .

٨١ ـ وأشاد المدير التنفيذى بسلفه السيد ابراهيم حلمي عبد الرحمن رائد المنظمة ومنشئها ، الذى اقترح على الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ومجلس الانماء الصناعي ، في العديد من المناسبات ، ميادين جديدة لنشاطات منظمة الانماء الصناعي تستحق أن تدرس بعناية .

٨٢ ـ وأشار المدير التنفيذى الى أن فريق كبار الخبراء ، الذى عينّه الأمين العام في أعقاب مؤتمر منظمة الانماء الصناعي عام ١٩٧١ ، قد رأى في توصيته الأولى وجوب تدعيم نشاطات المنظمة البحثية والدراسية . وأضاف أنه ينبغي أن تكون منظمة الانماء الصناعي في مركز يسمح لها بمتابعة وتحليل عملية الانماء الصناعي القصيرة الأجل ، وكذلك بوضع خطط طويلة الأجل لتحقيق أهداف معينة في مجال اعادة تكوين هيكل الصناعة العالمية . يضاف الى ذلك أن في وسع المنظمة أيضا ، بوصفها محفلا للتشاور بين الحكومات ، لا أن تشجع الاتصالات بين الشركاء المحتملين فحسب بل أن تقدم المساعدة ،كذلك ، الى الشريك الأضعف ، اذا هو طلبها .

٨٣ ـ وقال ان القرارات المتعلقة بكيفية جعل منظمة الانماء الصناعي أداة فعّالة تتطلب تحديدا واضحا لمهام هذه المنظمة وتوصيات دقيقة فيما يتعلق بالموارد البشرية والمالية والمؤسسية اللازمة

لهـا . وأضاف انه لا يحسن به ، وهو جديد في منصب المدير التنفيذى ، أن يبدى رأيا مسـؤولا مقبولا بشأن مثل هذه المسألة الهامة ، ولكنه أعرب عن أمله في أن تحدد وظائف المنظمة وموارد هـا وأن توضح الترتيبات النظميـة المتعلقة بها بطريقة متسقة ، حتى يمكن تفادى خطر تكليفهـا بمسؤوليات لا تملك للاضطلاع بها سلطة ولا وسيلة .

افتتاح المناقشـة

٨٤ - افتتح المناقشة الأميرال خيمينز دى لوسيو ، رئيس المؤتمر ، بوصفه ممثلا للبلد المضيـف، فقال ان التغييرات الكبيرة اللازمة لتحقيق توزيع عادل للصناعة ، واقامة النظام الاقتصادى الدولـي الجديد وتوطيد السلم والعدالة تتطلب الأخذ بنوع جديد من التفكير ؛ وان العزيمة السياسية على تعزيز الصناعة متوفرة لدى البلدان النامية ، وان كان هذا يتطلب الجهد والتضحية ، فينبغي الآن على الدول المتقدمة النمو أن تيسر للبلدان النامية الحصول على مواردها المالية والتقنية بشـروط مواتية ، وأن تفتح لها أسواقها ، فتأتي النتائج في مصلحة الجميع .

٨٥ - وأردف يقول ان بيرو نفسها قد بدأت السير في طريق الانماء الصناعي المخطط ، مفيـدة في هذا من مواردها المحدودة أبلغ فائدة ؛ وأنه يجرى التوسع في الصناعات التحويلية للافادة من المواد الخام بحيث يتضاءل الاعتماد على المصادر الخارجية ؛ وأن هناك أيضا مكانا للصنـاعـة الخاصة . أما الآثار المترتبة على ذلك في القطاعات الأخرى فتتجلى في برنامج الاصلاح الزراعـي وفي اشراف الدولة على الصادرات اشرافا يستهدف تأمين أفضل استخدام للعملات الأجنبيـة . وأضاف أنه قد تم تمديد السيادة على الموارد الطبيعية البحرية الى حدود ٢٠٠ ميل ، وأنه يجرى الاشراف الآن على شروط نقل التكنولوجيا ومنح حقوق استغلال براءات الاختراع ، وأنه سيتم تكريس ٢ في المائة من دخل الصناعة للأبحاث . أما على الصعيد الاقليمي فان بلدان مجموعة الأندس قـد اتخذت موقفا موحدا ، يتضمن منح البلدان الأقل نموا معاملة تفضيلية . وقال ان بيرو تؤيد طمـوح أمريكا اللاتينية الى تحقيق التكامل الاقليمي .

٨٦ - ومضى قائلا أن بيرو ترى من الضرورى أن تصبح منظمة الانماء الصناعي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة ، وأن تعطى موارد كافية للقيام بأعمالها الهامة .

٨٧ - ثم أدلى ممثل زائير ، بوصفه رئيسا لمجموعة البلدان السبعة والسبعين ، ببيان عام قـدم فيه الاعلان وخطة العمل المتعلقين بالانماء والتعاون الصناعيين ، اللذين اعتمدهما الاجتمـاع الوزارى الثاني لمجموعة البلدان السبعة والسبعين المعقود في الجزائر في شهر شباط/فبرايـر ١٩٧٥ ، كوثيقة جرى اعدادها لتكون أساسا لأعمال المؤتمـر .

٨٨ - وقال ان المؤتمر الدولي الاستثنائي الأول لمنظمة الانماء الصناعي ، وماتلاه من توصيـات بشأن استراتيجية طويلة الأجل ، قد طالبا بتشجيع الصناعات الموجهة الى التصدير والصناعـات الزراعية والمشروعات المتعددة البلدان . وأضاف ان منظمة الانماء الصناعي قد عملت ، في تنفيذها

لهذه التوصيات ، بالتعاون الوثيق مع هيئات أخرى مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ومع المجموعات الاقليمية ودون الاقليمية ؛ غير أن أعمالها مازالت ذات أثر محدود نظرا لوهن البنيان الاقتصادى للبلدان النامية ، ولاعتمادها على البلدان الصناعية . وقال ان متوسط معدل نموها الصناعي السنوى قد ارتفع من ٩ في المائة في عام ١٩٧٢ الى ١١ في المائة في الجزء الأول من عام ١٩٧٣ ، ولكنه لايزال مقصرا عن نسبة الـ ١٢ في المائة اللازمة لتأمين مساهمتها بنسبة ٢٥ في المائة في الانتاج الصناعي العالمي عام ٢٠٠٠ .

٨٩ - وأضاف أنه قدتم ابلاغ الاعلان وخطة العمل اللذين وضعتهما مجموعة البلدان السبعة والسبعين الى مجموعات أخرى من البلدان التماسا للتعاون لا للمجابهة . وأوضح أن البيان يتناول مبادئ التصنيع الأساسية ومقاصده وأهدافه بوصفه وسيلة لتحقيق استقلال اقتصادى حقيقي ، على حين تشير خطة العمل الى تدابير محددة لتحقيق هذه المرامي .

٩٠ - ومضى قائلا أن الاعلان وخطة العمل ليسا بقائمة طلبات ، ولكنهما أساس ملموس ومعتدل للمناقشة . بيد أنه ينبغي على زملاء مجموعة البلدان السبعة والسبعين في العالم الصناعي أن يدركوا أن مجموعة البلدان السبعة والسبعين لم تأت الى هذا المؤتمر مستجدية . وقال أن الأزمة العالمية الراهنة تكشف عن ضعف النظام الاقتصادى الذى استقر على مر التاريخ وعدم وفائه بالحاجة ، وتقدم دليلا جديدا على ترابط مصالح الجميع بعضها ببعض .

٩١ - وقال انه يجب طرح مفهوم انقسام العالم الى مانحين وممنوحين ، والى فائزين وخاسرين ، اذ أنه سيكون لدى الجميع بلا استثناء مايقدمونه ومايتلقونه ، وسيكون لديهم مايكسبونه دون أن يكون لديهم مايخسرونه ، اذا ما أقر الجميع بأن وضع توزيع دولي جديد للأدوار وتقسيم دولي جديد للعمل هو أحد الشروط الأساسية للتعايش .

٩٢ - وأردف يقول أن مجموعة البلدان السبعة والسبعين مقتنعة بضرورة التضامن والتعاون بعضها مع بعض .

٩٣ - وقال ان مطمح هذه المجموعة الكبير هو أن تصبح لها السيطرة الكاملة على وسائل تحرير شعوبها وتحقيق ازدهارها الكلي في عالم يتسم بالترابط بين شركاء ، عالم يصبح فيه التفاهم والحوار ضرورة جوهرية لاقامة تعاون بين الجميع متفق على فهمه تمام الاتفاق ، على أسس جديدة أكثر رعاية لمصالح الجميع . والمجموعة مقتنعة بأن هذه هي الروح التي ستتخذ بها القرارات والتوصيات ، الا أنه يجب انشاء أجهزة لضمان تنفيذ القرارات .

ملاحظات عامة

٩٤ - أعرب جميع المتكلمين عن امتنانهم لصاحب الفخامة الجنرال خوان فيلاسكو ألفارادو رئيس بيرو ، ولحكومة وشعب بيرو على توجيههم الدعوة لعقد المؤتمر في ليما ، وعلى ما أتخذ فيها من

ترتيبات ممتازة وما استقبلوا به من حفاوة حميمة . كما أعرب الجميع عن امتنانهم لحضور الأمين العام للأمم المتحدة الى المؤتمر ، ووجّه الكثيرون كلمات الترحيب والتهنئة والتأييد الى السيد عبد الرحمن خان المدير التنفيذى الجديد لمنظمة الانماء الصناعي . وأشاد كثير من المتكلمين بالاسهام الخلاق الذى قدمه السيد ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، المدير التنفيذى الأول للمنظمة .

٩٥ - واتسمت المناقشة العامة بظهور تقارب ملحوظ بين الآراء ، يسمو الى حد كبير على الخلافات التقليدية بين المجموعات الاقليمية ، وبوجود رغبة عامة في انجاح المؤتمر من خلال الاتفاق العام في الرأى والتعاون والوفاق والحوار البنّاء . وكان هناك اقرار عام بالأهمية التي يجب أن تكون للتصنيع بوصفه جزءا من الانماء الاقتصادى والاجتماعي الشامل ، وكذلك بتعاظم أهمية المؤتمر منذ طرحت فكرته لأول مرة . وقيل أيضا أن الصناعة ليست ترياقا لجميع الأمراض ، ولكن مباشرة التعاون الصناعي بنظرة انتقائية ومتكاملة من شأنها يمكن أن تصحح الاختلال القائم في هذا القطاع بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، وأن رفاهية البلدان النامية هي في مصلحة جميع الأمم ، المتقدمة النمو منها والنامية على السواء .

٩٦ - وقد اتفق على قبول النص الذى قدمته مجموعة البلدان السبعة والسبعين بوصفه المنطلق الرئيسي لمناقشة الاعلان وخطة العمل المقترحين والمتعلقين بالانماء والتعاون الصناعيين .

موضوعات محددة

٩٧ - تقع المناقشة العامة في حوالي ٢٠٠ صفحة من محاضر المؤتمر الموجزة ، وعليه ، لن يكون من المناسب عرض الكلمات بالتفصيل في هذا التقرير . وقد أوردنا في الفقرات ٩٨ الى ١٥٠ أدناه عددا من الموضوعات التي تناولها واحد أو أكثر من المتكلمين . ويجب ، بالطبع ، أن لا تؤخذ هذه الفقرات (باستثناء الفقرة ١٥٠ أدناه) على أنها تعكس الآراء التي أقرها المؤتمر بمجموعه .

المؤتمر في اطار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية الراهنة

مهمة المؤتمر :

٩٨ - جعلت الجمعية العامة من هذا المؤتمر أعلى محفل في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة لتحديد سياسات التعاون الدولي في مجال الانماء الصناعي ، ولقد حدث ، منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها بعقد المؤتمر في عام ١٩٧٢ ، أن تدهورت اقتصاديات العديد من البلدان النامية وتراخى تقدمها نحو التصنيع الى أن أصبح بقاؤها ذاته معرضا للخطر . وبالنظر الى هذه التطورات ، ازداد المؤتمر الحالي أهمية على أهميته .

٩٩ - وعلى هذا ، فالقضية الرئيسية التي تجابه المؤتمر هي التماس طرق ووسائل لتوفير الحد

الأدنى الذى لا غناء عنه لأسباب العيش التي تتفق وكرامة الحياة الانسانية لألفي مليون من الأفراد ، أى ثلثي البشرية ؛ فالمؤتمر أمام مهمة صعبة تتمثل في وضع مبادئ وتدابير لتعجيل عملية التصنيع في البلدان النامية . وعليه أن يضع سياسة شاملة تحدد خطوطا توجيهية للتعاون الدولي داخل اطار مفهوم تضامني بين البلدان . وأفضل أسلوب يحقق به هذا الهدف هو بوضعه داخل اطار توسيع القدرات الصناعية في جميع البلدان .

١٠٠ـ ان مهمة رئيسية من مهام المؤتمر هي البت في كيفية التوصل الى توزيع للصناعة على الصعيد العالمي أكثر اتساما بالانصاف ؛ اذ أن نصيب البلدان النامية الحالي في الانتاج الصناعي العالمي ، ويبلغ ٧ في المائة ، هو نصيب يبلغ من الانخفاض والاجحاف والافتقار الى العقلانية درجة مروّعة . ولهذا فان تطلع البلدان النامية الى رفع نسبة نصيبها على وجه السرعة ، تطلع شرعي ، وهو على المدى البعيد في مصلحة جميع البلدان . وينبغي على المؤتمر أن يضع تصورا نموذجيا للطريقة التي يمكن من خلالها لاستراتيجية عالمية جديدة للتصنيع أن تساعد على خلق اقتصاد عالمي أكثر عدلا وانصافا .

١٠١ـ ومن غير المتوقع أن يستطيع المؤتمر حل كافة مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية التي لم يتيسر حلها حتى الآن . الا أنه يبدو ، بالنظر الى موافقة الجمعية العامة بالاجماع على الجزء المتعلق بالتصنيع من برنامج العمل ، أن المؤتمر سيكون أمامه أفضل فرصة في النجاح اذا هو ركّز على موضوع التصنيع .

ارث الماضي :

١٠٢ـ التقت فئة كبرى من المتكلمين على تحميل مسؤولية تخلف بلدان العالم الثالث وانخفاض مستوى تصنيعها للسيطرة الاستعمارية ، والامبريالية ، والاستعمار الجديد . بيد أنه كان هناك قدر كبير من الاهتمام بالتغلب على هذه الحالة بأسرع مايمكن .

الأزمة الاقتصادية العالمية :

١٠٣ـ قال المتكلمون أن المؤتمر ينعقد في وقت يمر فيه النظام الاقتصادى العالمي بمرحلة تكيف أساسي وسريع ، وتخضع فيه العلاقات الاقتصادية بين البلدان الى درجة من الترابط لم يسبق لها مثيل في التاريخ . فلقد طرأت على الاقتصاد العالمي سلسلة من التغيرات العميقة التي كانت لها أصداء شديدة الأذى . وأدى التضخم ، وعدم الاستقرار النقدى ، وأزمة الطاقة وخطر الانكماش في معظم البلدان الصناعية الى تفاقم هذه الحالة . وكان للأزمة أثرها السلبي على آمال معظم البلدان النامية في استدامة تقدمها الاقتصادى والصناعي ، وكان لا مفرّ من أن يبلغ أذاها أشده في البلدان الأضعف نظرا لبالغ افتقارها الى كل مايعصم من المؤثرات الاقتصادية الخارجية . وعلى حين ظلت أسعار المواد الخام والحاصلات الزراعية والمنتجات الزراعية ـ الصناعية ، التي تصدرها البلدان النامية ، مستقرة نسبيا ، فان أسعار المنتجات المصنعة الواردة من البلدان المتقدمة النمو تتصاعد بصورة مستمرة .

١٠٤- ولقد تأثرت البلدان الصناعية أيضا بوقع الأزمة ، ولكن ذلك لا ينبغي أن يثنيها عن القيام بدراسة واقعية لمشاكل المجتمع الدولي الطويلة الأجل . والوسيلة الفعّالة الوحيدة للحيلولة دون تطور الأزمة العالمية الحالية الى انهيار كامل هي اقامة نظام اقتصادى دولي جديد على أساس دائم .

الحاجة الى عقد اجتماعي جديد :

١٠٥- تقوم الحاجة ، في جميع أنحاء العالم ، الى تلبية التطلعات المتصاعدة التي يستشعرها أولئك الذين حرموا لسنين طويلة من الضروريات الأساسية للحياة ؛ ذلك أن أولئك الذين فاتهم الركب ، دونما خطأ منهم ، مصممون على دخول عصر التقدم الاقتصادى والتكنولوجي والاجتماعي والثقافي الحديث . ولا يمكن لهذه الأهداف أن تتحقق في فترة معقولة من الزمن الا اذا كان هناك تنسيق وتنظيم علميان رشيدان للموارد المادية والبشرية والتقنية الهائلة المتوفرة في عالمنا هذا ، يضمانها في خدمة البشرية . والفقر في أى مكان يشكل خطرا على الرفاهية في كل مكان .

١٠٦- ولقد أصبح ترابط النظم الاقتصادية بعضها ببعض حقيقة مقبولة الآن بوجه عام ، ولكن هذا الترابط يمكن أن يؤدى اما الى المزيد من التعاون أو الى المواجهة ؛ وعلى العالم أن يختار بين تعاون حقيقي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وبين حالة عالمية تتسم بالعزلة الاقليمية وبأزمة فيما يتعلق بالمواد الخام ، وبالتضخم والركود والفقر ، بل والحرب أيضا . بيد أنه ليس هناك خيار ، لأن الحوار ضرورة موضوعية بالنسبة لكل المعنيين . والترابط يجعل من الضرورى البحث عن حلول صادقة للمشكلات واجراء مناقشة لها لا تقوم على الانفعال بل تنطلق من الواقع الاقتصادى والمالي والاجتماعي .

١٠٧- وينبغي على المؤتمر أن يتخذ الخطوة الاولى على طريق التنظيم الرشيد لكوكبنا هذا ، وطريق انتصار المصالح الطويلة الأجل للبشرية جمعاء على المصالح القصيرة الأجل للأقلية الصناعية المهيمنة في الوقت الحاضر . وخلاصة القول أن هناك حاجة الى عقد اجتماعي جديد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

الحاجة الى التقاء الدول على رأى اتفاقي :

١٠٨- ينبغي على المؤتمر أن يتطلع الى تحقيق أكبر قدر ممكن من اتفاق الرأى ومن العمل المتضافر لتأمين حصول سكان العالم على مستوى من الغذاء والتعليم والثروة هو حقهم بوصفهم آدميين . فمن الضرورى التغلب على عدم الثقة الذى لا يفضي الا الى المجابهة . ولكي يتحقق النجاح لا بد من اجراء حوار بناء يؤدى الى اتفاق الرأى ؛ ثم يجب ، بعد ذلك ، تحويل ماتم التوصل اليه من حلول وسط الى حقائق سياسية . ولا بد وأن تشفع الشجاعة والتجديد في المجال السياسي بنظرة واقعية ذرائعية على كلا الصعيدين القومي والدولي . فلا يكفي أن تتخذ قرارات بعيدة المدى

فحسب وانما يجب أن تكون هذه القرارات موضع القبول على نطاق واسع يكفي لضمان تنفيذها . ذلك أن التقدم لا يمكن احرازه الا من خلال تنفيذ القرارات .

التزام المجتمع الدولي بالتصنيع :

١٠٩ - ينبع التزام المجتمع الدولي بالتصنيع من الاقرار بعدّة حقائق . أما الحقيقة الأولى فهي الزيادة السريعة في سكان العالم ، ولا سيما في المناطق المتخلفة اقتصاديا منه ، وهي زيادة تجاوزت قدرة الزراعة والصناعات المنزلية التقليدية على استيعاب الاعداد المتزايدة من الأيدي العاطلة . وعما قريب سيزيد سكان العالم على ستة مليارات ، وسيكون نحو ٧٠ في المائة منهم من أهل البلدان النامية . وهكذا ، فعلى الرغم من التقدم الذي تحرزه البلدان النامية فان الفوائد الناجمة عن هذا التقدم تقل بكثير ، بسبب الزيادة في السكان ، عن التناسب معه . وأما الحقيقة الثانية فهي أن الترابط بين البلدان ذات السيادة لا يمكن تحقيقه أو الحفاظ عليه الا بقدر معين من الاعتماد الاقتصادي الذاتي والقوة الاقتصادية ، وهذا بدوره لا ينبع الا من اقتصاد متوسع ومتنوع ، هو شرط أساسي لتحقيق مستوى معين من التصنيع . وأما الحقيقة الثالثة فهي أن الهوة المتزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تواكب التباين المتزايد في مستوى التصنيع، كما أنها تتبع هذا التباين في تزايده .

المؤتمر والحوار الدولي :

١١٠ - يشكل المؤتمر خطوة أخرى نحو بدء وتوسيع الحوار بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، هذا الحوار الذي يستهدف التوصل الى اتفاق على مبادئ وتدابير واجراءات جديدة يتبناها المجتمع الدولي . وقد ازدادت أهمية هذا الحوار في الاجتماعات الأخيرة التي جرى عقدها تحت رعاية أسرة الأمم المتحدة ؛ والمؤتمر يأتي في أعقاب المناقشات التي دارت في الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، وفي الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، وفي المؤتمرات العالمية المتعلقة بالغذاء والسكان وقانون البحار . وان البلدان النامية تقبل على هذا المؤتمر بروح التفاؤل ، يشجعها على ذلك تزايد استعداد الدول المتقدمة النمو الاستماع الى حججها ومطالبها العادلة . وقد أوضحت البلدان النامية من جانبها الأهمية التي تعلقها على قيام حوار بنّاء بحثا عن اتفاق بشأن سياسات واجراءات تساعد على الانماء الصناعي في البلدان النامية .

الحاجة الى التصنيع

الطريق الى التصنيع :

١١١ - يجب على البلدان النامية ، كيما تنمي اقتصادها القومي ، أن تسلك طريق صيانة استقلالها والاحتفاظ بالمبادرة في أيديها والاعتماد على جهودها الذاتية . ومن المفيد والضروري أن تعمد البلدان ، من أجل انماء اقتصادها القومي ، الى ممارسة التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري

وفقا لمبادئ الاحترام المتبادل لسيادة الدول ، وتساويها ، ومنفعتها المتبادلة ، والى تبادل السلع التي يحتاج اليها لسد أوجه النقص فيما بين بعضها بعضا .

التصنيع والزراعة :

١١٢ - التصنيع هو الوسيلة الوحيدة للوصول الى حل دائم لأخطر مشكلة يواجهها العالم ، وهي أزمة الغذاء ؛ ذلك أنه لن يمكن حل مشكلة الجوع اذا لم يكن هناك برنامج تصنيع جرئ ، ولن يمكن تحقيق زيادة في الانتاج الغذائي الا عن طريق تطبيق العلم والتكنولوجيا على الزراعة من خلال الصناعة . فليس الأمر أمر خيار بين الزراعة والصناعة : انهما يكملان أحدهما الآخر ولا غنى عن انمائهما معا في آن واحد . وليس من قبيل المصادفة أن نجد الزراعة الأكثر تقدما في البلدان التي تتمتع بهيكل صناعي متقدم .

١١٣ - ويجب ، من أجل الاسراع بعملية التصنيع ، أن تتم معالجة طبيعة العلاقة المتبادلة بين الزراعة والصناعة الخفيفة والثقيلة معالجة سليمة . فالزراعة هي الأساس ، لأنها تخلق الأسواق وتجمع الأموال اللازمة للتوسع الصناعي . كما أنها توفر المواد الخام للصناعة الخفيفة التي تتطلب استثمارا أقل وتعطي نتائج سريعة . وبانماء الزراعة والصناعة الخفيفة ، يكفل للصناعة الثقيلة أن تحصل على سوق واسعة ومبالغ كافية للاستثمار ، وبهذا يمكن أن تقوم الصناعة بدور أكثر فعالية ، بوصفها العامل الرئيسي في الاقتصاد القومي .

التصنيع والانماء الشامل :

١١٤ - يجب أن يمتد تصنيع البلدان النامية الى ماهو أكثر من تجهيز المواد الخام المحلية ، فيشمل عملية انماء متشعبة لفروع الصناعة المتشابكة ، بما في ذلك انشاء المعارف التكنولوجية اللازمة لها والمقومات الهيكلية اللازمة للانماء ، وكذلك الانشاء التدريجي للمقومات الهيكلية اللازمة لاجراء الأبحاث . ويكمن الدور الاستراتيجي للصناعة في أثرها الشامل على انماء الطاقات البشرية وفي بثها الحيوية في أشكال الانماء الاجتماعي والاقتصادى وزيادتها للقدرة القومية على الافادة من المنجزات التكنولوجية في العالم . وكلما ازداد صعود دولة ما على هرم التكنولوجيا ، اتسعت قاعدة منجزاتها .

التصنيع والانماء الاقتصاديان :

١١٥ - التصنيع مشكلة جامعة ، لأنه مفتاح التقدم الاقتصادى ؛ بل الواقع أن التصنيع والانماء الاقتصادى قد أصبحا عمليا مترادفين . فالتصنيع ضرورى للبلدان النامية كيما تحقق استقلالها الاقتصادى وتتبوأ في الوقت نفسه مركز الشريك النّد في التجارة الدولية . والانماء الصناعي ضرورة جوهرية لتمكين البلدان النامية من الانعتاق من الحلقة المفرغة ، حلقة الفقر الذى يولّد الفقر . انه يحفز التقدم الاجتماعي الاقتصادى وييسّر الاعتماد على النفس . وينبغي أن ترسى دعائم التصنيع على أساس الموارد المادية والبشرية المحلية . وينبغي ايلاء انماء القطاع العام والتخطيط

القومي الاهتمام الذى يستحقانه ، فبهذا يمكن رفع معدل نمو الانتاج وتدعيم الاستقلال الاقتصادى في البلدان النامية .

التصنيع ونوعية الحياة :

١١٦- لاينبغي النظر الى التصنيع على أنه غاية في حد ذاته ، بل على أنه وسيلة لرفع مستوى معيشة سائر سكان العالم . ويجب أن يأتي في الاعلان الذى سيعتمده المؤتمر مايعبّر عن هذه النظرة . ومن الواضح أن الصناعة ، بوصفها عاملا أساسيا في الانماء الاقتصادى والاجتماعي للمجتمع العالمي ، هي أفضل وسيلة لتوفير الثروة والعمل لشعوب العالم ، والوفاء بالعديد من متطلباتهم . بيد أن التصنيع ليس الترياق الذى يشفي جميع الأمراض ؛ ولاينبغي التضحية بالقيم النوعية لقدر معين من التوازن الانساني والاجتماعي من أجل أهداف اقتصادية بحتة . ولهذا يجب جعل عملية التصنيع في البلد تتكيف مع نظامه الاقتصادى والاجتماعي ومع عادات مجتمعه وتقاليده . ومن الواجب توجيه الانماء الصناعي وجهة تضع البشر في المقام الأول ، وضمان اشتراك العمال في اتخاذ القرارات المتعلقة ببيئة عملهم . وينبغي أن تستهدف عملية الانتاج تحقيق الفائدة لقطاعات السكان الأكثر فقرا .

التصنيع والسيادة القومية :

١١٧- يجب احترام مبدأ السيادة القومية كما يجب أن يكون لجميع الدول السيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية . وتأميم الدول للصناعات العاملة في أراضيها هو من حقوقها السيادية . وقد أشير في هذا الشأن الى الالتزامات الدولية للدول . ومن الحقوق الخالصة لكل دولة ذات سيادة أن تقوم بالاشراف على رأس المال الأجنبي وعلى نشاطات الشركات عبر الوطنية العاملة داخل أراضيها .

هيكل جديد للصناعة العالمية

تحسين الهيكل الاقتصادى العالمي :

١١٨- ان اقامة هيكل اقتصادى أفضل ، يسمح باشتراك البلدان النامية بنصيب أكبر في الصناعة العالمية ، شرط جوهرى للنمو الشامل للاقتصاد العالمي في المستقبل . وعلى الرغم من أن المؤسسات في البلدان الصناعية تضطلع بدور هام في زيادة التعاون الصناعي فان آليات السوق لاتكفي بمفردها لاحداث التغيرات السريعة المطلوبة ، ولابد من استكمالها باجراءات تتخذها الحكومات . ومن الضرورى ، في هذا المجال ، التوفيق بين السياسات الصناعية ، وخاصة باتخاذ تدابير للمساعدة على التكيّف الضرورى . ولسوف ييسّر حدوث التغيرات الهيكلية ، في المحل الأول ، ازالة العوائق التي تعترض التجارة العالمية ، فلا ينبغي اعاقة هذه التغيرات بتقديم المساعدات

لصناعات غير تنافسية . ويمكن للحوافز المالية والضريبية أن تشجع على نقل خطوط الانتاج الى البلدان النامية . وينبغي على أية استراتيجية للانماء الصناعي أن تأخذ في اعتبارها ، بقدر كاف ، التطلعات الشرعية لشعوب البلدان النامية .

التصنيع والعمالة :

١١٩ - من الواجب على نهج التصنيع العالمي معالجة مشكلة البطالة الكلية والبطالة الجزئية ، وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار ضمن جملة أمور ، لدى اختيار أنواع المنتجات وتقنياتها ، ضرورة خلق فرص للعمالة . وتشير التقديرات الى أن ٣٠٠ مليون فرد ، يمثلون نحو ربع القوى العاملة في العالم في الوقت الحاضر ، عاطلون عن العمل اما كليا أو جزئيا . ولسوف ينضم الى صفوف القوى العاملة في العالم في نهاية هذا القرن ألف مليون عامل آخر . وهذا يستدعي وجود نهج عالمي جديد للتصنيع ، وتقسيم دولي جديد للعمل ، يختلف عن ذلك الذى نرى العالم منطلقا نحوه وفقا للاتجاهات الحالية .

تحسين التقسيم الدولي للعمل :

١٢٠ - يجب أن يكون بوسع البلدان النامية الاعتماد على استراتيجية موضوعة على الصعيد الدولي . وقد حددت مبادئ لتقسيم دولي للعمل ، جديد ومنصف ، في الاعلان وبرنامج العمل اللذين أقرتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة ، وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية . فاذا أريد حقا لمثل تقسيم العمل هذا أن يقام ، على وجه يضمن الانماء الاقتصادى والاجتماعي العادل ، فسيكون من الضرورى اجراء الكثير من التغييرات . وقيام تقسيم دولي أفضل للعمل ، تسهم فيه البلدان النامية بنصيب أكبر ، هو شرط ضرورى للنمو الشامل للاقتصاد العالمي في المستقبل . ومن المتوقع ، بالنسبة للكثير من البلدان الصناعية ، أن تؤدى آليات السوق الى تغيرات سريعة في هيكل الصناعة على الصعيدين القومي والدولي كليهما .

١٢١ - ومع هذا ، فقد استغلت ذريعة "التقسيم الدولي للعمل" اذ اتخذت ستارا للاستغلال الاقتصادى .

الصناعات الأساسية :

١٢٢ - ينبغي على البلدان النامية أن تدعم استقلالها الاقتصادى ، وأن تعمّق عملية التصنيع فيها ، وأن تحصل على نصيب أكبر في التجارة العالمية ، بالاهتمام ، بصفة خاصة ، بانماء الصناعات الأساسية مثل صناعة الحديد والصلب والصناعات الهندسية وصناعة البتروكيماويات والصناعات الكيماوية .

التجهيز الصناعي للمواد الخام المحلية :

١٢٣- لما كانت البلدان النامية ، في الوضع الراهن ، تصدر المواد الخام وتضطر الى استيراد سلع مجهزة بأسعار مرتفعة ، فمن الضروري نقل بعض مراحل تجهيز المواد الخام المحلية الى البلدان النامية . وينبغي على البلدان الصناعية والبلدان الأخرى المصدرة لرأس المال أن تقدم المساعدة حيثما تكون المبالغ المطلوبة لاقامة هذه الصناعات فوق طاقة البلد النامي . وبهذه الطريقة يزداد العائد المنخفض الذى تحصل عليه البلدان من موادها الخام زيادة ملموسة . كما يمكن نقل الصناعات التي تنطوى على الاستخدام الكثيف لليد العاملة الى البلدان النامية .

التعاون الصناعي الدولي

التعاون بوجه عام :

١٢٤- تقتضي المشاكل التي تواجه التصنيع وجود استراتيجية طويلة الأجل تمتد الى عدة أجيال . وسوف يكون من الضرورى اتخاذ قرارات عسيرة وغير شعبية ، ولهذا فلابد من التشجيع على قيام قدر أكبر من التماسك والتعاون بين الأمم . ويجب التضحية بمصالح المجموعات والمصالح القومية من أجل حل المشاكل الأساسية ، ولهذا السبب تلحّ الحاجة الى العزيمة السياسية على النهوض بالتعاون . ويتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية مبادئ ومثلا يمكن الافادة منها كأدوات للانماء الصناعي والاعتماد الاقتصادى على الذات .

طبيعة التعاون :

١٢٥- ينبغي عدم الخلط بين التعاون الاقتصادى الدولي والمعونة ، فالتعاون الحق لا يتمثل في اعتماد مجموعة من البلدان على مجموعة أخرى . ويجب أن يكون التعاون الصناعي الدولي قائما على التضافر وأن يكون هناك تبادل منتظم للمعلومات وحوار مستمر . ويجب أن يكون التعاون الصناعي انتقائيا كيما يستجيب على وجه مناسب لأولويات البلدان النامية . ومن الواجب الحرص على احترام الاتجاه الذى ترغب كل دولة نامية أن توجه فيه استراتيجية الانماء والتصنيع الخاصة بها . ولا تزال الموارد التي تتمثل في نقل التكنولوجيا ، والادارة ، والدراية الفنية ورأس المال من المشروعات الخاصة متوفرة . وينبغي ايلاء اهتمام خاص لاحتياجات أشد البلدان النامية فقرا . ولا شك أن المؤتمر الحالي سوف يعطي دفعة جديدة للتعاون الصناعي الذى ينمو بصورة مستمرة .

أشكال جديدة للتعاون الصناعي :

١٢٦- كان هناك اعتراف بأن السياسات والتدابير القاصرة على الوسائل التقليدية للمساعدة المالية والتقنية لا تفي بمفردها بأغراض التعاون الصناعي . فمن الواجب استنباط أشكال جديدة للتعاون تفيد من كافة الوسائل المتاحة ، ومن بينها التعاون التجارى . وينبغي أن تكون اجراءات

التعاون مرنة بشكل يسمح بالنفاذ الى جميع المستويات ، وأن تنفذ بطريقة تجعلها تصل الى أكبر عدد ممكن من الناس . وليس تقديم المعونة الخارجية كافيا في حد ذاته ، رغم ما قد ينطوى عليه من فائدة ؛ فأهم نقطة في المعونة هي أن تساعد البلدان النامية على تحويل طاقاتها الكامنة الى واقع .

التعاون الاقليمي :

١٢٧ - ينبغي أن تكون أولى الخطوات نحو التعاون الصناعي الدولي اقامة تعاون اقليمي أوثق فيما بين البلدان النامية ، يمكن تطويره بعد ذلك الى تعاون دولي بين البلدان النامية . وينبغي مساعدة مجموعات الدول التي بدأت بالفعل في اتخاذ ترتيبات تعاون اقليمي على انجاز هذه الترتيبات . ووضع برنامج للتعاون فيما بين البلدان النامية قد يكون ذا فعالية كبيرة ، اذ أن البلد الذى يكون قد مر حديثا بالمراحل الأولى للتصنيع سيكون على دراية بمشاكل البلدان الأخرى الأقل نموا . ويجب على البلدان النامية أن تكون ، في حدود ما تمتلكه من موارد ، قدوة أولى على صعيد بذل الجهود لتعزيز التعاون الصناعي الدولي ؛ ويفضّل أن يكون هذا على أساس اقليمي . والتصنيع المقصور على نطاق البلد الواحد لا يلائم البلدان الصغيرة ؛ ذلك أن انشاء سوق صناعية كبيرة أمر لا غنى للتصنيع عنه ، وينبغي أن يكون هذا أحد أهداف التعاون الاقليمي ذات الأولوية . والمفهوم الاقليمي للتصنيع يفترض قدرا من التخطيط للسياسة الاقليمية ، لا سيما فيما يتعلق باستثمار رؤوس الأموال .

المناخ الملائم للتعاون الصناعي الاقليمي :

١٢٨ - التعاون الصناعي مجال يمكن ، ويتحتم ، أن يقوم فيه مشاركة وحوار حقيقيان بين البلدان الصناعية والبلدان النامية . وهو يقتضي القيام بتبادل منتظم للمعلومات وحوار متفتح دائم بين جميع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين المعنيين . والتقدم الذى يحرزه بلد واحد أو مجموعة من البلدان لم يعد الآن مستقلا عن الأحداث التي تقع في البلدان أو مجموعات البلدان الأخرى . ولهذا تقوم الحاجة الى تعاون دولي عادل ، وفعّال ، وغير تمييزى .

١٢٩ - ومن الضرورى جدا كذلك تهيئة المناخ الجذاب للمشروعات الصناعية الفردية المعنية ، بالتشاور الكامل مع ممثلي العمال . كما أن استقرار ظروف العمل المستقرة وأمانها هما في صالح كل من البلد المضيف والشركة الأجنبية على السواء . ولا يمكن اجبار الصناعيين على التخلي عن مؤسساتهم أو نقلها الى الخارج أو نقل التكنولوجيا .

أساس التعاون الاقتصادي :

١٣٠ - ينبغي أن تلتزم المعونة المقدمة للصناعة في البلدان النامية بالاحترام الشديد لسيادة البلد المستفيد ، ويجب أن لا تكون مصحوبة بأية شروط أو مطالب بالحصول على امتيازات خاصة

أو أرباح مفرطة . كما ينبغي أن تكون القروض المقدمة للبلدان النامية بدون فائدة أو بفائدة قليلة ، وأن تسمح بتأجيل تسديد المبالغ الأصلية أو الفائدة عليها أو حتى بتخفيض القروض أو الغائها اذا اقتضت الضرورة .

تدريب اليد العاملة الصناعية :

١٣١ - ينبغي أن يراعي المؤتمر الحاجة الى تدريب مواطني البلدان النامية كمتخصصين على كافة المستويات التي تتطلبها الصناعة . وينبغي أن يكون انماء المهارات التقنية والمهنية جزءا لا يتجزأ من الالتزامات التي تقع على عاتق الشريك القادم من بلد صناعي لدى قيامه بالمساعدة على انشاء مشروع صناعي في احد البلدان النامية .

نقل التكنولوجيا الصناعية :

١٣٢ - ينبغي أن يستهدف التعاون الدولي تحسين شروط نقل التكنولوجيا الصناعية ومواءمتها على وجه أفضل مع الاحتياجات التقنية في البلدان النامية . ونقل التكنولوجيا يهيئ فرصة كبيرة للتعاون الدولي . ولا تتمتع البلدان النامية بحماية كافية ضد أنواع معينة من التصرفات السيئة القصد ، وخاصة فيما يتعلق بالالتزامات التعاقدية التي يضطلع بها مورد و الماكينات و/أو التكنولوجيا الصناعية . والمؤسسات الدولية بالغة الضعف على هذا الصعيد ، فينبغي على حكومات البلدان الصناعية أن تتخذ المزيد من التدابير لضمان وفاء مشروعاتها وموردها بالتزاماتهم التعاقدية .

اعادة دوران دولارات النفط :

١٣٣ - أعرب الممثلون عن الأمل في أن تستثمر البلدان المنتجة للنفط والتي لديها فائض من الأموال ، دولاراتها النفطية في البلدان النامية لمساعدتها على تمويل عملية التصنيع فيها . فمن الممكن أن يؤدى تصدير الدول المنتجة للنفط لرؤوس الأموال الى استثمارات في تلك البلدان التي هي في أمس الحاجة الى الأموال . كما أعرب الممثلون عن تأييدهم لقيام مشاريع ثلاثية تتعاون فيها البلدان المعنية على توفير اليد العاملة والتكنولوجيا والتمويل .

صندوق خاص لشراء المواد الخام التي تحتاج اليها البلدان النامية :

١٣٤ - قدّم اقتراح محدد بانشاء صندوق خاص تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الانماء الصناعي يمكن أن تقدم حصيلته للبلدان النامية بشروط متساهلة لشراء ما تحتاج اليه من مواد خام . ودعا الاقتراح البلدان المتقدمة النمو والبلدان التي لديها فائض من الأموال لتقديم التبرعات الى الصندوق المقترح ، على أن يقوم خبراء منظمة الانماء الصناعي بوضع تفاصيل الاقتراح . وأضيف أن هناك حاجة الى تقديم مساعدة طوارئ في هذا المجال الى أشد البلدان تأثرا بالأزمة الاقتصادية .

الحواجز التي تعوق التجارة والتعاون :

١٣٥- كان هناك تشديد خاص على دور التجارة الدولية ، ومطالبة بتمكين البلدان من توسيع الأسواق أمام المنتجات التي تعود عليها بالفائدة ومن عدم التشجيع على انتاج السلع التي يمكن الحصول عليها من الخارج بسعر أقل . كما دعيت البلدان النامية الى تجنب فرض حواجز مغالية على استيراد السلع واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية التي تمس اليها الحاجة العاجلة ، وان كان من الضروري اخضاع رأس المال الأجنبي في كل بلد للقواعد القانونية المعمول بها فيه . وينبغي كذلك تقليل أو ازالة الحواجز غير الجمركية والممارسات المقيدة للتجارة .

روابط المنتجين :

١٣٦- أما فيما يتعلق بالسلع ، فقد قيل أن هناك دروسا قيمة يجب أن تستخلص من تجربة منظمة البلدان المصدرة للنفط . ولم يقترح الممثلون انشاء نوع من اتحادات المنتجين من شأنه أن يؤدي الى حدوث تشوهات في النظم الاقتصادية الدولية ، بل اقتصروا على اقتراح ضرورة ضمان قدر ما من تثبيت الأسعار والربط العادل بين أسعار السلع وتكاليف انتاجها ، مع اقامة علاقة تلازم بين أسعار المواد الخام وأسعار المصنوعات التي هي نتاجها الأخير . وقالوا انه ينبغي أن يلبي نظام التجارة العالمي احتياجات المنتجين والمستهلكين على السواء .

هدف اسهام البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي :

١٣٧- اتفقت البلدان النامية ، في اجتماعات لها قبل المؤتمر ، على تحديد نسبة مستهدفة لزيادة نصيبها في الانتاج الصناعي العالمي ترتفع به في سنة ٢٠٠٠ الى ٢٥ في المائة على الأقل . وهي ترى أن من الصواب اختيار هدف مرتفع وتثق بامكان بلوغه . وقد قال بعض الممثلين أنه ينبغي للهدف أن يكون حافزا ايجابيا على العمل . كما أنه يتيح للمجتمع الدولي فرصة تقديم البرهان على استعداده للمؤازرة ، بطريقة مشتركة ومنسقة ، في مساعدة البلدان النامية في جهودها للاسراع بعملية التصنيع فيها . غير أنه لا يمكن للبلدان التي يوجد فيها قطاع خاص كبير أن تضمن أن يتصرف هذا القطاع بطريقة تؤدي الى تحقيق هدف ما . ولذلك فان حجم التغير المطلوب يقتضي مقاربة الأمر من زاوية جديدة .

دور وهيكل منظمة الانماء الصناعي في المستقبل

توسيع مسؤوليات لمنظمة الانماء الصناعي :

١٣٨- عمدت الجمعية العامة ، في قرارها ٣٢٠٣ (نيا - ٦) الى القاء مسؤولية اقامة نظام اقتصادي جديد في مجال الصناعة على عاتق منظمة الانماء الصناعي . وتحليل المنظمة ووظائفها يكشف عن انها ليست مجهزة بالوسائل التي تؤهلها للاضطلاع بفعالية بهذا العمل الهام . ولهذا ،

يجب اتخاذ تدابير تمكن منظمة الانماء الصناعي من الاضطلاع بالمسؤوليات التي كلفت بها . ومع هذا فان بوسع هذه المنظمة أن تزيد الى حد كبير من كفايتها وفعاليتها داخل اطارها المؤسسي الحالي .

١٣٩- لقد كانت المساعدة المقدمة للبلدان النامية من مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة مساعدة محدودة ، ومع ذلك كانت تلك المقدمة من منظمة الانماء الصناعي أدنى حتى من هذه المساعدة المحدودة . والمنظمة المذكورة لم تضطلع بدورها الطبيعي في مجال الانماء الصناعي فينبغي عليها التنسيق بين النشاطات الصناعية على الصعيد الدولي ، وتبعا لذلك يجب تعزيز استقلالها الذاتي ، وتوسيع وظائفها ، وزيادة مواردها .

١٤٠- والمتوقع أن يتسع دور منظمة الانماء الصناعي بعد المؤتمر ، لا في مجال المساعدة التقنية فحسب بل أيضا في نشاطات أخرى تستطيع المساعدة على تحقيق الهدف الذى حدده المؤتمر وعلى تنفيذ قراراته وتوصياته الأخرى .

١٤١- وينبغي ، فضلا عن ذلك ، أن توضع الشؤون المتعلقة بالموارد الطبيعية تحت ولاية منظمة الانماء الصناعي ، لأنها توفر واحدا من الأسس التي يقوم عليها التصنيع .

نشاطات منظمة الانماء الصناعي في حقل الدراسة والبحث :

١٤٢- يجب أن لا تقتصر نشاطات الدراسة والبحث التي تقوم بها منظمة الانماء الصناعي ، بعد الآن ، على دراسة مشاكل البلدان النامية ، وانما يجب أن تتناول تطور الانماء الصناعي في العالم كله . فعلى المنظمة أن تقوم بتجميع وتنظيم تجارب البلدان التي تمر بمراحل انمائية متفاوتة وتأخذ بنظم اقتصادية واجتماعية مختلفة ، وأن تتيح للأطراف المعنية الحصول على هذه المعلومات . كما ينبغي على منظمة الانماء الصناعي أيضا أن تقوم بتحليل التقسيم الحالي للعمل وأن تدرس قطاعات الانتاج التي يسهل بشأنها ، أكثر من سواها ، اتخاذ تدابير محددة لزيادة اسهام البلدان النامية .

منظمة الانماء الصناعي ونقل التكنولوجيا :

١٤٣- ينبغي على منظمة الانماء الصناعي أن تضاعف نشاطاتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية . فينبغي على المنظمة ، مثلا ، أن تضع نظاما للاعلام الصناعي والتكنولوجي لتزويد البلدان النامية بفيض مستمر من المعلومات ولتحسين قدرة هذه البلدان على الخروج بأكبر قدر من الفائدة من المعارف الراهنة .

المساعدة التقنية :

١٤٤- ان مجال المساعدة التقنية هو المجال الذى تعود فيه نشاطات منظمة الانماء الصناعي

بأكبر فوائد مباشرة وملموسة على البلدان النامية . فينبغي اعادة النظر في المبالغ التي يخصصها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بهدف توفير موارد اضافية لمنظمة الانماء الصناعي . وينبغي أيضا أن تناط بالمنظمة المسؤولية عن تنفيذ المشروعات التي تضطلع بها مؤسسات مثل المصرف الدولي ويجب أن تتبوأ مركزا خاصا فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الذى أقرته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة .

صندوق الأمم المتحدة للانماء الصناعي :

١٤٥ - ظهرت في المؤتمر آراء ايجابية تؤيد الاقتراح بانشاء " صندوق الأمم المتحدة للانماء الصناعي " . وقيل ان هذا الصندوق يجب أن يصمم بحيث يتيح لمنظمة الانماء الصناعي أن تمارس وظيفتها كمنظمة ذات فعالية في مجال مساعدة البلدان النامية على زيادة نصيبها من الانتاج الصناعي العالمي ، مع التشجيع على الانسجام والتعاون فيما بين البلدان الصناعية والبلدان النامية . ويجب توجيه جزء كبير من أموال الصندوق الى أشد البلدان النامية تأثرا بالأزمة المالية العالمية . الا أنه ، من ناحية أخرى ، أعرب بعض الممثلين عن شكهم في الحاجة الى مثل هذا الصندوق ، بالنظر الى وجود " الصندوق الاستئماني العام " التابع لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي .

المشاورات داخل اطار منظمة الانماء الصناعي :

١٤٦ - يمكن تسهيل اقامة الهيكل الصناعي الجديد عن طريق اجراء المشاورات بين مختلف الأطراف المعنيين اما على أساس ثنائي ، داخل اطار مشروعات التعاون الصناعي المتفق عليها بين حكومة وأخرى ، أو من خلال نظام لاجراء مشاورات صناعية متعددة الأطراف داخل اطار منظمة الانماء الصناعي . وستكون وظيفة هذا النظام استعراض تطور مختلف أشكال التعاون الصناعي ، ودراسة الجوانب المؤسسية والقانونية للتعاون الصناعي ، ونقل التكنولوجيا ، والاستثمارات الأجنبية وعمليات الشركات عبر الوطنية . ويمكن لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي أن تقوم بعمل قيم دون انشاء جهاز بيروقراطي جديد ؛ وعلى وجه الخصوص ، تستطيع هذه المنظمة تأمين تبادل أفضل للمعلومات من خلال تنظيم مشاورات مناسبة .

تدعيم مجلس الانماء الصناعي :

١٤٧ - ينبغي توسيع مجلس الانماء الصناعي من أجل تدعيم تمثيل البلدان النامية فيه ، ويجوز انشاء العديد من اللجان لمساعدة المجلس على النهوض بأعبائه . ويجوز أيضا انشاء فريق استشارى يتألف من خبراء حكوميين ومن ممثلي مؤسسات متخصصة ، وذلك لاسداء المشورة وتقديم التوصيات للمجلس بشأن المشروعات والبرامج . فاذا أنشئت لجنة البرامج هذه أمكن احلالها محل اللجنة الدائمة .

تحويل منظمة الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة :

١٤٨- لدى النظر في نوع الترتيبات المؤسسية الذى يكون أكثر من سواه ملاءمة لتمكين منظمة الانماء الصناعي من القيام بمهامّها الموسعة ، يمكن الاختيار بين احتفاظ المنظمة بمركزها الحالي بوصفها جهازا فرعيا تابعا للجمعية العامة مع ادخال بعض التحسينات البسيطة على مسألة استقلالها الذاتي ، وبين تحويلها الى وكالة متخصصة . ولقد عجزت المنظمة عن القيام بالدور التنسيقي الذى تتوقعه منها البلدان النامية . وقد أعرب كثيرون عن الرأى القائل بوجوب تحويلها الى وكالة متخصصة ، ولكنهم أضافوا أنه ينبغي أن تشفع أى قرار بهذا التحويل تأكيدات بتوفير المزيد من المساعدات المالية للمنظمة . على أن مدى حكمة هذا التحويل كان موضع تساؤلات أثيرت وتحفظات تم الاعراب عنها .

بنود أخرى

١٤٩- أدلى عدد من المتكلمين ببيانات تتعلق بمسائل سياسية غير ذات صلة مباشرة بجدول أعمال المؤتمر ، معلنين عن رغبتهم في أن تدرج هذه البيانات في وثائق المؤتمر الرسمية . ولهذا ترد هذه البيانات في محاضر المؤتمر الموجزة الرسمية .

١٥٠- وفي أثناء المداولات ، لاحظ المؤتمر بارتياح أن العمل في تشييد المقر الدائم في فيينا ، كما ذكر ممثل البلد المضيف للمنظمة في كلمته ، قد قطع شوطا بعيدا ، وأنه ، متى اكتمل انشاء المقر ، المحدد له أن يتم عام ١٩٧٨ ، سيكون تحت تصرف المنظمة أماكن لما ينوف على ٢٠٠٠ موظف ومركز جديد للاجتماعات .

ثالثا : موجز لما دار في الجلسات العامة بشأن تقارير لجنة وثائق التفويض ، واللجنتين الأولى والثانية ، ولجنة الصياغة

وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

تقرير لجنة وثائق التفويض

١٥١ - قرر المؤتمر ، في جلسته العامة الأولى المعقودة في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اعتماد النظام الداخلي لمجلس الانماء الصناعي نظاما داخليا له ، وذلك باستثناء الفقرة ٢ من المادة ١٧ المتصلة بلجنة وثائق التفويض . وقرر المؤتمر أن تكون له لجنة لوثائق التفويض بنفس تشكيل لجنة وثائق التفويض التي انتخبتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين ، والتي كانت تتألف من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلجيكا ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والسنغال ، والصين ، والفلبين ، وفنزويلا ، وكوستاريكا ، والولايات المتحدة الأمريكية .

١٥٢ - اجتمعت لجنة وثائق التفويض في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٥ لانتخاب أعضاء مكتبها . وقد أنتخب ممثل الفلبين ، السيد هورتنسيو خ. بريليانتس ، بالاجماع ، رئيسا للجنة . وقرر الرئيس أن يعقد في ٢١ آذار/مارس اجتماعا للجنة بغية مباشرة الفحص الفعلي لوثائق تفويض الممثلين .

١٥٣ - كان معروضا على اللجنة في جلستها الثانية تقرير عن وثائق التفويض كما كان وضعها في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٥ ، وهو يذكر مايلي :

(أ) هناك وثائق تفويض أصدرها رؤساء الدول أو الحكومات ، أو وزراء الشؤون الخارجية ، وفقا لما تنص عليه المادة ٢٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، الى المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي من قبل الدول السبع والسبعين التالية : الأردن ، ألبانيا ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوغندا ، أيرلندا ، باراغواي ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بنما ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية كوريا ، جمهورية فيتنام ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، سري لانكا ، السلفادور ، السنغال ، سوازيلند ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصومال ، الصين ، عمان ، غابون ، غانا ، غيانا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، ليبيريا ، ماليزيا ، مدغشقر ، المغرب ،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

(ب) تم ابلاغ المدير التنفيذي بتعيين ممثلي الدول السبع التالية عن طريق رسائل أو مذكرات شفويه من الممثلين الدائمين المعتمدين لدى منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي أو لدى الامم المتحدة : أفغانستان ، ايران ، ايطاليا ، تونس ، المكسيك ، النرويج ، الولايات المتحدة الأمريكية .

(ج) تم ابلاغ المدير التنفيذي بتعيين ممثلي الدول الست عشرة التالية عن طريق رسائل أو مذكرات شفوية من سفراء البلدان المعنية في ليما : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، أسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، اكوادور ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، أوروغواي ، البرازيل ، بلغاريا ، بوليفيا ، الجمهورية الدومينيكية ، الدانمرك ، غواتيمالا ، مصر ، هندوراس .

(د) تم الابلاغ بتعيين ممثلي ١٤ بلدا عن طريق برقيات من وزراء الشؤون الخارجية أو وزراء الصناعة ، مع تقديم رؤساء الوفود رسائل بتوقيعهم تفيد بأن وثائق التفويض الرسمية ستليها قريبا ، أو تقديمهم في بعض الأحوال أوامر مهمة موجهة الى الممثلين وموقعة من رؤساء الوزراء أو وزراء الشؤون الخارجية : باكستان ، بنغلاديش ، توغو ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، ساحل العاج ، السودان ، العراق ، غينيا ، غينيا - بيساو ، لبنان ، ليسوتو ، مالي ، المملكة العربية السعودية .

١٥٤ - دعا الرئيس أعضاء اللجنة الى ابداء آرائهم بشأن وثائق تفويض الدول الأعضاء الواردة أسماؤها في النقاط (أ) و (ب) و (ج) و (د) من الفقرة ١٥٣ أعلاه .

١٥٥ - رأت اللجنة أن وثائق التفويض مطابقة للأصول ولكن مع بعض التحفظات بشأن وثائق تفويض جمهورية فيتنام .

١٥٦ - فقد رأى بعض أعضاء لجنة وثائق التفويض أنه كان ينبغي ، بعد اتفاق السلم الذي عقد في باريس توجيه الدعوة أيضا الى الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فيتنام الجنوبية . كما أعرب آخرون في هذا الصدد عن رأى قائل بأن الحكومة الثورية المؤقتة لفيتنام الجنوبية هي وحدها الممثل الحقيقي لشعب فيتنام الجنوبية ويجب أن تحضر المؤتمر . بينما ذكر أعضاء آخرون في اللجنة أنهم يعترفون بوفد جمهورية فيتنام بوصفه الممثل الوحيد لفيتنام ولذا فقد قبلوا وثائق التفويض المقدمة باسم جمهورية فيتنام بوصفها وثائق صحيحة .

١٥٧ - قبل اقفال الجلسة ، أكد الرئيس كون لجنة وثائق التفويض مكلفة فقط أن تنظر فيما اذا كانت وثائق تفويض الممثلين قد صدرت على نحو يتفق مع النظام الداخلي للجمعية العامة ، وأنه ليس من ولايتها أن تحدد درجة تمثيل أية حكومة .

١٥٨ ـ اعتمدت لجنة وثائق التفويض ، في جلستها الثالثة المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٥ ، التقرير الوارد أعلاه وأوصت بأن يعلن المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي أن كافة وثائق التفويض المقدمة مطابقة للأصول .

الاجراء المتخذ من قبل المؤتمر

١٥٩ ـ قدم رئيس لجنة وثائق التفويض تقرير اللجنة عن وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر العام الثاني لمنظمة الانماء الصناعي (ID/CONF.3/26) الى المؤتمر ، وذلك في جلسته العامة ١٥ ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ . وقد نظر في التقرير على الفور .

١٦٠ ـ أثناء النظر في التقرير ، ألقى ممثلو ألبانيا ، وتركيا ، ورومانيا ، والسويد ، والصين ، وقبرص ، وهنغاريا ، وجمهورية فيتنام ، والولايات المتحدة الأمريكية بيانات شفوية ، بعضها يتضمن تحفظات . ويرد موجز لهذه البيانات في المحاضر الموجزة الرسمية للجلسة الخامسة عشرة للمؤتمر (ID/CONF.3/SR.15) .

١٦١ ـ في الجلسة العامة ١٥ ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اعتمد المؤتمر تقرير لجنة وثائق التفويض .

اللجنة الأولى

تقرير اللجنة الأولى

١٦٢ ـ قرر المؤتمر ، في أعقاب الاقتراح الذي تقدمت به اللجنة التحضيرية المشتركة بين الحكومات (ID/CONF.3/18 ، الفقرة ١٧) أن تعالج اللجنة الأولى البندين ٦ و ٧ من جدول أعمال المؤتمر . وكان البند ٦ من جدول الأعمال ، وعنوانه تصنيع البلدان النامية ، يضم خمسة بنود فرعية :

(أ) استعراض المسائل الأساسية والتقدم المحرز والمشاكل المواجهة في ميدان التصنيع خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني

(ب) استعراض تنفيذ تدابير استثنائية لمساعدة الأقل نموا بين البلدان النامية والمشاكل الرئيسية الواجب حلها

(ج) تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد في ميدان التصنيع

(د) السياسات والاجراءات اللازمة للنهوض بالتصنيع وتعجيله بغية بلوغ أهداف العقد فيما يتعلق بالانماء الصناعي

(هـ) التعاون الدولي بغية النهوض بتصنيع البلدان النامية

وكان البند ٧ من جدول الأعمال ، وعنوانه سياسات منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ونشاطاتها في النهوض بتصنيع البلدان النامية ، يضم بندين فرعيين :

(أ) متابعة توصيات المؤتمر الدولي الاستثنائي لمنظمة الانماء الصناعي (حزيران/يونيه ١٩٧١) .

(ب) الاستراتيجية الطويلة الأجل لنشاطات منظمة الانماء الصناعي : استعراض توصيات مجلس الانماء الصناعي .

١٦٣ — عقدت اللجنة عشر جلسات خلال الفترة من ١٤ الى ٢٢ آذار/مارس ، كرست سبعا منها للنظر في البند ٦ من جدول الأعمال ، واثنتين للنظر في البند ٧ من جدول الأعمال ، وجلسة واحدة لاعتماد التقرير النهائي للجنة .

١٦٤ — أنتخب المؤتمر في جلسة عامة السيد هورتنسيو خ. بريليانتس (الفلبين) رئيسا ، والسيد أرنو هارس (هنغاريا) مقررا ، بينما أنتخبت اللجنة ذاتها نواب الرئيس الثلاثة ، السيد هادزى كيدزو (توغو) والسيد جيفرى بروس (كندا) والسيد خوان غلييرمو بيكر أريولا (المكسيك) .

١٦٥ — وفقا لقرار مكتب المؤتمر ، استندت المناقشات في اللجنة الى الوثيقة ID/CONF.3/ 22 * ، وهي " الاعلان وخطة العمل المتعلقان بالانماء والتعاون في الميدان الصناعي " ، المعتمدة في الجزائر من قبل الاجتماع الوزارى الثاني لمجموعة البلدان السبعة والسبعين . وكان على اللجنة أن ترفع بعد ذلك الى لجنة الصياغة تقريرا عن نقاط الاتفاق والاختلاف . وقد قدمت الملاحظات التفصيلية التي أبديت في اللجنة الأولى بشأن الوثيقة ID/CONF.3/22 * الى لجنة الصياغة في سلسلة تضم خمس أوراق من أوراق غرفة الاجتماع . كما وافقت اللجنة على أن تأخذ بعين الاعتبار الآراء التي أعربت عنها المجموعة باء في الوثيقة ID/CONF.3/23. على أن هذا التقرير لا يعيد ايراد التعليقات المذكورة بل يركز على المسائل الجوهرية الرئيسية التي ثارت أثناء مداولات اللجنة .

١٦٦ — أشير الى وثائق أخرى متصلة بالبندين ٦ و ٧ من جدول الأعمال في جدول الأعمال المؤقت المشروح للمؤتمر (ID/CONF.3/1/Add.1، الفقرات ٧ — ١٦) .

البند ٦ من جدول الأعمال : تصنيع البلدان النامية

١٦٧ — كان من بين المسائل العامة التي أثيرت في اللجنة مشاكل الاستعمار والفصل العنصرى

والتمييز العنصرى ، بوصفها مشاكل أساسية تؤثر مباشرة وبشكل ضار على الانماء الصناعي في البلدان النامية في عالم اليوم .

١٦٨ - أشار عدد من الوفود الى المسؤوليات التاريخية للنظام الاستعمارى والآثار الناجمة عنه ، معلنة أنه أسفر عن حالات الاعتساف والجور القائمة في العالم اليوم . كما أن تلك الوفود أكدت كون اعادة النظر في المعاهدات التي تنطوى على اضطهاد ، والباقية كمخلفات للاستعمار ، مسألة ملحة .

١٦٩ - وأشار أحد الوفود الى أن اعلان وخطة عمل مجموعة البلدان السبعة والسبعين هما في جوهرهما تنفيذ لقرارات الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، وأنهما يعبران عن راسخ تصميم بلدان العالم الثالث على معارضة الاستعمار والامبريالية والسيطرة ، وعلى حماية سيادة الدول والاقتصاد القومي النامي ، وعن تطلعاتها المشتركة لتحقيق ذلك . وأعرب الوفد ذاته عن تأييده الحازم لسلسلة المطالب العادلة والمقترحات المعتدلة الداعية الى هدم النظام الاقتصادى الدولي القديم واقامة نظام اقتصادى دولي جديد كما عبرت عنها البلدان النامية في الاعلان وخطة العمل . وقال ان تلك المطالب العادلة والمقترحات المعتدلة ينبغي أن تكون أساسا لمداولات مؤتمر منظمة الانماء الصناعي هذا ، وأن لا يترك سبيل الى تقويضها أو اضعافها .

١٧٠ - وأكد أحد الوفود ، متحدثا باسم مجموعته ، الحاجة الى التركيز على المسائل المتعلقة بالتصنيع بغية تجنب حدوث ازدواجية في هذا المؤتمر مع الأعمال الجارية في المحافل الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة .

١٧١ - أثناء مناقشة الاعلان وخطة العمل ، لاحظ أحد الوفود أنه سيكون من المفيد أن يشار على نحو أكثر تحديدا الى الأهداف الرئيسية للتصنيع . وأكد وفد آخر الحاجة الى رفع مستويات الفقراء ، والى توفير المزيد من فرص العمل ولا سيما بين الشباب ، والى أخذ المشاكل الخاصة للعمال المهاجرين بعين الاعتبار . وأيد وفد آخر بشده الملاحظة العامة التي أبديت بشأن البطالة . كما أكدت بعض الوفود بشدة على الحاجة الى اعادة تشكيل هيكل الصناعة العالمية على أساس مزيد من المساواة والعدالة .

١٧٢ - دار الكثير من النقاش حول مسألة السيادة القومية ، والسيطرة على الموارد الطبيعية ، والتأميم والتعويض ، والعلاقة بين التشريع القومي والالتزامات الدولية . واعترفت كافة الوفود بسيادة الدول وبحق الدول في تأميم الصناعات العاملة في اقليمها . بيد أن بعض الوفود جعلت هذا الحق مشروطا بالرجوع الى الالتزامات الدولية . واعترفت كافة الوفود بأنه ينبغي أن تكون للدول سيطرة كاملة على مواردها الطبيعية . وتركز النقاش حول مسألة التعويض والآلية المناسبة لتسوية المنازعات والتي ستنظم القرارات المتصلة بالتعويض .

١٧٣ - رأت بعض الوفود ، ومن بينها المتحدث باسم احدى المجموعات ، أن السيادة القومية لا يمكن أن تمارس الا في اطار الالتزامات الدولية التي تتناول العلاقة بين البلدان . وقالت هذه

الوفود بأنه لا يمكن النظر الى ممارسة السيادة من جانب أية دولة بصورة منفصلة عن مسؤوليات تلك الدولة والتزاماتها حيال المجتمع الدولي كما هي واردة ، مثلا ، في ميثاق الأمم المتحدة . فالمنازعات بين الدول فيما يتعلق بالتأميم والتعويض ينبغي ان تحل في سياق التحكيم الدولي . وذكر أحد الوفود أن الالتزامات الدولية المشار اليها هي تلك التي وافق عليها كل من البلدان بمحض حريته . وفي هذا الصدد ، استرعى أحد الوفود نظر اللجنة الى قرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د - ١٧) .

١٧٤ - أكدت وفود من احدى المجموعات أنه حق غير قابل للتصرف لكل دولة أن تمارس بحرية سيادتها وسيطرتها الدائمة على مواردها الطبيعية بما في ذلك التأميم وفقا لقانونها . وقالت أن التعبير عن هذا الحق هو مسألة مبدأ .

١٧٥ - ذكرت بعض الوفود ، بالاشارة الى موقف مجموعة البلدان السبعة والسبعين المعرب عنه في الوثيقة ID/CONF.3/22* ، أنها صوتت على مضض ضد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، فضلا عن أنها لم تشارك في صياغة اعلان داكار ، الذى يمكن ، في اعتقادها ، ادماج أجزاء منه في صلب القانون الدولي مستقبلا ، ولاهي أقرّته في وقت لاحق . ومن ثم ، فانها لن تكون أثناء المؤتمر في موقف يتيح لها أن توقع على الميثاق والاعلان . وذكرت عدة بلدان أنه اذا كانت البلدان المتقدمة النمو ، التي صوتت ضد الميثاق ، لا تعتبر نفسها بالضرورة ملزمة بالميثاق ، فلن يكون محتوما أن تشعر البلدان النامية بأنها ملزمة بالقانون الدولي الذى لم تشترك في وضعه .

١٧٦ - شدد عدد من الوفود على العلاقة بين أسعار السلع التي تصدرها البلدان النامية وأسعار وارداتها . وناقشت عدة وفود العلاقة بين الدخل المتأتّي من الصادرات الأولية وتكاليف الواردات المصنوعة ، ولكنها تساءلت عما اذا كانت لغة الاعلان تنطوى ضمنا على شكل ما من أشكال الربط بين الأرقام القياسية للأسعار وعما اذا كان هناك مايدعو حقا الى هذا الربط . ولاحظ أحد الوفود أن الأزمة الدولية الراهنة تواجه عدة بلدانا كثيرة ، متقدمة النمو ونامية على السواء .

١٧٧ - وردا على ذلك ، أعرب أحد الوفود عن رأى يقول بأن الاشارة الى رابطة لا تنطوى ضمنا بالضرورة على اقتراح يدعو الى الربط بين الأرقام القياسية للأسعار . بيد أن هناك حاجة الى اقامة علاقة عادلة ومنصفة بين أسعار واردات البلدان النامية وأسعار صادراتها ؛ والربط بين الأرقام القياسية للأسعار ليس الحل السليم الوحيد للمشكلة .

١٧٨ - أعربت بعض الوفود عن اعتقادها بأن الاشارة الواردة في الوثيقة ID/CONF.3/22 * الى تقوية روابط المنتجين لا تؤكد بدرجة كافية على الحاجة الى ايجاد توازن منصف بين مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء . وذكرت تلك الوفود ، مع اعترافها بحق المنتجين في تكوين روابط ، أن للمستهلكين أيضا حق الحصول على مايضمن وصولهم بانتظام الى المنتجات التي تعتمد عليها اقتصادياتهم .

١٧٩ - ولاحظ أحد الوفود ، متحدثا باسم مجموعته ، ومؤيدا من قبل وفد آخر ، أنه يجب اعتبار روابط المنتجين عنصرا أساسيا في مستقبل الانماء الصناعي للبلدان النامية وأنه يجب ألا يحدد أو يقيد .

١٨٠ - كذلك كانت ممارسة التخطيط القومي ودور القطاع العام محل نقاش من جانب اللجنة ، ولاحظ أحد الوفود (متحدثا باسم أكثرية مجموعته) أنه ينبغي ، في صياغة خطط واستراتيجيات طويلة الأجل للتصنيع ، ايلاء الاهتمام الواجب لانماء هذين النشاطين . وأشارت عدة وفود الى أهمية انماء القطاع العام ، وممارسات التخطيط الرشيد ، والانتفاع من الامكانيات الانمائية المتوفرة لدى التعاونيات الصناعية ، ولا سيما في الصناعات الصغيرة والريفية . واسترعى النظر الى قرار الجمعية العامة ٣٣٣٥ (د - ٢٩) عن دور القطاع العام في تعزيز الانماء الاقتصادي للبلدان النامية .

١٨١ - وقد نوقشت مشكلة الاستهلاك التبديدي في معرض الحديث عن ضرورة صون الموارد غير القابلة للتجديد . وقالت بعض البلدان أن الاسراف في الاستهلاك هو مشكلة تؤثر على جميع البلدان ، لا البلدان المتقدمة النمو وحدها ، على الرغم من أن التبديد في البلدان المتقدمة يزيد كثيرا من حيث الأرقام المطلقة على التبديد في البلدان النامية . الا أن الاسراف في البلدان النامية يمكن أن يزيد مع زيادتها لمستوى تصنيعها .

١٨٢ - أشارت عدة وفود الى أن البلدان النامية لم تصبح حتى الآن من المستهلكين الهامين للموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد ، وأنها ، اذ تواصل مسيرتها الانمائية ، قد تختلف ، من حيث نسق استهلاكها للموارد ، اختلافا كبيرا عن البلدان المتقدمة النمو حاليا .

١٨٣ - دار نقاش كثير حول امكان تطبيق أهداف كمية لنصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي . وأشارت كافة الوفود الى أنها توافق على أن نصيب البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي يجب أن يزاد زيادة كبيرة . الا أن بعض الوفود رأت أن تحديد أهداف كمية قد لا يكون واقعيا ، وأن هذا التحديد يفتقر الى أساس كاف بمقاييس العلم . وقالت بعض هذه الوفود أن أفضل أسلوب ممكن للتعبير عن الأنصبة الهدفية للانماء الصناعي هو أن تصاغ بلغة غير رقمية .

١٨٤ - قدم أحد الوفود ، متحدثا باسم مجموعته ، عرضا للأسباب التي تبرر جدوى الأهداف الكمية التي تؤكد عدة نقاط هامة . فالأهداف الكمية ، أولا ، تؤكد أهمية دور التصنيع في عملية التحول الاقتصادي للعالم الثالث ، وان لم يكن هذا التصنيع هو الأمر الوحيد ذو الأهمية في هذه العملية . وهناك ، ثانيا ، عدة مسالك موروثة عبر التاريخ يجب أن تعكس وجهتها ، وهذا اجراء يمكن أن يتوقع له بلوغ الذروة بعملية تحول دينامية خلال السنوات الأخيرة من القرن الحالي ، وان كان يتعين ان يسارع منذ الآن باتخاذ الخطوات الاولى نحو اقامة هيكل صناعي جديد . والأهداف الكمية ، ثالثا ، تفيد في ابراز حالات التفاوت القائمة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو ، تفاوتا يتحتم التخفيف منه كي تتمكن البلدان النامية من احتلال مكانها المشروع في الاقتصاد العالمي . وأخيرا ، فان الأهداف توفر منظورا مستقبليا لعمل المنظمات الدولية ، والمجتمع الدولي ، والبلدان النامية ذاتها .

١٨٥ — ايضاحا لتلك النقاط ، أشار الوفد المتحدث باسم المجموعة ذاتها الى أن قدرا معينا من التصنيع قد تدعّم في البلدان النامية خلال عهد الحكم الاستعمارى . وقال ان ذلك الهيكل الانمائي الموروث هيكل مشوّه ، وليس بالضرورة قابلا للمقارنة مع موارد تلك المجتمعات أو طاقاتها الكامنة ؛ فالمطلوب في المرحلة الراهنة تخطيط اقتصادى قومي من أجل وضع وتنفيذ سياسات تصحيحية ، وتحويل منافع التصنيع الى الداخل ، وفتح مجالات جديدة للاقتصاد القومي .

١٨٦ — وأوضح المتحدث باسم المجموعة نفسها أن هناك عاملين من شأنهما الاسهام في تنفيذ زيادة النصيب ، وهما ، أخذ النمو الاقتصادى العالمي باتجاهات في صالح البلدان النامية ، وتغيير الهياكل في البلدان النامية تغييرا يكون في صالح القطاع الصناعي . فاذا ما توفر التعاون بين البلدان النامية والمنظمات الدولية ، فانه يمكن وضع السياسات المناسبة . وفي مثل هذه الحالة ، فان الهدف الكمي ، هدف الـ ٢٥ في المائة ، لن يكون مرغوبا فحسب بل وممكنا . وأشار الوفد ، توكيدا لامكانية تحقيق هدف الـ ٢٥ في المائة ، الى التقدم الصناعي الذى بلغته بلدان تخطط اقتصادياتها على نحو مركزى .

١٨٧ — وأشار وفد آخر ، متحدثا باسم المجموعة ذاتها ، الى السبب الذى يجعل من الضرورى الابقاء على الهدف الكمي الوارد في الفقرة ٢٨ من الوثيقة ID/CONF.3/22* بدلا من الاكتفاء بوصف الهدف بلغة غير لغة الكم . فقال أنه ، في المقام الاول ، تدعو الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٣٠٦ (د — ٢٩) ، المتخذ بدون معارضة ، دعوة صريحة الى وضع أهداف كمية لتحقيق غاية زيادة مشاركة البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي زيادة كبيرة . ثانيا ، أن آلية السوق البحته ليست وسيلة كافية لتغيير النظام الاقتصادى الحالي ؛ فمن الضرورى اتخاذ اجراء متعمد يشمل في ما يشمله تغييرات في السياسات بروح تعاونية . ومن ثم كان من الضرورى وضع هدف كمي لبيان درجة ضخامة التغييرات الهيكلية التي تتقرر في اطار عمل النظام الاقتصادى الدولي الجديد . فوجود الهدف الكمي يوفر اطارا استرشاديا لمختلف النشاطات التي سيلزم الاضطلاع بها على مستويات مختلفة : قومي ، ومتعدد البلدان ، ومؤسسي .

١٨٨ — وذكر الوفد أن هدف الـ ٢٥ في المائة هدف واقعي ، اذ أن الدراسات المستقلة خلصت الى نتائج مماثلة . وأشار الوفد الى عدم وجود تعارض بين النتائج التي خلصت اليها دراسة أخيرة للمصرف الدولي وهدف الـ ٢٥ في المائة ، وذلك لأن دراسة المصرف الدولي بنيت على أساس افتراض عدم حدوث تغييرات رئيسية في السياسة العامة خلال الفترة بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠٠٠ .

١٨٩ — وذكر الوفد ذاته أن طريقة المعالجة بتحديد الهدف ليست رياضة ذهنية في نظريات الاقتصاد الرياضي الاحصائي ، بل هي محاولة سياسية لاعادة توزيع الدخول على الصعيد العالمي . وأضاف قائلا أن مثل هذا الهدف لا يعني أن ينزل الركود بالبلدان المتقدمة النمو ، بل ان ما يراد من ورائه هو نشوء حالة دينامية يكون للبلدان النامية فيها نصيب عادل ومنصف من انتاج صناعي عالمي اجمالي موسع . وأضاف وفد آخر قائلا أنه ينبغي أن ينظر الى الهدف في اطار وجهة استراتيجية عامة تأتي تجسيدا لمقاصد المجتمع الدولي من حيث السياسة العامة .

البند ٧ من جدول الأعمال : سياسات منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ونشاطاتها في النهوض بتصنيع البلدان النامية

١٩٠ - في أعقاب تقديم للبند قامت به الامانة بناء على طلب الرئيس ، بدأت اللجنة مداولاتها بشأن البند ٧ من جدول الأعمال .

١٩١ - ذكر أحد الوفود ، متحدثا باسم معظم وفود مجموعته ، أنه على الرغم من أن المؤتمر الدولي الاستثنائي لمنظمة الانماء الصناعي كان مفيدا ، فقد كانت هناك جوانب فشل جوهريه متعددة . فعلى سبيل المثال ، يحتاج الدور التنسيقي لمنظمة الانماء الصناعي الى تدعيم ، كما يلزم انشاء مركز للاعلام الصناعي ، ويقتضي الحال أيضا اجراء دراسة تفصيلية للعوامل التي تعيق تصنيع البلدان النامية . وأضاف أنه ينبغي توسيع نشاطات منظمة الانماء الصناعي وتنفيذ توصيات فريق كبار الخبراء واللجنة الخاصة المعنية باقتراح استراتيجية طويلة الأمد للمنظمة .كما ينبغي أن تولي المنظمة مزيدا من الاهتمام للتعريف بتجارب البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في مضمار الانماء الصناعي .

١٩٢ - علق وفد آخر على طابع برنامج دراسات منظمة الانماء الصناعي ودعا الى اعادة توجيه ذلك البرنامج . وأعرب الوفد عن رأيه بأن هنالك افتقارا الى الدراسات المتعمقة لعديد من المواضيع التي تبحثها الآن اللجنة . وقال أنه ينبغي الاضطلاع بدراسات في السياق العالمي لتوفير اطار عمل لمناقشات السياسة العامة ؛ واقترح اجراء المزيد من الدراسات عن الآثار المترتبة على الاستراتيجيات والسياسات الصناعية لمسائل مثل الانتفاع من المواد الخام ، ودور القطاع العام ، وانماء التعاونيات ، وتوفير فرص العمل ، والتعاون الدولي في ميدان الصناعة . وقال أنه ينبغي منح منظمة الانماء الصناعي ولاية أوضح وموارد وافية لتنفيذ تلك التوصيات .

١٩٣ - ذكر أحد الوفود أنه مازالت هناك فجوة كبيرة بين تطلعات البلدان النامية ومنجزات منظمة الانماء الصناعي . وقال أنه ينبغي على المنظمة أن تزود البلدان النامية بمعونة عملية وفعالة لمساعدتها في انماء صناعاتها القومية على نحو مستقل وبالاتكال على ذاتها ، وفي اقامة مجموعات كاملة من المشاريع الصناعية المحدودة النطاق عن طريق الانتفاع بما لديها محليا من أيد عاملة وموارد طبيعية ، وفي تدريب الموظفين التقنيين والاداريين من أهلها . وأضاف قائلا أنه ينبغي على منظمة الانماء الصناعي أن تزيد عدد الخبراء رعايا البلدان النامية عندما تختار موظفيها . واستطرد قائلا أن تقريري فريق كبار الخبراء واللجنة الخاصة قد أعدا قبل الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، ومن ثم فانهما لا يمكن أن يعبرا تعبيرا تاما عن مطلب اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، بل ينبغي أن تشكل المبادئ الأساسية للاعلان المعتمد من قبل الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة المبادئ التي يهتدى بها لصياغة أخرى للاستراتيجية الطويلة الأمد لمنظمة الانماء الصناعي .

١٩٤ — استرعى أحد المراقبين نظر اللجنة الى البيان المشترك الذى أصدره الرئيسان التنفيذيان لمنظمته ومنظمة الانماء الصناعي (ID/CONF.3/24) ، وقال ان المسائل التي عبر عنها البيان ظهرت أيضا في تقريرى فريق كبار الخبراء واللجنة الخاصة المعنية باقتراح استراتيجية طويلة الأمد لمنظمة الانماء الصناعي . ونوّه بعدد من مجالات الأولوية التي اختصها هذان التقريران بالدعوة الى اتخاذ اجراء عاجل بشأنها ، والتي تلتقي على أهم أمر يجب أن يعنى به المؤتمر ، وهو حل مشكلة البطالة التي أبرزها عديد من المتكلمين . وأشار الى العلاقة بين المؤتمر العام الثاني لمنظمة الانماء الصناعي ومؤتمر العمالة العالمي الذى ستعقده منظمة العمل الدولية في أواسط عام ١٩٧٦ للدعوة العالمية الى تقسيم دولي جديد للعمل يكون منصفا ورشيدا ويمكن أن يلبي مطالب البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء بشأن توفير فرص للعماله ، وتوزيع الدخل داخل الدول وفيما بينها ، والعدالة الاجتماعية .

١٩٥ — وتلخيصا لما دار من مناقشات ، أشار الرئيس الى نقاط الاتفاق الرئيسية فيما يتعلق بالبند ٧ من جدول الأعمال ، فلاحظ أن هذا البند بالغ الأهمية وأنه يمثل صلة بين البندين الفرعيين ٦ (ج) و ٦ (هـ) من جدول الأعمال (النظام الاقتصادى الدولي الجديد والتعاون الدولي) والبند ٨ من جدول الأعمال (الترتيبات المؤسسية لمنظمة الانماء الصناعي) . وأضاف ان اللجنة تعرب عن تقديرها لتقريرى فريق كبار الخبراء واللجنة الخاصة المعنية باقتراح استراتيجية طويلة الأمد لمنظمة الانماء الصناعي وعن موافقتها على هذين التقريرين ، وتقرر أن توصي المؤتمر بأن يؤكد ماقرره مجلس الانماء الصناعي ، في قراره ٤٢ (د — ٨) ، وذلك بتبني النتائج التي خلصت اليها اللجنة الخاصة وتوصياتها بالاجماع . وذكر أن التقريرين يوصيان بتعزيز نشاطات منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في : البحث والدراسات ، والاعلام الصناعي ، والنشاطات التنفيذية ، والنشاطات الدعائية .

١٩٦ — واستدرك قائلا أنه لوحظ أيضا أن التوصيات الواردة في هذين التقريرين قد وضعت في صيغتها النهائية قبل الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة . ومن ثم فان اللجنة توصي بالنظر في تلك التوصيات داخل اطار مفاهيمي جديد لنظام اقتصادى دولي جديد ، وينطوى ذلك ضمنا على أهداف جديدة لهياكل الصناعة العالمية ، وعلى أشكال جديدة للتعاون الصناعي وتعريف للدور الجديد لمنظمة الانماء الصناعي . وبالمثل ، يدعو قرار الجمعية العامة ٣٣٠٦ (د — ٢٩) الى تحديد أهداف كمية لتقاسم الانتاج العالمي واقامة الجهاز الملائم لتنفيذ تلك الأهداف . وبالتالي ، فسوف يقتضي الأمر آليات جديدة لتعزيز التعاون الصناعي عن طريق تحقيق توحيد عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي في مجالات مثل التجارة والاستثمار والتكنولوجيا . وسوف يتطلب ذلك منظورا جديدا بشأن دور منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي . فسيكون من العناصر الهامة في دور منظمة الانماء الصناعي موقعها المركزى في البحث وفي غيره من الأعمال التي تخدم انماء عملية التشاور الدولي وترمي الى اعادة هيكلة نمط الصناعة العالمية . وأضاف الرئيس أن النتائج التي خلصت اليها اللجنة لا تزال ، على هذا الصعيد ، سليمة ، ولكنها تحتاج أن

تستكمل بمبادئ توجيهية جديدة توضح ذلك الجانب الجديد من جوانب دور منظمة الانماء الصناعي .

الاجراء المتخذ من قبل المؤتمر

١٩٧ - في الجلسة العامة ١٦ ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ . نظر المؤتمر في تقرير اللجنة الاولى (ID/CONF.3/27) ، الذى قدمه مقرر اللجنة .

١٩٨ - أعاد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الى الذاكرة أنه كان قد اقترح تعديلات معينه ، بعضها اعتمد ، خلال مناقشة اعتماد التقرير المقدم من اللجنة الاولى ؛ بيد أنه لم يكن هناك وقت كاف لادماج تلك التعديلات في النص النهائي المعروض حاليا على المؤتمر . وقال الممثل أنه ، لذلك ، يحتفظ بحق العودة الى تلك النقاط أثناء النظر في اعتماد تقرير المؤتمر .

١٩٩ - أشار ممثل الفلبين الى ان جميع الممثلين أحرار في ابداء آرائهم بشأن أية وثيقة معروضة على المؤتمر ؛ الا أن ذلك لا ينبغي أن يحول دون اعتماد المؤتمر للتقرير المقدم من اللجنة الأولى . وقال الممثل أنه يفترض أن المؤتمر على استعداد لاعتماد التقرير .

٢٠٠ - في الجلسة العامة ١٦ ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اعتمد المؤتمر بالاجماع تقرير اللجنة الأولى .

٢٠١ - اثر اعتماد التقرير مباشرة ، أشار رئيس اللجنة الاولى الى أن التوصيات الواردة في الفقرتين ١٩٥ و ١٩٦ اللتين اعتمدتا توا بوصفهما جزءا من التقرير تقضيان المؤتمر اتخاذ اجراء تنفيذى . ثم طرح اقتراحا بقرار يرمي الى تنفيذ التوصيتين المذكورتين ، طالبا أن ينظر فيه المؤتمر .

٢٠٢ - أشار ممثل الصين الى أن وفده كان قد أعرب في مجلس الانماء الصناعي وفي هذا المؤتمر على السواء ، عن آرائه ، بشأن تقريرى فريق كبار الخبراء واللجنة الخاصة المعنية باقتراح استراتيجية طويلة الأمد لمنظمة الانماء الصناعي . وأكد أن وفده مازال يتمسك بآرائه تلك ؛ وعلى أساس هذا الفهم ، يمكنه أن يقبل القرار المقترح من رئيس اللجنة الأولى .

٢٠٣ - اعتمد المؤتمر بالاجماع القرار المقترح في جلسته العامة ١٦ المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ . ويرد نص القرار ، كما أعتمد ، بوصفه القرار الأول في الفصل الخامس من هذا التقرير .

اللجنة الثانية

تقرير اللجنة الثانية

٢٠٤ - قرر المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي انشاء اللجنة الثانية لمعالجة البند ٨ من جدول الأعمال المعنون " الترتيبات المؤسسية لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي (بما في ذلك انشاء صندوق للانماء الصناعي تابع للأمم المتحدة) " . وقد عقدت اللجنة تسع جلسات .

٢٠٥ - أنتخب المؤتمر بكامل هيئته عضوى مكتب اللجنة الثانية التاليين :

الرئيس : السيد بيورن أولسن (الدانمرك)

المقرر : السيد انطوني دونالد أوغستين (غيانا)

٢٠٦ - انتخبت اللجنة ، في جلستها الأولى ، نواب الرئيس الثلاثة التاليين :

السيد ايفولفوى بونيف (بلغاريا)
السيد بيجان نوزارى (ايران)
السيد جان مارى هابي تشانغو (جمهورية الكاميرون المتحدة) .

٢٠٧ - كانت المادة الأساسية (ID/CONF.3/22 * ، الفقرتان ٤٥ و ٤٦ والفصل الخامس) التي ناقشتها اللجنة متضمنة في الاعلان وخطة العمل المتعلقين بالانماء والتعاون الصناعيين ، اللذين أعدتهما مجموعة البلدان السبعة والسبعين واعتمدها الاجتماع الوزارى الثاني لمجموعة البلدان السبعة والسبعين ، المعقودة بالجزائر ، بين ١٥ و ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ . وقد ورد ذكر وثائق أخرى متصله بالمناقشات في ورقة غرفة الاجتماع رقم 'ألف' وتاريخ ١٧ آذار/مارس ١٩٧٥ . وفي سياق المناقشات اقترح ادخال عدة تعديلات على الوثيقة الأساسية ، وضمنت هذه التعديلات في أوراق غرفة الاجتماع 'باء' و 'جيم' و 'دال' .

٢٠٨ - تضمن تذييل تقرير اللجنة الثانية الفقرات الواردة في الاعلان (ID/CONF.3/22* ، الفقرتان ٤٥ و ٤٦) وفي خطة العمل (ID/CONF.3/22* ، الفصل الخامس) والتي كانت موضع اتفاق واختلاف في اللجنة . وقد وضعت الفقرات أو أجزاء الفقرات الواردة في تذييل تقرير اللجنة ، والتي لم يكن هناك اتفاق بشأنها ، بين أقواس معقوفه ، وذيلت بشروح للاشارة الى المجموعات (واحدى المنظمات الدولية) التي تفضل هذه أو تلك من الصياغات ، وأبرزت بخطوط تحتها . أما الفقرات التي لم يكن هناك اتفاق تام بشأنها من قبل اللجنة فقد أحيلت الى رئيس لجنة الصياغة كي تنظر تلك اللجنة فيها من جديد وتتخذ الاجراء المناسب بشأنها .

٢٠٩ — حيث أن مجالات الاتفاق والاختلاف الرئيسية بشأن الترتيبات المؤسسية لمنظمة الانماء الصناعي قد أبرزت في تذييل تقرير اللجنة ، فسوف يكون من الكافي تسجيل موجز فقط للآراء الرئيسية التي تمثلها مختلف المجموعات .

٢١٠ — فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية لمنظمة الانماء الصناعي وانشاء صندوق للانماء الصناعي ، كان موقف مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، بصفة أساسية كما يلي :

(أ) ان تقرير اللجنة الخاصة المعنية باقتراح استراتيجية طويلة الأمد لمنظمة الانماء الصناعي (Corr.1ID/B/142) وقرارى الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة تشكل أساس تنفيذ الاعلان وخطة العمل ؛

(ب) ان من الواجب ، لا مجرد توسيع نطاق ووظائف منظمة الانماء الصناعي ، بل كذلك جعل هذه المنظمة وكالة متخصصة بحيث تستطيع أن تلعب الدور المركزى في نشاطات مجموعة منظمات الامم المتحدة في ميدان الانماء الصناعي وتكون مسؤولة عن هذه النشاطات ، بغية تحقيق الأهداف الواردة في الاعلان وخطة العمل وتنفيذ الاعلان وخطة العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ؛

(ج) أنه ينبغي على الامين العام للامم المتحدة ان يقدم ، بالتشاور مع المدير التنفيذى لمنظمة الانماء الصناعي ، مشروع نظام أساسي لوكالة متخصصة للانماء الصناعي الى الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وخلال الفترة الواقعة مابين اتخاذ القرار بتحويل منظمة الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة وبدء سريان النظام الأساسي لهذه الوكالة ، ينبغي أن تكون هناك ترتيبات انتقالية ترمي الى تعزيز دور منظمة الانماء الصناعي في تصنيع البلدان النامية ومنح هذه المنظمة مزيدا من الاستقلال الذاتي ؛

(د) ان انشاء صندوق للانماء الصناعي أمر حيوى ، في آن معا ، لزيادة موارد منظمة الانماء الصناعي ولتعزيز استقلالها الذاتي وقدرتها على تلبية حاجات البلدان النامية تلبية عاجلة تتسم بالمرونة ؛

(هـ) ان المؤتمرات العامة يجب أن تحول الى مؤسسة .

٢١١ — لاحظت مجموعة البلدان السبعة والسبعين أن مسألة انشاء وكالة متخصصة للانماء الصناعي ظلت موضع نقاش طوال عقد كامل . فقد وردت توصية بذلك في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٠٨١ واو (د — ٣٩) المؤرخ في ٣١ تموز/ يوليه ١٩٦٥ . وكان حلا وسطا أن أنشئت منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي بقرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د — ٢١) بوصفها منظمة مستقلة داخليا تعمل في اطار الامم المتحدة . وتنص الفقرة ٣٧ من ذلك القرار ٢١٥٢ (د — ٢١) على أن " تقوم الجمعية العامة ، في ضوء التجربة المكتسبة ، ببحث فعالية الترتيبات المؤسسية وتطورها المقبل للبت في أمر التغييرات والتحسينات التي قد تكون لازمة لتلبية الحاجات المتزايدة في ميدان الانماء الصناعي تلبية تامة " . وفضلا عن ذلك ، ذكر الامين العام في تقريره (A/C.5/1616)

أن منح سلطة مستقلة لمنظمة الانماء الصناعي ، كما يوصي بذلك مجلس الانماء الصناعي ، لن يتفق مع الوضع الحالي لهذه المنظمة بوصفها جزءا من منظمة الامم المتحدة ، مالم تقرر الجمعية العامة تحويل منظمة الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة . ومن ثم ، فقد نوقش ذلك الموضوع في هذا المؤتمر .

٢١٢ - على أن الاتفاق الوسطي ، الذى تم التوصل اليه منذ عقد مضى ، على جعل المنظمة ذات استقلال ذاتي ، لم يخدم مصالح تصنيع البلدان النامية على نحو يرضي ، اذ ان منظمة الانماء الصناعي تتبع مقر الامم المتحدة فيما يتعلق بقرارات تعيين موظفيها وترقيتهم ؛ وليس لمجلس الانماء الصناعي أى دور في صياغة الميزانية البرنامجية للمنظمة . وبالتالي كان من الضرورى الآن تحويل هذه المنظمة الى وكالة متخصصة ، لاسيما اذا أريد لها أن تلعب دورا مركزيا في تنفيذ الاعلان وخطة العمل ، المعتمدين من قبل المؤتمر العام الثاني لمنظمة الانماء الصناعي ، بغية بدء وتنسيق النشاطات داخل أسرة الامم المتحدة ، وأن تلعب الدور الحاسم في تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، المعتمدين في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة . يضاف الى ذلك أن من المتوقع من منظمة الانماء الصناعي أن تنفذ توصيات اللجنة الخاصة المتعلقة بالاستراتيجية الطويلة الأمد للمنظمة .

٢١٣ - وترى مجموعة البلدان السبعة والسبعين أن هناك حاجة ملحة الى انشاء جهاز مشاورات باعتبار أن ذلك مطلب أساسي لابد منه اذا أريد تحقيق الهدف الموضوع لنصيب البلدان النامية من الناتج الصناعي العالمي .

٢١٤ - أعربت بلدان المجموعة "باء" عن تعاطفها مع تطلعات البلدان النامية الى تصنيع أكبر وأسرع لاقتصادياتها . وشددت بلدان المجموعة باء بالحاجة ، طلبا لتلك الغاية ، الى جعل منظمة الانماء الصناعي منظمة أكفأ وأفعل . على أن وفود المجموعة باء ، رغم انفتاح عقلها لمناقشة الوسائل المحددة التي يمكن بها تحقيق تلك الغاية ، كانت في معظمها غير مقتنعة بأن التدابير المحددة العديدة المقترحة من قبل مجموعة البلدان السبعة والسبعين ، بما في ذلك تحويل منظمة الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة ، ستضمن تحقيق هذه الزيادة في الكفاءة والفعالية . وطلبت وفود المجموعة باء ايضاحات للتدابير العديدة المقترحة وأبدت استعدادها لقبول بعض الفقرات المتعلقة بدور منظمة الانماء الصناعي ؛ وبعض التدابير الرامية الى اعطاء مضمون ملموس لعملية التصنيع ؛ وبعض الأحكام المتعلقة بمجلس الانماء الصناعي ؛ كما أبدت استعدادها للقبول بعقد مؤتمر عام وبتدابير مؤقتة يشترك في وضعها الامين العام للامم المتحدة والمدير التنفيذى لمنظمة الانماء الصناعي في حالة اتخاذ قرار بتحويل هذه المنظمة الى وكالة متخصصة . كذلك وافقت المجموعة على ان تعقد منظمة الانماء الصناعي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي مشاورات ترمي الى زيادة نصيب المنظمة من مشاريع البرنامج المتعلقة بالصناعة زيادة كبيرة .

٢١٥ - الا أن المجموعة قالت أنها لا تستطيع ، في الوقت المتاح لدى اللجنة واستنادا الى المعلومات

المتوفرة ، اتخاذ قرار نهائي بشأن تحويل منظمة الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة ، واقترحت بروح الوفاق ، أن تدرس هذه المسألة بواسطة هيئة من كبار الخبراء وأن ينظر فيها في سياق جدول أعمال الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة .

٢١٦ — أما عن المشاورات الرامية الى زيادة نصيب البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي فقد أعربت وفود المجموعة باء عن دعمها لهذا المبدأ ولكنها قالت أنها لا تستطيع قبول اقتراح مجموعة البلدان السبعة والسبعين بأكمله ، نظرا الى أنه فيما يبدو لها يحدد وظائف نظام المشاورات المستمرة هذا على نحو أقرب الى الغموض وينطوي ضمنا على توسيع غير واضح المعالم للهيكل المؤسسي لمنظمة الانماء الصناعي .

٢١٧ — وفيما يتعلق بالاقتراح الداعي الى انشاء صندوق للانماء الصناعي ، طلبت بلدان المجموعة باء ايضاحا لطبيعة المساهمات فيه ومصادرها ، وللمقاصد وأحكام النظام الأساسي التي يفكر بها أصحاب الاقتراح ، مع استعداد المجموعة باء للنظر فيها بمرونة . وقد زاد اهتمام المجموعة لدى اعلامها من قبل مجموعة البلدان السبعة والسبعين أنها (أي مجموعة البلدان السبعة والسبعين) تتصور أن تكون المساهمات في الصندوق تبرعات طوعية وأنه سيجرى ادماج حسابات التبرعات الموجودة تحت سلطة منظمة الانماء الصناعي .

٢١٨ — أشار ممثل مجموعة البلدان السبعة والسبعين الى أن بلدان المجموعة باء تسارع الى انشاء صناديق متخصصة كلما رأت في ذلك مصلحة لها . فهي على هذا الصعيد قد وافقت على انشاء صناديق للسكان وللبيئة وللمستوطنات البشرية ، ولكنها تمتنع عن الموافقة على انشاء صندوق للانماء الصناعي للبلدان النامية . وأضاف الممثل أن مجموعة البلدان السبعة والسبعين ترى أن من شأن انشاء صندوق الانماء الصناعي :

(أ) أن يتيح ادماج الموارد المالية المتكاثرة القائمة بحيث يمكن الانتفاع بها على النحو الأمثل من قبل وكالة متخصصة لأغراض الانماء الصناعي ؛

(ب) أن يمول أدوات التشاور والتفاوض ؛

(ج) أن يعزز نشاطات النهوض بالمشاريع عن طريق الربط بين المساعدة التقنية ومساعدة ماقبل الاستثمار من ناحية وبين المساعدة الاقتصادية والمالية من ناحية أخرى ؛

(د) أن يعزز النشاطات البحثية والانمائية التي تضطلع بها منظمة الانماء الصناعي ؛

(هـ) أن يعزز تبادل المعلومات الصناعية ؛

(و) أن يساعد البلدان النامية في انماء التكنولوجيا ونقلها ؛

(ز) أن يكثف التعاون فيما بين البلدان النامية ؛

(ح) أن يساعد البلدان النامية في شراء المواد الخام الصناعية وقطع الغيار .

٢١٩ - وفضلا عن ذلك ، كان من رأى مجموعة البلدان السبعة والسبعين أن الصندوق سيسهم في وضع اجراءات مرنة وفي القضاء على مايصاحب الانتفاع من التبرعات الحالية المتوفرة لدى منظمة الانماء الصناعي من أوضاع تأخير وممارسات بيروقراطية تتصل باتفاقات المشاريع المعقودة بين البلدان المتبرعة والمنظمة المذكورة . ولحماية المصالح المشروعة للبلدان المتبرعة ، اقترحت مجموعة البلدان السبعة والسبعين أن يقوم مجلس الانماء الصناعي بوضع واعتماد اجراءات تفصيلية للانتفاع من الصندوق .

٢٢٠ - وعلى هذا فقد ناشدت مجموعة البلدان السبعة والسبعين البلدان الصناعية أن تتفهم موقفها ، اذ أن من المهم لديها أن يوافق المؤتمر على انشاء صندوق الانماء الصناعي .

٢٢١ - أكد ممثل احدى بلدان مجموعة السبعة والسبعين على الأهمية البالغة للصلة الواجب وجودها بين صندوق الانماء الصناعي والوكالة المتخصصة ، وذكر أن بعض البلدان النامية ستكون على استعداد للمساهمة في هذا الصندوق مساهمة كبيرة . كما أعرب الممثل عن الأمل في أن تفعل ذلك أيضا البلدان المتقدمة ، ولا سيما بلدان الاتحاد الاقتصادى الأوربي التي أظهرت مؤخرا جهودها التعاونية عن طريق اتفاقية لومية .

٢٢٢ - أيدت بلدان المجموعة 'دال' التطلعات العادلة للبلدان النامية كما تجسدت في الاعلان وخطة العمل المعتمدين من قبل مجموعة البلدان السبعة والسبعين في الجزائر . وقالت وفود بعض بلدان تلك المجموعة أنها تشعر بأنه ينبغي حل مشكلة الترتيبات المؤسسية لمنظمة الانماء الصناعي على ضوء أحدث الاتجاهات التي ظهرت في تطور الحالة الدولية الذى يتّسم بالتحرك نحو اقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة تقوم على المزيد من الانفراج ، وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وانماء تعاون قائم على التساوى وتبادل المنفعة بين دول تختلف في نظمها الاجتماعية والاقتصادية .

٢٢٣ - أعربت معظم وفود المجموعة دال عن قلقها البالغ من أن تحويل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة لن يهبط الى الحد الأدنى بقدرتها كهيئة تنسيق مركزية في اطار مجموعة منظمات الامم المتحدة في ميدان الانماء الصناعي ، فحسب ، بل سيخل أيضا على نحو خطير بتوازن النشاطات بين المنظمات الاقتصادية المنشأة في اطار أسرة الامم المتحدة ، وهي البرنامج الانمائي ومنظمة الانماء الصناعي وهيئة مؤتمر التجارة والانماء .

٢٢٤ - وقالت الوفود المذكورة أن تمكين منظمة الانماء الصناعي من أن تلعب أحد الأدوار المركزية في عملية اقامة " النظام الاقتصادى الدولي الجديد " يقتضي تقوية هذه المنظمة في اطار الأمم المتحدة وتحت اشراف الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

٢٢٥ - وتحقيقا لهذه الغاية ، أوصت تلك الوفود بتوفير المزيد من الاستقلال الذاتي الادارى والمالي لمنظمة الانماء الصناعي داخل اطار مركزها الحالي ، وبعقد المؤتمر العام لمنظمة الانماء

الصناعي على أساس دائم ، وبزيادة عدد أعضاء مجلس الانماء الصناعي على أساس تمثيل جغرافي عادل ، وبانشاء لجان تقنية للمجلس كهيئات فرعية له .

٢٢٦ — واضافة للتدابير التنظيمية المذكورة أعلاه ، أعربت تلك الوفود عن رأي يقول بأن انشاء صندوق الانماء الصناعي على أساس طوعي وبشكل مقبول للمشتركين من شأنه أن يحسن كثيرا كافة النواحي المالية لمنظمة الانماء الصناعي .

٢٢٧ — وأعرب ممثل الصين ورومانيا عن تأييدهما للموقف المتخذ من قبل مجموعة البلدان السبعة والسبعين بشأن انشاء وكالة متخصصة للانماء الصناعي .

٢٢٨ — فيما يتعلق بالترتيبات المؤقتة لتحويل منظمة الانماء الصناعي الى وكالة متخصصة ، أشارت أمانة المنظمة الى أن هذه المسألة قد نوقشت بين الامين العام للامم المتحدة والمدير التنفيذي لمنظمة الانماء الصناعي . وقد اتفق الاثنان على أنه اذا ما قرر المؤتمر أن يوصي بتحويل المنظمة الى وكالة متخصصة ، فسوف يضع الامين العام والمدير التنفيذي الترتيبات المناسبة بالصيغة التي يوافقان عليها كلاهما .

٢٢٩ — على الرغم من اختلاف الآراء المعرب عنها والمواقف المتخذة من قبل المجموعات المختلفة والبلدان داخل هذه المجموعات ، استطاعت اللجنة التوصل الى بعض النتائج . وقد قاربت هذه النتائج الى حد ما بين مختلف الأطراف ومن الموصى به أن يحاول هؤلاء تضييق مجالات الاختلاف القائمة عن طريق مواصلة التفاوض .

الاجراء المتخذ من قبل المؤتمر

٢٣٠ — في الجلسة العامة ١٨ ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، نظر المؤتمر في تقرير اللجنة الثانية (ID/CONF.3/29) الذي قدمه مقرر اللجنة .

٢٣١ — في الجلسة العامة ١٨ ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اعتمد المؤتمر بالاجماع تقرير اللجنة الثانية .

لجنة الصياغة

تقرير لجنة الصياغة

٢٣٢ — انتخب المؤتمر السيد أمين خربي (الجزائر) رئيسا للجنة الصياغة .

٢٣٣ — في أعقاب قرار المؤتمر في جلسته العامة الثامنة المعقودة في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٥ ، تكونت لجنة الصياغة من ممثلي الدول الواحدة والثلاثين التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحاديه) ، اندونيسيا ، ايـــران ، ايطاليا ، البرازيل ، بلغاريا ، بولندا ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحـــــدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السويد ، الصين ، العراق ، غانا ، فرنسا ، الفلبين ، كوريا ، مالي ، المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيجيريا ، الهنـــد ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليابان ، كما شارك ممثلو دول أخرى في المداولات .

٢٣٤ ـ أحال المؤتمر الى لجنة الصياغة الاعلان وخطة العمل المتعلقين بالانماء والتعاون فـــي الميدان الصناعي ، اللذين أعدتهما مجموعة البلدان السبعة والسبعين (الوثيقة ID/CONF.3/22)* للنظر فيهما ، على أساس أن كلا من اللجنتين الأولى والثانية ستكون قبل ذلك قد نظرت فيما يشملـه اختصاصها من أجزائه .

٢٣٥ ـ أخذت لجنة الصياغة بعين الاعتبار توصيات اللجنة الاولى كما هي مذكورة في أوراق غرفـــة الاجتماع ١ الى ٥ ، وكذلك مداولات اللجنة الثانية كما هي مذكورة في أوراق غرفة الاجتماع ' الـف ' الى ' دال ' وفي ورقة صدرت بوصفها ورقة غرفة اجتماع لجنة الصياغة رقم ٥ .

٢٣٦ ـ اجتمعت لجنة الصياغة خلال الفترة من ١٧ الى ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ .

٢٣٧ ـ صدرت تقارير مرحلية عن صياغة نص اعلان وخطة عمل المؤتمر بوصفها أوراق غرفـــة الاجتماع ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٦ .

٢٣٨ ـ أقرت نصوص ٢١ من الفقرات الـ ٢٢ المتضمنة في ديباجة الاعلان كما هي واردة في الوثيقـــة ID/CONF.3/22. ولم يتم التوصل الى اتفاق بشأن صياغة الفقرة ١٩ .

٢٣٩ ـ أقرت واعتمدت نصوص ٢٨ من فقرات الاعلان الـ ٣٥ (٢٣ ـ ٥٧) كما صيغت في الوثيقـــة ID/CONF.3/22*. الا أنه لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن صياغة الفقرات ٢٩ و ٣٢ و ٣٣ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٦ و ٤٧ من تلك الوثيقـــة (٦) .

٢٤٠ ـ أقر واعتمد نص معظم فقرات خطة العمل التي تتناول المسائل التالية : أولا ـ التدابيـــر على النطاق القومي ، ثانيا ـ التعاون بين البلدان النامية ، ثالثا ـ التعاون بين البلدان النامية والمتقدمة النمو ، رابعا ـ أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية غير الساحلية والجزيره . ولم يـــتم التوصل الى اتفاق بشأن الفقرات ٥٩ (د) و (هـ) و ٦٠ (هـ) و (و) ، و ٦٢ (ب) ، و(د) ، و(هـ) و (ح) و (ك) و (ن) من الوثيقة ID/CONF.3/22 * (٧) .

---

(٦) تقابل أرقام الفقرات المذكورة الفقرات ٢٩ و ٣٢ و ٣٣ و ٤٠ و ٤٣ و ٤٦ و ٤٧ من اعلان وخطة عمل ليمـــا .

(٧) تقابل أرقام الفقرات المذكورة الفقرات ٥٩ (د) و (ى) ، و ٦٠ (هـ) و (و) ، و٦١ (ب) و (د) و (هـ) و(ح) و (ك) و (ن) من اعلان وخطة عمل ليما .

٢٤١ — نظرا الى ضيق الوقت لم يتم التوصل الى اتفاق ، علاوة على ما ذكرته اللجنة الثانية ، بشأن الفقرات ٦٤ — ٨٣ ، التي تضم الجزء ' خامسا ' من خطة العمل (الترتيبات المؤسسية) ، (في الوثيقة ID/CONF.3/22 *)(٨) .

٢٤٢ — نوقش الجزء ' سادسا ' من خطة العمل — وعنوانه : ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية — الذى يتكون من الفقرة ٨٤ (في الوثيقة ID/CONF.3/22 *) ، ولكنه لم يعتمد كنص متفق عليه .

٢٤٣ — ربط بتقرير لجنة الصياغة مرفق يتضمن كافة الفقرات التي أقرتها لجنة الصياغة واعتمدتها . أما الفقرات التي لم يتوصل الى اتفاق بشأنها فقد أشير اليها في المرفق ، وكان من المقرر أن تناقش من قبل لجنة غير رسمية برئاسة رئيس المؤتمر قبل مناقشتها في جلسة عامة للمؤتمر .

الاجراء المتخذ من قبل المؤتمر

٢٤٤ — في الجلسة العامة ١٨ ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، نظر المؤتمر في تقرير لجنة الصياغة (ID/CONF.3/28) ، الذى قدمه رئيس اللجنة .

٢٤٥ — في الجلسة العامة ١٨ ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اعتمد المؤتمر بالاجماع تقرير لجنة الصياغة .

---

(٨) يرد الآن الجزء ' خامسا ' (الترتيبات المؤسسية) في الفقرات ٦٣ — ٧٥ من خطة العمل كما اعتمدها المؤتمر .

رابعا - اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي

مقدمة

٢٤٦- في القرار ٣٣٠٦ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، طلبت الجمعية العامة الى المؤتمر وضع اعلان وخطة عمل بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي (٩).

٢٤٧- أثناء الدورة الخامسة للجنة التحضيرية المشتركة بين الحكومات، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ وكانون الثاني/يناير ١٩٧٥، نوقشت المواد المقترح ادراجها في الاعلان وخطة العمل. وقد قدمت عدة وثائق غير رسمية تحديدا للمواقف نظرت فيها اللجنة في ذلك السياق (١٠).

٢٤٨- قرر المؤتمر أن تستند مداولاته بشأن الاعلان وخطة العمل المعتزم وضعها الى الاعلان وخطة العمل المتعلقين بالانماء والتعاون في الميدان الصناعي، المعتمدين من قبل الاجتماع الوزاري الثاني لمجموعة البلدان السبعة والسبعين المعقوده بالجزائر في شباط/فبراير ١٩٧٥ (ID/CONF.3/22). كما كان معروضا على المؤتمر مشروع اعلان بمبادئ الانماء والتعاون وخطة العمل في الميدان الصناعي (ID/CONF.3/23)، تقدمت به المجموعة "باء".

٢٤٩- في أعقاب مداولات اللجنتين الأولى والثانية بشأن أجزاء مشروع الاعلان وبرنامج العمل التي كانت من اختصاصهما (١١)، وبعد أن أكملت لجنة الصياغة التابعة للمؤتمر عملها (١٢)، أحيلت فقرات مشروع الاعلان وخطة العمل التي لم يكن قد تم التوصل الى اتفاق بشأنها الى لجنة غير رسمية برئاسة رئيس المؤتمر.

٢٥٠- في الجلسة العامة ١٨ للمؤتمر، المعقودة في ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٥، قدم الرئيس الى المؤتمر مشروع الاعلان وخطة العمل بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي (ID/CONF.3/30)، وهي وثيقة تستند الى اعلان وخطة عمل الجزائر كما نقحتهما وعدلتهما اللجنتان الأولى والثانية، ولجنة الصياغة، واللجنة غير الرسمية التابعة للرئيس.

---

(٩) أنظر الفقرات ٣ الى ٦ من منطوق قرار الجمعية العامة ٣٣٠٦ (د - ٢٩).

(١٠) ID/CONF.3/18، الفقرات ٣١ - ٣٥.

(١١) يرد تقرير اللجنة الأولى في الفقرات ١٦٢ الى ١٩٦ أعلاه؛ بينما يرد تقرير الثانية في الفقرات ٢٠٤ الى ٢٢٩.

(١٢) يرد تقرير لجنة الصياغة في الفقرات ٢٢٣ الى ٢٤٣.

نص اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي (١٣)

الف - اعلان

١ - ان المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، المنعقد تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٣٠٨٧ (د - ٢٨) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، والمعهود اليه بمهمة وضع المبادئ الأساسية للتصنيع وتحديد الوسائل التي يمكن بواسطتها للمجتمع الدولي ككل أن يتخذ اجراء عريض الطابع في ميدان الانماء الصناعي داخل اطار أشكال جديدة من التعاون الدولي ، بغية اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

يعتمد

اعلان ليما بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي

٢ - بعد أن درس الحالة فيما يتعلق بالتصنيع في البلدان النامية خلال العقد الماضي ،

٣ - (أ) واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣١٧٦ (د - ٢٨) ، المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، الذي رأى ، فيما يتعلق بالعمل الدولي ، ان قضية الانماء قد فقدت من زخمها منذ عام ١٩٧٠ ؛

(ب) واذ يشير الى قراري الجمعية العامة ٢٩٥٢ (د - ٢٧) ، المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣٠٨٧ (د - ٢٨) ، المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ؛

٤ - واذ يأخذ في الاعتبار القرارين ٣٢٠١ (د ٤ - ٦) و٣٢٠٢ (د ٤ - ٦) ، المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، والمتخذين في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، واللذين يفرضان على المجتمع الدولي أن يبذل كل مافي وسعه لاتخاذ تدابير لتشجيع التصنيع في البلدان النامية بغية زيادة نصيبها في الانتاج الصناعي العالمي ، كما اقترح في الاستراتيجية الانمائية الدولية ،

٥ - واذ يدرك الحاجة الملحة الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على الانصاف والتساوي في السيادة ، والترابط والتعاون ، كما ورد في الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، بغية تغيير الهيكل الراهن للعلاقات الاقتصادية ،

٦ - واذ يشير الى القرار ٦٢ (د - ٣) المؤرخ في ١٩ ايار/مايو ١٩٧٢ ، الذي اتخذه مؤتمر

---

(١٣) كما اعتمده المؤتمر في جلسته العامة ١٨ المنعقدة في ٢٦ اذار/مارس ١٩٧٥ .

الأمم المتحدة للتجارة والانماء في دورته الثالثة ، بشأن التدابير الرامية الى تقديم المعونة لأقل البلدان نموا ، والى القرار ١٧٩٧ (د — ٥٥) المؤرخ في ١١ تموز/يوليه ١٩٧٣ (تقديم المعونة لسكان المنطقة السودانية الساحلية المعرضين للمجاعة) بشأن مساعدة المناطق المنكوبة بالجفاف في افريقيا ، الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الخامسة والخمسين ،

٧ — واذ يشير الى ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الذى اعتمدته الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين بوصفه أداة لاقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة وللمساهمة في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،

٨ — وايمانا منه بأن السلم والعدالة يشتملان على بعد اقتصادى يساعد على حل المشاكل الاقتصادية في العالم ، وتصفية التخلف ، والتوصل الى حل دائم ونهائي لمشكلة التصنيع بالنسبة لجميع الشعوب ، ويكفل لجميع البلدان حق تنفيذ برامجها الانمائية بحرية وفعالية . وفي سبيل هذه الغاية يتعين القضاء على التهديد وعلى ازالة اللجوء الى القوة ، وتشجيع التعاون السلمي بين الدول الى أبعد حد ممكن ، وتطبيق مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والمساواة الكاملة في الحقوق واحترام الاستقلال والسيادة القوميين فضلا عن تشجيع التعاون السلمي بين جميع الدول ، بصرف النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وان المضي في تحسين العلاقات الدولية سوف يخلق احوالا أفضل للتعاون الدولي في جميع الميادين تجعل من الممكن في جملة أمور ، استخدام موارد مالية ومادية كبيرة لانماء الانتاج الصناعي ،

٩ — واذ يرى كذلك أن الآثار الباقية من السيطرة الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصرى وممارسة الفصل العنصرى والاستعمار الجديد بكافة أشكاله ، لا تزال من العقبات الكبرى التي تقف في طريق التحرر الكامل للبلدان النامية وشعوبها وطريق تقدمها ،

١٠ — واذ يدرك أن الحالة في البلدان النامية قد تفاقمت بسبب استمرار التوترات الملحوظة التي تتعرض لها الحالة الاقتصادية الدولية الحاضرة ، وأنه يجب أن يضاف اليها الممارسات غير المقبولة لتلك الشركات عبر الوطنية التي تنتهك مبدأ سيادة البلدان النامية ، وآثار الزيادة التضخمية في تكاليف واردات البلدان النامية ، والضغوط التي تتعرض لها موازين مدفوعاتها ولا سيما من جراء عوامل كمثل التكاليف الباهظة لخدمة الديون الاجنبية ، وتفاقم الأزمة النقدية الدولية ، والتحويلات الناتجة عن الاستثمار الخاص ، وأن هذه الحالة غير مواتية لروح النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

١١ — واذ يدرك أن مشاكل الانماء الصناعي في البلدان النامية في مرحلتيها الانمائية الحاضرة لا تكمن كلها في تلك البلدان بل تنشأ أيضا من سياسات معظم البلدان المتقدمة النمو ، وأنه اذا لم تحدث تغييرات هامة في السياسات الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو فان بلوغ أهداف نظام دولي جديد سوف يتعرض لخطر بالغ ،

١٢ — واذ يدرك أن البلدان النامية تشكل ٧٠ في المائة من سكان العالم وتنتج أقل من ٧ في المائة من الانتاج الصناعي ، وأن الشقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قد اتسعت ،

ولا تزال تتسع ، لأسباب ترجع ، في جملة أمور ، الى استمرار العقبات التي تعترض سبيل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد مبني على الانصاف والعدالة ،

١٣ - واذ يأخذ في اعتباره أن التقدم الصناعي لم يقطع أشواطا هامة في البلدان النامية ككل ، رغم الجهود الصادقة التي بذلتها ، وأنه في عديد من الحالات حال اعتماد اقتصادياتها على تصدير السلع الأولية وكذلك التدابير المتخذة في معظم البلدان المتقدمة النمو دون احداث أثر ديناميكي عميق من شأنه أن يحول الهياكل الاجتماعية الاقتصادية الداخلية ويرسي أسس الانماء الحقيقي ،

١٤ - واذ لا يغرب عن باله أن اية عملية حقيقية للتصنيع جديرة بهذا الاسم يجب أن تتوافق والأهداف العريضة للاكتفاء الذاتي والانماء الاجتماعي الاقتصادى المتكامل ، وأن لجميع البلدان الحق السيادى في احداث التغييرات الضرورية لضمان مساهمة شعوبها في الصناعة مساهمة عادلة وفعلية وضمان اشتراكها في الفوائد الناجمة عنها ،

١٥ - واذ يلاحظ مع القلق أن الازمة الدولية الراهنة قد زادت من حدة مشاكل التصنيع في البلدان النامية ، مما أدى ، في جملة أمور ، الى قصور في استخدام الموارد ، وتقييدات في تخطيط المشاريع الصناعية وتنفيذها ، وتزايد في تكاليف المدخلات الصناعية وتكاليف المعدات والشحن ،

١٦ - واذ يدرك أن بعض العقبات التي تحول دون التوسع الصناعي في البلدان النامية هي ذات طابع هيكلي داخلي ، وأنه لا يزال هنالك أيضا العديد من العوائق الناجمة عن سياسات الاستعمار والاستعمار الجديد أو عن أشكال جديدة من التبعية ،

١٧ - واذ يأخذ في الاعتبار الاتجاه العام الحالي في البلدان الصناعية نحو تخفيض المساعدة التقنية والمالية اللازمة للنهوض بالانماء الاقتصادى والاجتماعي للبلدان النامية بصفة عامة والانماء الصناعي فيها بصفة خاصة ، بالاضافة الى الشروط غير المرضية للمساعدة المقدمة ،

١٨ - واذ يأخذ في الاعتبار أيضا كون المساعدة الانمائية حاجة مشروعة وأنها حاليا غير كافية لا في حجمها ولا في شكلها ، لاسيما اذا أخذ في الحسبان تردى معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية واستنزاف مواردها ،

١٩ - واذ يلاحظ مع القلق العواقب الخطيرة للأزمة الدولية الراهنة التي تواجهها البلدان النامية نتيجة لتصاعد التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادى ، واذ يدرك الحاجة الى اقامة علاقة عادلة ومنصفة بين أسعار المواد الخام والسلع الأولية والبضائع المصنوعة ونصف المصنوعة ، التي تصدرها البلدان النامية وبين أسعار المواد الخام والسلع الأولية والمنتجات الغذائية والبضائع المصنوعة ونصف المصنوعة والمعدات الانتاجية التي تستوردها تلك البلاد ، والى انشاء صلة بين أسعار الصادرات من البلدان النامية وأسعار وارداتها من البلدان المتقدمة النمو ،

٢٠- وايمانا منه بأنه لا يمكن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وعادل ، مبني على شراكة المصالح والتعاون بين جميع الدول الا عن طريق مشاركة البلدان النامية في انتاج وتبادل البضائع والخدمات مشاركة منصفة ، بغية التوصل الى اقامة علاقات اقتصادية دولية عادلة ومنصفة ،

٢١- واقتناعا منه بأنه ، لما كانت البلدان النامية لا تملك جميعا هياكل اجتماعية اقتصادية تسمح لها ،عن طريق التصنيع ،ببلوغ المقاصد المستهدفة من اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،فانه يتعين الأخذ بمعاملة أكثر رعاية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية بغية تحقيق انماء منسجم ومتوازن ،

٢٢- وقد قرر اعتماد موقف وخط عمل مشتركين ،

يعلن رسميا

٢٣- ايمانه الراسخ بدور الصناعة كأداة نمو ديناميكية ضرورية للانماء اقتصادى والاجتماعي السريع في البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ؛

٢٤- وعزمه الأكيد على تشجيع الانماء الصناعي عن طريق اتخاذ تدابير متضافرة على المستويات القومية ودون الاقليمية والاقاليمية والدولية ،بغية تحديث اقتصادات البلدان النامية ، وبصفة خاصة البلدان الأقل نموا ،وازالة جميع أشكال السيطرة السياسية الاجنبية والاستغلال الاجتماعي والاقتصادى حيثما وجدت ؛

٢٥- وتصميمه على ضمان التنفيذ العاجل والفعال لمبادئ التصنيع التي رسمت في الاستراتيجية الانمائية الدولية للسبعينات التي يجرى تكييفها مع برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ؛

٢٦- وأنه من أجل تسهيل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد وبلوغ الأهداف المرسومة في الاعلان المتعلق بذلك الموضوع ،يتعين اقامة نظام لاجراء المشاورات في منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي والهيئات الدولية المختصة الأخرى بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛

٢٧- وأن البلدان ، لا سيما البلدان المتقدمة النمو ، ينبغي أن تضطلع بدراسة موضوعية وناقدة لسياساتها الحاضرة وأن تعمد الى ادخال التغييرات المناسبة في تلك السياسات بحيث تسهل توسع وتنوع الواردات من البلدان النامية وبالتالي تجعل من الممكن اقامة علاقات اقتصادية دولية على أساس رشيد وعادل ومنصف ؛

٢٨- وأنه بالنظر الى النسبة المئوية المنخفضة لمساهمة البلدان النامية في مجموع الانتاج الصناعي العالمي ، وبالاشارة الى قرار الجمعية العامة ٣٣٠٦ (د - ٢٩) ،المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ،ومراعاة للمبادئ التوجيهية العامة والتوصيات النوعية الواردة في الاعلان الحالي ، يجب زيادة مساهمة البلدان المذكورة الى أقصى حد ممكن وبقدر المستطاع الى نسبة ٢٥ في المائة على الأقل من مجموع الانتاج الصناعي العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ ،بينما تبذل كل الجهود لضمان توزيع النمو الصناعي الذى يتم بهذه الطريقة بين البلدان النامية بصورة متساوية قدر المستطاع . وهذا

يعني ان على البلدان النامية ان تزيد نموها الصناعي بمعدل أكبر بكثير من نسبة ٨ في المائة التي أوصت بها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ؛

٢٩ - وان تقوم حكومات البلدان النامية ، بغية التعجيل بعملية التصنيع ، باتخاذ التدابير الكفيلة بضمان ممارستها لسيادتها القومية على ثرواتها الطبيعية وانتفاعها الكامل بهذه الموارد وبالامكانيات البشرية والمادية المتوفرة لديها ، ليس على الصعيد القومي فحسب بل داخل اطار نظم التعاون الاقتصادي ايضا ؛

٣٠ - وانه من اجل جعل انتفاع البلدان النامية الكامل بمواردها البشرية المتوفرة فعالا حقا ، يتعين على البلدان المذكورة خلق الشروط التي تمكن من دمج المرأة الكامل في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية ، وبصفة خاصة ، في عملية التصنيع ، وذلك على أساس الحقوق المتساوية ؛

٣١ - وانه لكي تنفذ البلدان النامية خططها الانمائية القومية ، وبصفة خاصة تلك التي تنطوي على التصنيع ، يتعين على البلدان المذكورة ان ترفع من مستوى الثقافة العامة لشعوبها ، كيما تتوفر لها القوى العاملة الماهرة ليس فقط لانتاج البضائع والخدمات ، وانما للمهارات الادارية ايضا ، الامر الذي يمكنها من تمثل التكنولوجيا الحديثة ؛

٣٢ - وان لكل دولة حقا ، غير قابل للتصرف ، في ان تمارس بحرية سيادتها وسيطرتها الدائمة على مواردها الطبيعية ، الأرضية والبحرية على حد سواء ، وعلى جميع النشاطات الاقتصادية بغية استغلال هذه الموارد بالطريقة المناسبة لظروفها ، بما في ذلك التأميم وفقا لقوانينها بوصفه تعبيرا عن هذا الحق ، ولا يجوز اخضاع أية دولة لأى شكل من أشكال الاكراه الاقتصادي أو السياسي أو غيرهما يكون من شأنه اعاقة الممارسة الكاملة والحرة لذلك الحق غير القابل للتصرف ؛

٣٣ - وان المبادئ الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية يجب أن تنفذ تنفيذا كاملا . وانه ، بالتالي ، من حق وواجب جميع الدول ، فرادى ومجتمعة ، القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري والاستعمار الجديد والاحتلال وكافة اشكال العدوان الخارجي والسيطرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها ، وذلك كشرط أساسي مسبق للانماء . وان الدول التي تمارس مثل هذه السياسات مسؤولة أمام البلدان والأقاليم والشعوب المتأثرة عن رد الموارد الطبيعية والاخرى لهذه البلدان والاقاليم والشعوب وعن التعويض الكامل عن استغلالها واستنزافها والحاق الضرر بها . وان من واجب جميع الدول ، فضلا عن ذلك ، مد يد المساعدة الى البلدان والاقاليم والشعوب المذكورة ؛

٣٤ - والسيطرة الفعلية على الموارد الطبيعية وتنسيق السياسات الخاصة باستغلالها والحفاظ عليها وتحويلها وتسويقها تشكل بالنسبة للبلدان النامية شرطا لاغنى عنه للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ؛

٣٥ - وانه يجب ايلاء اهتمام خاص الى أقل البلدان نموا ، وهي البلدان التي يجب أن يتوفر لديها صاف من الموارد من البلدان المتقدمة النمو في شكل موارد تقنية ومالية فضلا عن سلع انتاجية وذلك لتمكين البلدان الأقل نموا ، وفقا لسياسات الانماء وخططه ، من التعجيل بعملية التصنيع فيها ؛

٣٦ - وان على البلدان النامية التي توجد تحت تصرفها امكانيات كافية ان تدرس بعناية امكانية ضمان تحويل صاف للموارد المالية والتقنية الى اقل البلدان نموا ؛

٣٧ - وانه يجب التأكيد تأكيدا خاصا على حاجة أقل البلدان نموا الى انشاء مرافق انتاجية من شأنها اتاحة الاستفادة الى الحد الاقصى من الموارد البشرية المحلية ، التي يلبي انتاجها المتطلبات المادية والاجتماعية المتعرف عليها ، وبالتالي اتاحة التوافق بين استخدام الموارد المحلية والاحتياجات فضلا عن توفير فرص مناسبة للعمالة ؛

٣٨ - وانه نظرا الى ضرورة الحفاظ على الموارد غير القابلة للتجديد ، يتعين على جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، ان تتفادى الاستهلاك المبذر ، وانه في هذا السياق ، ينبغي على البلدان النامية التي تملك مثل هذه الموارد وضع سياسة للتنويع الاقتصادي بغية الحصول على وسائل أخرى للتمويل لا تستند على الاستغلال الكثيف لهذه الموارد ؛

٣٩ - وان على المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة النمو ، ان يعبئ الموارد البشرية والمادية بغية مواجهة المشاكل التي تهدد البيئة . وفي هذا السياق ، يتوجب على البلدان المتقدمة النمو مضاعفة جهودها لمنع تلوث البيئة ، وان تمتنع عن الاعمال التي من شأنها ، حسب المعرفة العلمية ، أن تحدث مشاكل تلوث أو تسبب اضطرابات في البلدان النامية ؛

٤٠ - وانه يتعين على البلدان المعنية :

(أ) الوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب الاستراتيجية الانمائية الدولية ؛

(ب) وفي سياق استعراض وتقييم آلية الاستراتيجية الانمائية الدولية :

'١' أن تنظر في أمر سحب التحفظات التي أعربت عنها لدى اعتماد الاستراتيجية ؛

'٢' وأن تنظر في أمر الدخول في التزامات جديدة بموجب الاستراتيجية ؛

(ج) وأن تنظر في أمر سحب التحفظات التي أعربت عنها لدى اعتماد الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد بغية تنفيذه الكامل . وعلى هذه البلدان ايضا ، الى جانب البلدان النامية ، أن تنظر في صياغة واعتماد وتنفيذ قواعد للسلوك ووثائق أخرى من شأنها المساعدة في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛

٤١ - وانه يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تلتزم بدقة المبدأ القائل بأن نظام التفضيلات المعممة يجب أن لا يستخدم كأداة للضغط الاقتصادي والسياسي لعرقلة نشاطات تلك البلدان النامية المنتجة للمواد الخام ؛

٤٢ - وان الحركة غير المقيدة لقوى السوق ليست أنسب الوسائل لتشجيع التصنيع على نطاق عالمي ولا لتحقيق تعاون دولي فعال في ميدان الصناعة ، وان نشاطات الشركات عبر الوطنية يجب أن تخضع للتنظيم والاشراف بغية ضمان توافق هذه النشاطات مع الخطط والسياسات الانمائية في البلدان المضيفة ، مع مراعاة قواعد السلوك الدولية ذات العلاقة والوثائق الاخرى ؛

٤٣ - وان على البلدان النامية ان تسهم اسهاما كاملا وفعالا في عملية اتخاذ القرارات الدولية بشأن المسائل النقدية الدولية وفقا للأنظمة القائمة والمتطورة للهيئات المختصة وان تشارك بصورة منصفة في القوائد الناتجة عنها ؛

٤٤ - وانه يجب مواصلة البحث ، على وجه الاستعجال ، في الهيئات المختصة بغية اصلاح النظام النقدى الدولي بحيث تشارك البلدان النامية اشتراكا كاملا في ادارة هذا النظام وتشغيله. ويجب أن يهدف هذا النظام العالمي ، في جملة أمور ، الى تحقيق الاستقرار في تدفق وشروط التمويل الانمائي وتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ؛

٤٥ - وانه يجب اتخاذ التدابير لتقوية منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي واعادة النظر في هيكله ، بحيث تصبح أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية ، وخاصة اقل البلدان نموا ، فيما يتعلق بتعزيز التصنيع واقامة نظام اقتصادى دولي جديد ؛

٤٦ - وانه ينبغي ، ضمن منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي التي تمت تقويتها واعادة تركيبها ، اعطاء البلدان النامية ، بما فيها اقل البلدان نموا ، المزيد من المشاركة ، على جميع المستويات ، فيما يتعلق بتقرير السياسات والنشاطات الادارية في المنظمة ، وزيادة عضويتها الى حد كبير في مجلس الانماء الصناعي ؛

٤٧ - وان الضرورة الملحة تدعو الى ان تغير البلدان النامية اسلوبها التقليدى في المفاوضة مع البلدان المتقدمة النمو. ولتحقيق هذه الغاية يتعين عليها ان تضطلع بعمل مشترك بغية تقوية مركزها التفاوضي ازاء البلدان المتقدمة النمو. ولهذه الغاية يتعين على البلدان النامية ان تنظر في جميع الوسائل الممكنة لتقوية فعالية جمعيات المنتجين التي تم انشاؤها وتشجيع انشاء جمعيات اخرى فيما يتعلق بالسلع الرئيسية التي تصدرها ، واقامة جهاز للتشاور والتعاون بين مختلف جمعيات المنتجين بغية تنسيق نشاطاتها وتبادل المساعدات ، وذلك خاصة على سبيل الاحتياط لمواجهة أى عدوان اقتصادى أو أى شكل آخر من اشكال العدوان ؛

٤٨ - وانه يتعين على البلدان النامية أن تلجأ الى وسائل فعالة لتعزيز قدرتها التفاوضية فرادى ومجتمعين ، بغية نيل شروط ملائمة للحصول على التكنولوجيا والخبرة والتراخيص والمعدات والاسعار العادلة المجزية لسلعها الاولية ، وايجاد اسواق لتصريف منتجاتها في البلدان المتقدمة النمو ، تكون أفضل واكثر تحررا من القيود الى درجة ملموسة ؛

٤٩ - وانه يجب على البلدان النامية ان تولى اهمية كبرى للاعتماد على الذات في جهودها الانمائية بغية الاستفادة الكاملة من امكانياتها ، البشرية والطبيعية على السواء ، وان تعتمد لهذا الغرض سياسات هادفة ومتضافرة وان تنتهج اجراء موجها نحو المزيد من التعاون التقني والاقتصادى فيما بينها ؛

٥٠ - وانه يتعين على البلدان النامية ان تقدم الدعم لمفهوم المنهج المتكامل ومتعدد القطاعات للانماء الصناعي بحيث يؤخذ بعين الاعتبار الكامل الأثار التكنولوجية والاجتماعية الاقتصادية للعملية في مرحلتي التحليل والتنفيذ على السواء ؛

٥١ - وانه ينبغي نظرا الى التكامل الاساسي بين الصناعة والزراعة ، بذل كل جهد من أجل النهوض بالصناعات القائمة على الزراعة والصناعات المتعلقة بالزراعة ، التي من شأنها ، اضافة الى وقف النزوح من الريف وتشجيع نشاطات الانتاج الغذائي ، ان تحفز على انشاء المزيد من الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية ؛

٥٢ - وانه يجب على البلدان النامية أن تكرس اهتماما خاصا لانماء الصناعات الرئيسية كالصلب والمواد الكيماوية والبتروكيماوية والهندسة ، كيما تدعم بذلك استقلالها الاقتصادي وتضمن ، في الوقت نفسه ، شكلا فعالا من اشكال الاستعاضة عن الواردات ونصيبا اعظم من التجارة العالمية ؛

٥٣ - وانه يجب تكييف نظام التعليم كيما يتذوق الشباب العمل الصناعي ، كما يجب اعتماد سياسات وبرامج تهدف الى تدريب الافراد الاكفاء اللازمين للاستفادة من فرص العمالة التي تنشأ في البلدان النامية ، على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي . وينبغي تصميم نشاطات التدريب المرتبطة بالانماء الصناعي بحيث يمكن هذه النشاطات من تحضير الموارد الطبيعية والمواد الخام الاخرى في بلد المنشأ واقامة هياكل دائمة للتدريب المتخصص والسريع الواسع النطاق ذى النوعية العالية ، لليد العاملة القومية على جميع المستويات ولجميع التخصصات المهنية ، سواء كانت تقنية ام ادارية ، دون أى تمييز بسبب الجنس ؛

٥٤ - وانه يجب وضع برامج متناسقة لمحو الأمية وتدريب العمال لضمان النهوض المهني وانماء الخبرة المحلية على جميع مستويات العمالة ؛

٥٥ - وان على البلدان النامية أن تتخذ التدابير الملائمة لتنظيم مؤسسات البحث واقامة برامج تدريبية بغية تلبية احتياجات الانماء الصناعي فيها وتسهيل الاتقان التدريجي لمختلف اساليب الانتاج والادارة والانماء الصناعي ، وبالتالي تسهيل اقامة الهياكل اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة ؛

٥٦ - وان على الهيئات المختصة بذل جهود مركزة لصياغة قاعدة سلوك دولية لنقل التكنولوجيا التي توافق الاحتياجات والشروط السائدة في البلدان النامية وذلك بتحديد أحكام وشروط هذه المعاملات لكي تتم وفقا لأفضل الشروط بالنسبة لتلك البلدان ؛

٥٧ - وانه بالنظر الى ما تقدم يعتمد المؤتمر مختلف التدابير الواردة في خطة العمل التالية.

باء ـ خطـــة العمـــل

أولا ـ التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد القومـي

٥٨ ـ ينبغي أن تشدد سياسات التصنيع القومية في البلدان النامية على العناصر التالية :

(أ) وضع خطط واستراتيجيات طويلة الاجل للتصنيع تكون محددة تحديدا واضحـــا ، وتقوم في المقام الاول على الجهد القومي وعلى اتخاذ الاجراءات الملموسة وانشاء الاجهزة التنظيمية اللازمة لتنفيذها وتقييمها بصفة مستمرة ، وتعديلها اذا لزم الامر . وينبغي ايلاء الاهتمام المناسب للارتقاء بالقطاع الحكومي والتخطيط القومي ؛

(ب) ضرورة اعطاء الاعتبار اللازم ، لدى القيام بوضع خطط واستراتيجيات التصنيـــع ، للخصائص التي يتمتع بها كل بلد في ضوء هيكله الاجتماعي والاقتصادي . وينبغي ، علاوة على ذلك ، أن تكون العدالة الاجتماعية هي العامل الموجه في السعي من أجل تحقيق الاهداف التي ترمي الى رفع مستويات المعيشة وازالة أسباب الحرمان الاجتماعي البالغ والبطالة ، ولاسيما في أوساط الشباب . وفي سبيل هذه الغاية ، لابد للانماء الصناعي المناسب من أن يتيح المجال للنمـــو اللازم للانماء الاقتصادي ، كما ينبغي له أن يكون عاملا مؤثرا في النهوض بالتقنية والنمو فـــي القطاعات الأخرى ، وفي تحقيق تطلعات البشرية . وأن يسهم كذلك اسهاما ايجابيا ، عن طريق توجيه أهدافه ، في السلم العالمي ؛

(ج) استحداث عملية صناعية متكاملة مبنية على امكانيات كل بلد ، بهدف تحقيق أعلـــى درجة من التفاعل بين الصناعة وقطاعات الاقتصاد الاخرى ، وخاصة الزراعة ؛ وذلك عن طريـــق انشاء مراكز أبحاث للصناعات الزراعية ، وانماء مناطق زراعية جديدة ، وادخال محاصيل جديـــدة للأغراض الصناعية ؛

(د) التوزيع العادل لثمار التصنيع بين جميع قطاعات السكان ؛

(هـ) الاستعمال الكثيف للموارد القومية ، وانماء المقومات الهيكلية ، والانماء الاقليمـي الداخلي ، مع التشديد الخاص على سياسات العمالة ؛ وكذلك الاستخدام الكامل والكثيف للمواد الخام وتجهيزها في مواقعها ؛

(و) اقامة مرافق انتاجية تشمل كافة فروع الصناعة ، وتستهدف تلبية احتياجات السـوق الداخلية والخارجية على السواء ، وذلك ، على وجه الخصوص ، عن طريق :

(١) انشـــاء الصناعـــات الاساسية مثل صناعة الفولاذ والصناعات المعدنيـــة والبترو ـ كيميائية ، التي تشكل أساسا لا غنى عنه للتصنيع ؛

(٢) انشاء صناعات متكاملة مثل الهندسة الميكانيكية والصناعات الكهربائية والكيميائيـة ، وذلك لاقامة الرابطة الضرورية بين مختلف القطاعات الصناعية ، ولمد البلدان النامية بالقاعدة التي يقوم عليها بصفة اساسية بناء التكنولوجيا ؛

(٣) اقامة الصناعات التحويلية والتجهيزية لسد احتياجات السكان من السلع الاستهلاكية ولتطوير الانتاج المحلي على وجه السرعة للاستعاضة عن الواردات ولزيادة الصادرات .

(ز) تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والريفية وكذلك الصناعات التي تلبي الاحتياجات الاساسية للسكان وتسهم في تكامل مختلف قطاعات الاقتصاد ؛ وفي سبيل هذه الغاية ، لابد من اعطاء الاهتمام اللازم للتعاونيات الصناعية بوصفها وسيلة لتعبئة الموارد المحلية البشرية والطبيعية والمالية من أجل تحقيق الغايات القومية في مجالات النمو الاقتصادي والانماء الاجتماعي ؛

(ح) تحقيق مستوى أعلى من الكفاية في عمليات الاستعاضة عن الواردات ؛ ووضع التدابير الحافزة المناسبة لتشجيع تصدير المنتجات المصنعة وشبه المصنعة ، والتي تضم أكبر قدر ممكن من المحتوى المحلي ومن امكانيات تحقيق قيمة مضافة في البلدان النامية ، ولاسيما في البلدان الأقل تقدما والبلدان غير الساحلية ؛

(ط) استحداث وتعزيز المؤسسات العامة والمالية وغيرها من المؤسسات ، وذلك من أجل حماية حفز حركة الانماء الصناعي في البلدان النامية ، وخاصة منها الصناعات الاساسية والريفية والصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تنطوي على عمالة كثيفة ؛

(ى) وضع السياسات الاقتصادية السليمة لضمان الاستقرار الاقتصادي ولتسهيل معدلات ادخار محلية كافية تتناسب مع أهداف الانماء الصناعي ؛

(ك) دعم برامج انماء القوى العاملة والتدريب الفني لموظفي الادارة بما في ذلك الادماج الفعال للنساء ، كي يتسنى تحقيق أكبر قدر ممكن من استخدام الموارد البشرية المتاحة ، مع التركيز الخاص على الادارة الصناعية . وفي هذا الصدد ، فلابد من اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من مشكلة الهجرة الجماعية للملاكات المتخصصة في مجالات الهندسة والعلوم واعمال البحث من البلدان النامية ؛

(ل) حفز عمليات البحث التطبيقي والعلمي ، والتكييف والابتكار التقنيين ، والاعلام الصناعي والتوحيد القياسي ، ووضع السياسات والبرامج المحكمة الخاصة بأعمال البحث والانماء والمتمشية مع الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ؛

(م) وضع الخطط القومية المفصلة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وفقا لترتيب الأولويات الخاص بكل بلد ؛

(ن) ضمان اضطلاع الدولة بدور مناسب في توجيه الانماء الصناعي والقطاع العام في عملية توسيع الصناعات ، وفي اتخاذ التدابير المحكمة التي تمكنها من استخدام الاستثمار الخاص والأجنبي استخداما فعالا يحقق أهداف خطط الانماء الاقتصادي القومي ؛

(س) انشاء وتعزيز الاجهزة والمؤسسات اللازمة لتنظيم الاستثمار الاجنبي والاشراف عليه ، ولتشجيع نقل التكنولوجيا ؛

(ع) وضع السياسات اللازمة وتطبيق الاجراءات المحددة التي تهدف الى زيادة وتنويع مصادر الدخل من القطع الاجنبي ، وذلك بفرض الرقابة المناسبة على تسويق منتجات هذه البلدان ؛ وانتهاج السياسات التي تهدف الى زيادة مشاركة البلدان النامية في التسويق الدولي لمنتجاتها .

٥٩ - كما ينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تتخذ التدابير التالية :

(أ) ازالة ، أو التقليل من ، الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، وما اليها من العقبات التجارية ، تدريجيا ، مع الاخذ بعين الاعتبار خصائص تجارة البلدان النامية ، وذلك بهدف تحسين الاطار الدولي لتصريف التجارة العالمية ؛ والالتزام الى أقصى حد ممكن بمبدأ " الحفاظ على الوضع الراهن " فيما يتعلق بالواردات من البلدان النامية ، والاعتراف بضرورة اجراء المشاورات المسبقة ، حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا ، في حالة حدوث ظروف استثنائية تستلزم تعديل " الوضع الراهن " المشار اليه ؛

(ب) اتخاذ التدابير التجارية التي تستهدف ضمان زيادة الصادرات من المنتجات المصنعة وشبه المصنعة ، بما فيها المنتجات الزراعية المجهزة ، من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو ؛

(ج) تيسير وضع السياسات الجديدة ، وتعزيز تلك الموجودة قبلا ، مع مراعاة هياكلها الاقتصادية وأهدافها المرسومة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ومجالات الامن ، من أجل تشجيع صناعاتها الاقل مقدرة على المنافسات الدولية على الانتقال التدريجي نحو خطوط انتاج تكون أكثر قدرة على الاستمرار والنمو أو نحو قطاعات اقتصادية أخرى ، وبذلك تؤدى الى احداث مواءمات هيكلية داخل البلدان المتقدمة النمو ، والى تغيير مواقع القدرات الانتاجية لهذه الصناعات الى البلدان النامية ، وتحقيق قدر أكبر من استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في هذه البلدان ؛

(د) نظر البلدان المتقدمة النمو في سياساتها المتعلقة بالمواد الخام في أشكالها المجهزة وشبه المجهزة ، مع المراعاة التامة لمصلحة البلدان النامية في زيادة طاقاتها وامكانياتها الصناعية في مجال تجهيز المواد الخام التي تقوم بتصديرها ؛

(هـ) زيادة المساهمات المالية التي تقدمها للمنظمات الدولية والحكومات أو المؤسسات الائتمانية في البلدان النامية بهدف تيسير تعزيز الانماء الصناعي أو تمويله ؛ ويجب ألا تخضع مثل هذه المساهمات لأى نوع من أنواع الشروط السياسية وأن لا تتضمن شروطا اقتصادية غير تلك التي تفرض في العادة على المستدينين ؛

(و) التوسع في برامج المساعدة الفنية لصالح البلدان النامية ؛ على أن تكون مثل هذه المساعدة في صورة مناسبة بحيث :

(١) تسهم في انماء الهياكل المعدة للتدريب الفني وتدريب المستوى المتوسط من موظفي الادارة ، مثل المعاهد والمراكز الخاصة بتدريب العاملين ، ومعامل الأبحاث ؛

(٢) تسهم في تمويل برامج التدريب المتكاملة وأعمال البحث العلمي ؛

(٣) يتم تنفيذها وادارتها في البلدان المتقدمة النمو من قبل منظمات كفؤة ؛

(٤) تضمن حكومات البلدان المتقدمة النمو ، الى أقصى حد ممكن ، فعالية هذه المساعدة ، وخاصة فيما يتعلق بنوعية العاملين فيها ؛

(٥) يمكن تكاملها وتنسيقها مع البرامج الطويلة المدى الخاصة بكل بلد من البلدان النامية على حدة ؛

(٦) يضمن لها الاستمرار والبقاء وهما شرطان لاغنى عنهما لانجاز المشاريع وتشغيلها ؛

(٧) يتم تنفيذها من قبل موظفين في استطاعتهم أن يقبلوا أحوال المعيشة والعمل في البلدان النامية المعنية ؛

(ز) حث مؤسساتها ، حيثما كان ذلك ممكنا ، على الاسهام في مشاريع الاستثمار ضمن اطار الخطط والبرامج الانمائية للبلدان النامية التي ترغب في ذلك ، وعلى أن تفعل كل شيء ممكن قانونيا لضمان تنفيذ مثل هذه النشاطات وفقا لقوانين ونظم البلدان النامية المعنية ؛

(ح) التعاون ، حسب مقتضى الحال ، مع حكومات البلدان النامية بهدف أن تكون نشاطات الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان المتقدمة النمو والعاملة في البلدان النامية متمشية مع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية ؛

(ط) اعتماد وتنفيذ الاجراءات المناسبة لايجاد توازن ، لمصلحة البلدان النامية ، بين انتاج المواد التركيبية وبين المنتجات الطبيعية المنافسة لها مباشرة من انتاج هذه البلدان ، وينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية على رفع درجة تنافس منتجاتها من المواد الخام الطبيعية مع المواد التركيبية ، وذلك بهدف تحقيق التقدم العام ؛

(ى) ضرورة ألا تلجأ أية دولة لممارسة أية تدابير تمييزية أو الى العدوان ضد أية دولة تقرر ممارسة حقها في السيادة على مواردها الطبيعية ، وفي استغلال وتجهيز وتسويق هذه الموارد .

ثانيا ـ التعاون فيما بين البلدان النامية

٦٠ ـ ينبغي على البلدان النامية أن تتخذ على الصعيد دون الاقليمي والاقليمي والاقاليمي الاجراءات التالية :

(أ) تعزيز التبادل التجارى المباشر فيما بين البلدان النامية بهدف التحسين الملموس لمساهمتها في التجارة الدولية للمنتجات التامة الصنع ، وازالة أية آثار عكسية ناتجة عن التجارة الثلاثية ، وانشاء الاجهزة المناسبة لتحقيق هذه الغاية ؛

(ب) انشاء الاجهزة التنظيمية اللازمة لتيسير التشاور والتنسيق بهدف الحصول على شروط أفضل لاكتساب البلدان النامية للتكنولوجيا ، والخبرة الفنية ، والتراخيص ، والمعدات ، وماإليها ؛

(ج) تحقيق الانسجام والتنسيق فيما بين السياسات الاقتصادية ، لاسيما في المجال الصناعي ، والالتزام الى أقصى حد بمبدأ التتام الصناعي ، مع مراعاة الوفورات الناشئة عن كبر حجم المشروع والتخصص . وينبغي لهذا التكامل أن يقوم ، بصفة اساسية ، على امكانيات ومتطلبات كل بلد من خلال انشاء وتعزيز الاجهزة الاستشارية على المستويات الاقليمية ، ودون الاقليمية ، والاقاليمية ، بحيث يمكن لها أن تؤدى الى انماء صناعي متناسق ومتوازن وأكثر سرعة في مجتمع البلدان النامية ؛

(د) ومن أجل التعجيل بعملية الانماء الاقتصادى في البلدان الاقل نماء بين البلدان النامية وتعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية ، يدعو المؤتمر المنتجين والمصدرين الاساسيين للمواد الخام الاساسية من بين البلدان النامية ، في اطار سياساتها الاقتصادية العامة أو الترتيبات الثنائية ، أو في اطارهما معا ، الى منح شروط تفضيلية ، لاسيما فيما يتعلق بالتسهيلات التفضيلية في الدفع ؛

(هـ) اتخاذ التدابير اللازمة ، في اطار نظم التعاون الاقتصادى ، لدعم عمليات التكامل الاقتصادى الحالية وللبحث عن صيغ جديدة للتعاون الاقتصادى ، بهدف الاسهام في النمو المطرد للاقتصاد العالمي والتعجيل بانماء البلدان النامية ، خاصة من خلال نشاطات تجمعات البلدان المنتجة من بين البلدان النامية ، وذلك عن طريق التبادل المستمر للخبرات وتنسيق جهودها وتعبئة الدعم لاى منها عند الحاجة ، كيما يتسنى بذلك ، في جملة أمور ، تأمين تضامن البلدان النامية وسيادتها التامة على مواردها الطبيعية ؛

(و) العمل ، عن طريق تجمعات البلدان المنتجة بصفة خاصة ، من أجل وضع حد لأساليب المضاربة والتقلبات العشوائية في الاسعار ، مما يلحق الضرر بالانماء المتناسق للتجارة الدولية بنمو البلدان النامية . وبذلك تستطيع البلدان النامية أن تستخدم تجمعات البلدان المنتجة ، القائمة منها ، أو التي ستنشأ مستقبلا ، في تنسيق انتاجها وسياساتها الخاصة بالاسعار . وعلاوة على ذلك ، تلاحظ البلدان المتقدمة النمو النية التي عبرت عنها البلدان النامية على انشاء صندوق مشترك فيما بينها يدر عائدات من رأس المال المستثمر فيه ، بهدف دعم اسعار المواد الخام المصدرة من البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص لمناهضة الاجراءات التي تهدف الى تخفيض اسعار المواد الخام المصدرة من هذه البلدان ؛

(ز) تقبل البلدان النامية التي لها موارد مالية كافية مبدأ المساهمة في جهود الانماء الاقتصادى والاجتماعي في البلدان الأقل تقدما . ولهذا الغرض ، فلابد من ايلاء الاعتبار اللازم لانشاء الاجهزة المناسبة التي تنظم التشاور الدائم بينها بهدف اتخاذ تدابير جديدة محددة ؛

(ح) دمج الاجراءات ذات الصلة الخاصة بتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية وبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ؛

(ط) ابرام الاتفاقيات الطويلة الاجل بشأن التخصص في الانتاج ، وذلك على الوجه الذى ترى البلدان المعنية أو التجمعات الاقتصادية الاقليمية انه مناسب ، ومايقابل ذلك من توزيع لعمليات الانتاج أو المشاركة فيها ، عن طريق اتفاقيات التكامل الصناعي ؛

(ى) اتخاذ التدابير المناسبة ، وتعزيز المستخدم منها الآن ، لصالح البلدان الاقل نموا بين البلدان النامية ، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، والبلدان النامية الأشد تأثرا بالأزمة الاقتصادية الدولية ، وتلك التي تأثرت بالكوارث الطبيعية ؛

(ك) المشاركة في الخبرة المكتسبة في مجال التصنيع والتكنولوجيا من قبل تلك البلدان التي تحوز على هذه الدراية بالفعل ، وكذلك التجربة المكتسبة في تطبيق الوسائل التشريعية في المجال الاقتصادى ، حتى تكون معروفة على نطاق واسع فيما بين البلدان النامية ، فقد تكون هذه المعرفة أكثر اتصالا بالحالة في البلدان النامية من تلك المكتسبة من مناطق عظيمة النمو . ومع أنه قد شرع في وضع الترتيبات المتعلقة بالتعاون ، الا أن الحاجة ماتزال قائمة لبرامج أكثر تركيزا وابتكارا لنقل التكنولوجيا المناسبة والمهارات الفنية والادارية ولاسيما الى البلدان الاقل تصنيعا في المنطقة ، وذلك عن طريق انشاء الاجهزة التنظيمية الاقليمية ودون الاقليمية . وينبغي أن تشمل المشاركة في الخبرة كذلك التجربة المكتسبة في التعامل مع الاستثمار الاجنبي والشركات عبر الوطنية ، وذلك بهدف تحقيق الانسجام والتنسيق بين السياسات المتبعة في هذا المجال . ومن أجل هذا ، ينبغي على منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي أن تنفذ برنامجها في هذا المجال وتتوسع فيه ؛

(ل) ضرورة أن تعطي البلدان النامية الاكثر تصنيعا الافضلية ، بالقدر الممكن ، لواردات البضائع المنتجة في البلدان الاقل تصنيعا . فهنالك حاجة للسياسات الايجابية الرامية الى زيادة تجارة المصنوعات داخل الاقاليم المختلفة وفيما بينها ؛

(م) انشاء المؤسسات القومية والاقليمية والاقاليمية في مجال النقل البحرى ، القادرة على منافسة المؤسسات القائمة في البلدان المتقدمة النمو ، والاساطيل التجارية التابعة للشركات عبر الوطنية ، قصد تعزيز انماء التجارة بين البلدان النامية وتيسير تولي الاجهزة القومية والاقليمية والاقاليمية السيطرة على التجارة الخارجية ، وتحسين العائدات التصديرية للبلدان النامية ؛

(ن) دعم المؤسسات الاقليمية المنوط بها مسؤولية تعزيز التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان الناميـــة .

ثالثا ـ التعاون فيما بين البلدان النامية والبلـــدان المتقدمة النمـــــو

٦١ ـ ينبغي أن يتخذ التعاون فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو الاشكـــال التاليـــة :

(أ) تطبيق وتوسيع وتحسين الخطط الموضوعة بموجب نظام الرعاية المعمم ، دون تمييز وبلا مقابلة بالمثل ، مع تضمين هذه الخطط منتجات جديدة وتحسين شروط تطبيقها تحسينـــا جوهريا ؛

(ب) ضرورة اجراء المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في اطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) ، مع المراعاة التامة للاحتياجات الانمائية للبلـــدان النامية ، وفقا للأهداف الاساسية المتفق عليها في اعلان طوكيو ، بما في ذلك ضمان ميـــزات اضافية للتجارة الدولية للبلدان النامية ، كي يتسنى تحقيق زيادة ملموسة في حصيلاتها من القطع الأجنبي ، وتنويع صادراتها ، والتعجيل بمعدل نمو تجارتها . على ألا تتوقع البلدان المتقدمة النمو في هذه المفاوضات معاملة بالمثل لقاء الالتزامات التي تقدمها لتخفيض التعريفات الجمركيـة وغيرها من الحواجز العائقة لتجارة البلدان النامية أو ازالتها ، وعلى سبيل المثال ، لاتتوقـــع البلدان المتقدمة النمو ، أثناء المفاوضات التجارية ، من البلدان النامية أن تقدم اسهامـــات لاتتمشى مع الاحتياجات الانمائية والمالية والتجارية لكل منها . وهي تعترف ، فضلا عن ذلـــك ، بأهمية تطبيق الاجراءات التفاضلية لمصلحة البلدان النامية ، وذلك بطرق توفر لهذه البلـــدان ، حيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا ، معاملة استثنائية أكثر رعاية فـي مجالات التفاوض ؛

(ج) الاعتراف ، لدى التفاوض في عملية المفاوضات التجارية المتعددة الاطـــراف ، التي تجرى داخل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارية (غات) ، والمتعلقـة بموضوع حوافز الانتاج الصناعي المخصص للتصدير ، باحتياجات التصنيع في البلدان النامية لتحقق هذه البلدان ، في جملة أمور ، المستويات اللازمة للتنافس الدولي ؛

(د) اجراء المشاورات العاجلة ، مع مراعاة المعلومات المناسبة المتعلقة بتطور العرض والطلب ، وتوفر عوامل الانتاج وتكاليفها ، وامكانيات وشروط الاستثمار ، وتوفر المعـــــدات والتقنيات اللازمة ؛ بهدف تيسير اعادة توزيع بعض الطاقات الانتاجية القائمة في البلدان المتقدمة النمو ، وانشاء مرافق صناعية جديدة في البلدان النامية وذلك ضمن اطار دائم الحركة ومنسجـــم مع السلطات المخولة للحكومات ، وينبغي أن تتناول هذه المشاورات ، على وجه الخصـــوص ،

الصناعات التي تقوم بتجهيز المواد الخام التي تصدرها البلدان النامية ، أو تلك التي تستهلك كميات هائلة من الطاقة ؛ كما ينبغي أن تتمخض عنها اقتراحات ملموسة لتوضع في البرامج الانمائية للبلدان النامية المشتركة في هذه المشاورات ؛

(هـ) تنفيذ الفصل المتعلق بالصناعة الوارد في برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (دا - ٦)) ، والنظر في أمر تنفيذ الاحكام الاخرى ذات الصلة بالموضوع والمتعلقة بالصناعة الواردة فيه وفي الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثاني للامم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥)) . وفيما يتعلق بالنقل الفعلي للموارد ، ينبغي على البلدان المتقدمة النمو ان تزيد ، بصفة خاصة ، من تعاونها في هذا المجال ، بهدف ان توفر للبلدان النامية الموارد الضرورية لدعم جهود النمو اللازمة للتعجيل بانمائها الاجتماعي والاقتصادى . كما ينبغي تحقيق الاهداف المعلنة لنقل الموارد الى البلدان النامية في أقصر فترة ممكنة ؛

(و) وجوب أن تكون القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المالية في البلدان الصناعية والمنظمات الدولية الى البلدان النامية خالية من أى نوع من الشروط السياسية ؛ كما ينبغي ألا تنطوى على أية شروط اقتصادية غير الشروط المطلوبة عادة من المستدينين ؛

(ز) النظر على وجه السرعة في مسألة اعادة جدولة خدمة الديون التي مضى وقت طويل على موعد استحقاقها ، وتحويلها ، اذا أمكن ، الى منح واعطاء معاملة تفضيلية للمتطلبات المالية والصناعية للبلدان النامية الاشد تأثرا بالازمة الاقتصادية الراهنة ؛

(ح) يمكن استغلال الموارد المالية المتاحة في بعض الدول النامية من أجل الاستثمار في البلدان النامية الاخرى ، وذلك عن طريق الترتيبات الثنائية أو انشاء صندوق دولي محايد ، أو عن طريقهما معا ؛ وينبغي النظر بصفة عاجلة في انشاء مثل هذا الصندوق الذى يمكن تمويله عن طريق التبرعات التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية التي تتوفر لديها الموارد ؛

(ط) النظر ، على وجه السرعة ، في اطار اصلاح نظام النقد الدولي ، الذى تجرى فيه حاليا دراسة الصلة بين الموارد المالية اللازمة لأغراض الانماء ومسألة توزيع حقوق السحب الخاصة ، في اعتماد التدابير التي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية . ولابد من مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة وفعالة في جميع مراحل اتخاذ القرارات المتعلقة بوضع نظام معدل للنقد ، في كافة الهيئات الموكول اليها أمر هذا الاصلاح ، ولاسيما في مجلس محافظي صندوق النقد الدولي ، وفقا للاحكام المعمول بها حاليا ، او تلك التي تجد مستقبلا ، في مثل هذه الهيئات ؛

(ى) وجوب منح البلدان النامية فرص الوصول الى الدراية الفنية والتكنولوجيا المتقدمة ، سواء تم تسجيلها أم لم يتم ، بموجب شروط منصفة وعادلة ومقبولة لدى الجميع ، مع مراعاة الاحتياجات الانمائية الخاصة بالبلدان المستفيدة ؛

(ك) ضرورة اتخاذ التدابير المناسبة، بما في ذلك النظر في أمر انشاء مصـــــرف للمعلومات الصناعية والتكنولوجية، بهدف اتاحة تدفق اكبر من المعلومات الى البلدان الناميـــة، لكي يتسنى بذلك الانتقاء السليم للتكنولوجيا المتقدمة؛

(ل) ضرورة اعادة النظر في الاتفاقيات الدولية المتعلقة ببراءات الاختراع والعلامـــات التجارية؛ وينبغي دراسة جميع نواحي مسألة تنقيحها، بما في ذلك، في جملة أمور، ادخـال أحكام اضافية ذات فائدة خاصة للبلدان النامية، وذلك عن طريق عمل المنظمة العالمية للملكيـة الفكرية، مع اسهام مناسب من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء وغيره من هيئات الامم المتحـدة المهتمة، لعلها، بذلك، تصبح أداة مناسبة لمساعدة البلدان النامية في نقل التكنولوجيـــا وتطويرها؛

(م) اجراء مفاوضات بشأن وضع قواعد للسلوك الدولي فيما يختص بنقل التكنولوجيـــا الملائمة للاحتياجات والاحوال السائدة في البلدان النامية وذلك بتحديد الاحكام والشروط التـي تجعل مثل هذه المعاملات ممكنة بالشروط الاكثر رعاية لهذه البلدان؛

(ن) تشجيع الترتيبات الدولية المتعلقة بالتعاقـد من الباطن بين البلدان الناميـة والبلدان المتقدمة النمو، شريطة الا تؤدى مثل هذه الترتيبات الى تخصيص اقل فروع الصناعـــة تقدما وعائدا للبلدان النامية، أو تلك التي يحتمل أن تخل بالبنية الاقتصادية لهذه البلدان؛

(س) وجوب تشجيع استغلال الموارد الطبيعية القابلة للتجديد والداخلة في منافسـة مباشرة مع البدائل التركيبية، وذلك، في جملة أمور، عن طريق عمل الفريق الدائم المعنـــي بالمواد التركيبية والبديلة التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء، مما يتيح مجالا لزيـادة الانتاج والتجهيز الصناعي في البلدان النامية؛

(ع) ضرورة توجيه قدر متزايد من الانفاق العالمي على اعمال البحث الى انماء التكنولوجيا المناسبة ذات المنفعة المباشرة للبلدان الناميـة.

رابعا - البلدان الأقل نموا، والبلـــدان النامية غير الساحلية والجزريـــة

٦٢ - تطرح البلدان الاقل نمو، والبلدان النامية غير الساحلية، والجزرية عددا مـــن المشاكل التي تتطلب اجراءات خاصة اذا ما أريد لهذه البلدان أن تبلغ مستوى مقبولا من الانماء الاقتصادى. وبالاشارة الى قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (دا - ٦) وقرارها ٣٢٠٢ (دا - ٦) بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد، فلا بد للتصنيـــع في هذه البلدان من أن يتم بسرعـة تزيد عن المتوسط. لذلك، تعتبر التدابير المشتركـــة

والاجراءات الخاصة المتعلقة بالمساعدة المقدمة من البلدان الاخرى والمنظمات الدولية ضرورية لتعبئة حجم أكبر من الموارد للتمكين من الشروع في مشاريع ابتكارية في هذه البلدان ، ووضع قاعدة سليمة للنهوض بالتصنيع فيها ، وذلك عن طريق المشروعات والتدابير التي تشمل مايلي :

(أ) تدابير محددة وعاجلة لتوفير الظروف الضرورية اللازمة للتصنيع وهي : المقومات الهيكلية ، وحصر الموارد الطبيعية ، والمساعدات المالية والفنية المطلوبة لاستغلال هذه الموارد ؛

(ب) انشاء وتمويل مناطق صناعية كاملة ومصانع نموذجية تقوم ، ماأمكن ، على استغلال الموارد المحلية المتاحة ؛

(ج) انشاء وحدات انتاجية متكاملة مثل مصانع الآلات الزراعية ، والصناعات الهندسية المناسبة ، وخدمات التصليح والصيانة ؛

(د) تنفيذ سياسة زراعية مناسبة ، بوصفها قاعدة ضرورية لتعزيز المشاريع الانمائية الريفية المتكاملة ، بما في ذلك انشاء وحدات انتاجية صغيرة لسد احتياجات السوق المحلية ومتطلبات التصدير على السواء ؛

(هـ) تطوير الحرف والصناعات المنزلية والفنون اليدوية ؛

(و) المساعدة في اجراء الدراسات المنهجية للامكانيات الصناعية لهذه البلدان ؛

(ز) الاختبار والانشاء السريعين للمقومات الهيكلية التي تتيح تسخير الموارد المائية واستغلالها استغلالا تاما ، وانشاء الصناعات الزراعية ، مع التركيز بصفة خاصة على البلدان المتأثرة بالجفاف ؛

(ح) المعاملة التفضيلية ، ضمن اطار الاتفاقيات الدولية ، للمنتجات الصناعية والسلع المجهزة الصادرة من هذه البلدان ، وكذلك انشاء المشاريع والمؤسسات المشتركة في اطار التعاون الاقليمي ؛

(ط) تقديم عون ومساعدة خاصين للبلدان النامية الاقل نموا ، وغير الساحلية ، والجزرية ، في انشاء وتطوير الوسائل اللازمة للنقل والمواصلات ؛

(ى) التدابير العاجلة لرفع المقدرات الاستيرادية والتصديرية للبلدان الاقل نموا ، وللمساعدة في التغلب على العوائق الناشئة عن الوضع الجغرافي السلبي للبلدان غير الساحلية ، وخاصة فيما يتعلق بنفقات النقل والعبور الاضافية التي تتكبدها هذه البلدان ؛

(ك) وجوب تقديم مساعدات فنية ومالية واضافية مناسبة لهذه البلدان عن طريق الوسائل الثنائية والمتعددة الاطراف مع اعفائها ، حيثما يقتضي الامر ، من شروط تقديم مساهمة مناظرة ، وذلك علاوة على مساعدات ذات اولوية تقدمها ، في كافة المجالات ، منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي وغيرها من المنظمات الدولية ، للتعجيل بعملية التصنيع فيها ، وفقا لسياساتها القومية وخططها الانمائية.

خامسا ـ الترتيبات النظمية

٦٣ ـ لابد من أن يمكن التوزيع الجديد للنشاطات الصناعية ، الذى يتوخاه النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، جميع البلدان النامية من التصنيع ومن الحصول على الاداة الفعالة لتحقيق أمانيها من داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة .

٦٤ ـ ولابد للقيام بعملية التصنيع من أن تتم بطريقة تؤدى الى تعزيز الانماء الشامل المنسجم لجميع البلدان التي تؤلف المجتمع الدولي .

٦٥ ـ (أ) وعليه ، فسيشكل تقرير اللجنة المخصصة لشؤون الاستراتيجية طويلة الاجل لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، والقرارات المتخذة في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، والاعلان وخطة العمل الحاليان ، القاعدة التي يحدد على أساسها دور ونشاطات منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ؛

(ب) وينبغي أن تلعب منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي دورا مركزيا في تنفيذ الاعلان وخطة العمل ، وذلك ببدء وتنسيق النشاطات ، في داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، التي ترمي الى تحقيق الاهداف الواردة في الاعلان والخطة المشار اليهما فيما يدخل منها في اختصاص المنظمة . وبالاضافة الى ذلك ، تضطلع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي بدور حاسم في تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، والمتخذين في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، وذلك بالقدر الذى يتناولان به مسألة الانماء الصناعي . وفي سبيل هذه الغاية ، يحتاج الامر الى توسيع نطاق ووظائف منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي وتعزيز اجهزتها التنظيمية .

٦٦ ـ ومن أجل تحقيق الاهداف الآنفة الذكر ، فلا ينبغي على منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي أن تكثف وتوسع النشاطات التنفيذية والدراسات ذات الطابع العملي وبرامج البحث في مجال الانماء الصناعي التي تضطلع بها الان فحسب ، وانما ينبغي عليها كذلك أن تضيف الى نشاطاتها نظاما للمشاورات المستمرة على الصعيد العالمي والاقليمي والقطاعي ، وفاء بالاهداف الواردة في الفقرة ٦١ (د) أعلاه . لذلك ، فلابد من أن تكون منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي مستعدة لتكون منتدى للتفاوض بشأن اتفاقات في مجال الصناعة تبرم ، فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وفيما بين البلدان النامية نفسها ، وذلك بناء على طلب البلدان المعنية .

٦٧ ـ ومن أجل اعطاء عملية التصنيع في البلدان النامية محتوى متماسكا ، فلابد من اجراء الدراسات اللازمة ووضع الاجراءات المحددة في مختلف قطاعات الصناعة ، ايلاء اهتمام خاص للقطاعات ذات الاولوية . وبالتالي ، فلابد أن ينعكس هذا النهج في الهيكل التنظيمي لأمانة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وفي لجان مجلس الانماء الصناعي الذى قد ينشأ لهذا الغرض ، وفي الدراسة الاستعراضية التي ستجرى على المستوى الوزارى في المؤتمر العام المزمع انشاؤه ، على أساس دائم ، لهذا الغرض أيضا .

٦٨ - وحتى يتسنى لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ان تكثف وتوسع نشاطاتها على النحو المبين أعلاه ، وأن تلعب الدور التنسيقي المركزى ، داخل مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، وان تضاعف من قدرتها على بذل المساعدة للبلدان النامية بأفضل الطرق فعالية ، فان من الضرورى زيادة وتوسيع وظائف المنظمة واستقلالها الذاتي الى حد كبير ، وتزويدها بالموارد اللازمة لهذا الغرض .

٦٩ - ومن أجل هذا ، يوصي المؤتمر الجمعية العامة للامم المتحدة بتحويل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة . وفي سبيل ذلك ، يرجو من الامين العام أن يقدم ، بالتشاور مع المدير التنفيذى لمنظمة الامم للانماء الصناعي ، الى الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، وعن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، مشروع نظام أساسي لوكالة متخصصة للانماء الصناعي .

٧٠ - فاذا قررت الجمعية العامة للامم المتحدة في الدورة الاستثنائية السابعة تحويل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة ، فيجب ان يشتمل مشروع النظام الاساسي لهذه الوكالة ، في جملة أمور ، على مايأتي :

(أ) مجلس الانماء الصناعي

'١' الوظائف

يكون مجلس الانماء الصناعي مسؤولا ، علاوة على الوظائف المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د - ٢١) ، المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ ، عن تنفيذ قرارات المؤتمر العام ، وعن دراسة واقرار برنامج وميزانية منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ؛

'٢' العضوية

لابد من زيادة تمثيل البلدان النامية في مجلس الانماء الصناعي ؛

'٣' الهيئات الفرعية

لمساعدة المجلس على دراسة برنامج وميزانية فترة السنتين لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وعلى دراسة المسائل الاخرى المتصلة بالمنظمة ، يجوز انشاء لجنة لشؤون البرنامج والميزانية . كما يجوز للمجلس أيضا انشاء لجان فنية أخرى ، اذا ما رأى ذلك ضروريا .

(ب) الأمانة

ينبغي زيادة عدد الموظفين من البلدان النامية ، في كل من أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، وأفرقة الخبراء الاستشاريين التي تقوم باسداء النصح لهذه الأمانة ، وذلك

ضمن حدود العدد المستصوب للتوزيع الجغرافي العادل الذي يحدده مجلس الانماء الصناعي ومع استيفاء أعلى مستويات الكفاية والكفاءة والاستقامة .

(ج) المؤتمر العام

ضرورة جعل المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي احدى الدعائم الثابتة للمنظمة ، وذلك تمكينا للمعنيين بالأمر من اجراء المشاورات الدولية الدورية العالية المستوى بشأن التعاون الدولي من أجل الانماء الصناعي للبلدان النامية ، وبشأن النواحي الأخرى المتعلقة بالصناعة . فينبغي أن يدعى المؤتمر العام للانعقاد مرة كل أربع سنوات ، وأن يحدد المؤتمر في كل دورة من دوراته ، تاريخ ومكان انعقاد الدورة التالية لها . وينبغي أن تشتمل وظائف المؤتمر العام ، في جملة أمور ، على مايأتي :

'١' استعراض التقدم المحرز في مجال تنفيذ الاعلان وخطة العمل الحاليين ؛

'٢' اختبار الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة نصيب البلدان النامية في الانتاج الصناعي العالمي ؛

'٣' اصدار التوصيات ، الى الحكومات الاعضاء ، بشأن السياسات والاجراءات التي من شأنها تيسير التعاون فيما بين الأمم في المسائل المتعلقة بالانماء الصناعي لصالح البلدان النامية ؛

'٤' العمل كأداة للتنسيق توفر الاهتمام الشامل المتكامل والمتواصل من أجل التنسيق والمتابعة الناجحين لسياسات كافة الوكالات في أسرة الامم المتحدة ازاء الانتاج الصناعي والتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، وماالى ذلك من المسائل المتصلة بالموضوع ؛

'٥' استعراض المشاكل الرئيسية وقضايا السياسة التي تؤثر على الحالة الصناعية العالمية ، والخطوات المقترحة من قبل الحكومات ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ، وماليها ، لحل المشاكل والقضايا المشار اليها ؛

'٦' تلقي التقارير واقامة الاتصالات المتعلقة بالوظائف المذكورة أعلاه ، وذلك عن طريق أمانة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ؛

'٧' استعراض فعالية الترتيبات المؤسسية لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، واتخاذ القرارات المناسبة بشأن المزيد من التعزيز للأجهزة التنظيمية .

٧١ - والى أن يتم بالفعل تحويل منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة ، يطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

أن يضعا ترتيبات مؤقتة بشأن المزيد من الاستقلال الذاتي لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي . ويرجى من المدير التنفيذى أن يبلغ مجلس الانماء الصناعي بشأن هذه الترتيبات .

صندوق الانماء الصناعي

٧٢ - يعتبر انشاء صندوق للانماء الصناعي أمرا بالغ الاهمية لزيادة موارد منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي وتعزيز استقلالها الذاتي وقدرتها على مواجهة احتياجات البلدان النامية بصورة سريعة ومرنة . وينبغي انشاء الصندوق عن طريق التبرعات الطوعية المقدمة لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، كما تدمج التبرعات الطوعية القائمة تحت سلطة المنظمة في الصندوق الجديد كجزء منه . ويقوم مجلس الانماء الصناعي بتحديد الاختصاصات والقواعد المتعلقة بطريقة عمل الصندوق وادارته ، آخذا في الاعتبار التام تقرير الامين العام للامم المتحدة الوارد في الوثيقة (A/9792) . وينبغي أن تتسم هذه الاختصاصات والقواعد بالمرونة الكافية ، حتى يتسنى بذلك زيادة احتمال الحصول على مزيد من التبرعات الطوعية .

٧٣ - ويجب أن يمكن صندوق الانماء الصناعي منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي من القيام، على وجه الخصوص ، بما يأتي :

' ١ ' الاسهام في تنفيذ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، واللذين اعتمدا في الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة ، بالقدر الذى يتناولان به مسألة الانماء الصناعي ؛

' ٢ ' تنفيذ توصيات اللجنة المخصصة لشؤون الاستراتيجية طويلة الاجل لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ؛

' ٣ ' تنفيذ المشروعات الميدانية ، ولاسيما تلك التي لاتتسم بطابع تقليدى ، مع الاهتمام الخاص باحتياجات البلدان الأقل نموا بين البلدان النامية ، والبلدان غير الساحلية ، والبلدان النامية الجزرية ؛

' ٤ ' مضاعفة نشاطاتها في تطوير ونقل التكنولوجيا ؛

' ٥ ' تكثيف برامجها المستهدفة اقامة التعاون أو تكثيفه ، فيما بين البلدان النامية ، وفيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ؛

' ٦ ' تعزيز نشاطاتها التشجيعية .

العلاقات مع منظمات مجموعة الأمم المتحدة

٧٤ - يجب أن تضطلع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، بوصفها وكالة تنفيذية ، بالمسؤولية الأساسية في مجال الانماء الصناعي . ومن أجل ذلك ، ينبغي عليها اجراء المشاورات

مع برنامج الامم المتحدة الانمائي بهدف محدد هو ضمان استحواذها على النصيب الأكبر من مشروعات برنامج الامم المتحدة الانمائي في مجال الصناعة ، استنادا الى الدور المركزى للمنظمة في هذا المجال .

٧٥ - وحتى تتمكن منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي من الوفاء ، على نحو فعال ، بدورها التنسيقي المركزى في مجال الانماء الصناعي ، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، فلابد للمنظمة من اجراء المشاورات مع الامم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات المتصلة بالانماء الصناعي . ولهذا الغرض ، ينبغي انشاء لجنة استشارية مؤلفة من ممثلين لأمانة الأمم المتحدة وأمانات منظمات مجموعة الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ، تتولى رئاستها منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي .

سادسا - ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

٧٦ - تشدد البلدان المجتمعة هنا على الحاجة الى أن يلتزم المجتمع الدولي التزاما تاما بالمبادئ الواردة في ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، كى يصبح بذلك أداة فعالة من أجل اقامة نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية يقوم على الانصاف ، والمساواة ، والسيادة ، وترابط مصالح البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

الاجراء الذى اتخذه المؤتمر

٢٥١- قدّم الرئيس الى المؤتمر ، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، مشروع الاعلان وخطة العمل بنصهما الوارد في الوثيقة ID/CONF.3/30 ، ودعا المؤتمر الى اعتماد الوثيقة باتفاق الرأى ، ملاحظا أن بوسع كل وفد التعبير فيما بعد عن تحفظاته بشأن أى من الأحكام الواردة فيها .

٢٥٢- وتلا مقرر المؤتمر عدة تصحيحات تعكس اتفاق الرأى الذى تم التوصل اليه في اللجنة غير الرسمية برعاية رئيس المؤتمر . كما صحح المقرر عددا من الأخطاء المطبعية واسترعى انتباه الوفود الى تباينات واغفالات معينة في ترجمات الوثيقة .

٢٥٣- أعلنت أمانة المؤتمر أن وفودا معينة قد طلبت اجراء تصويت مستقل على عدد من الفقرات.

٢٥٤- أيّدت عدة وفود اقتراح الرئيس باقرار الاعلان وخطة العمل باتفاق الرأى ، وناشدوا كافة الوفود الموافقة على الاتفاق العام في الرأى الذى برز بشأن الوثيقة المعنية .

٢٥٥- ردت بعض الوفود التي كانت قد طلبت اجراء تصويت مستقل على فقرات معينة أن طلباتها لا تعكس روح مواجهة ، نظرا لأنها لا تقترح ادخال تعديلات على الفقرات المعنية ، ولا تنوى اثارة مناقشة ؛ ولكن لابدّ لاجماع الرأى ، كي يكون ذا معنى ، من أن يكون حقيقيا ، وليس وسيلة لتغطية الاختلافات في الرأى . وذكر أحد تلك الوفود أنه يأسف لاضطراره الى طلب اجراء اقتراعات مستقلة ، غير أنه أشار الى قيامه بتخفيض عدد الفقرات والفقرات الفرعية ، التي كان يرغب في أن يجرى تصويت مستقل عليها ، من ٢٩ الى ٢ .

٢٥٦- وتحدث ممثل زائير بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، فذكر أنه لن يعارض اجراء تصويت مستقل على الفقرات المعنية ، وذلك من أجل الوصول الى حل مقبول لدى الجميع . غير أنه طلب اجراء عمليات التصويت كلها بنداء الأسماء .

٢٥٧- اقترح ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية بأن تقدم التحفظات كتابيا بغية تدوينها في المحضر .

٢٥٨- واتفق على ذلك .

التصويت المستقل على الفقرات

الفقرة ١٩

التصويت

٢٥٩- طلب ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية اجراء تصويت على الفقرة ١٩ . وأقرّ المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، الفقرة ١٩ ، بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٦ وامتناع ١٣ عن التصويت وذلك في تصويت بنداء الأسماء . وجاء التصويت على النحو التالي :

مؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، اسرائيل ، أفغانستان ، اكوادور ، البانيا ، اندونيسيا ، اوروغواى ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، السنغال ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، منغوليا ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

معارضون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، كندا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

ممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، ايرلندا ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، النرويج ، النمسا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هولندا .

تعليل التصويت

٢٦٠- قدم تعليلا للتصويت الذى أجرى على الفقرة ١٩ ممثلو كل من استراليا ، المانيا (جمهورية- الاتحادية) ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا

العظمى وايرلندا الشمالية) ، النرويج ، النمسا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان . وهذه التعليلات موجودة في الوثيقة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 .

الفقرة ٣٢

التصويت

٢٦١- طلب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية اجراء تصويت على الفقرة ٣٢ . وأقرّ المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، الفقرة ٣٢ ، بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل ١٠ وامتناع ١١ عن التصويت ، وقد جرى التصويت بنداء الأسماء ، على النحو التالي :

مؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، أفغانستان ، اكوادور ، البانيا ، اندونيسيا ، اوروغواى ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، السنغال ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، منغوليا ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

معارضون : المانيا (جمهورية - الاتحاديه) ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

ممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ايرلندا ، البرتغال ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا .

تعليل التصويت

٢٦٢- قدم تعليلا للتصويت الذى أجرى على الفقرة ٣٢ ممثلو كل من المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلجيكا ، تشيكوسلوفاكيا (بالنيابة أيضا عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا) ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان . وهذه التعليلات موجودة في الوثيقة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 .

الفقرة ٣٣

التصويت

٢٦٣- طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية اجراء تصويت على الفقرة ٣٣ . وأقر المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، الفقرة ٣٣ ، بأغلبية ٧٢ صوتا مقابل ٥ وامتناع ١٤ عن التصويت ، وقد جرى التصويت بنداء الأسماء على النحو التالي :

مؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سري لانكا ، السلفادور ، السنغال ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، منغوليا ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

معارضون : اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بلجيكا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية .

ممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، ايطاليا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان .

تعليل التصويت

٢٦٤- قدم تعليلا للتصويت الذي اجري على الفقرة ٣٣ ممثلو كل من المانيا (جمهورية -

الاتحادية) ، البرازيل ، بلجيكا ، تشيكوسلوفاكيا ، (بالنيابة أيضا عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا) ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية . وهذه التعديلات موجودة في الوثيقة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 .

الفقرة ٤٧

التصويت

٢٦٥- طلب ممثل جمهورية المانيا الاتحادية اجراء تصويت على الفقرة ٤٧ . وأقر المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، الفقرة ٤٧ ، بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل ٨ وامتناع ١٢ عن التصويت . وقد جرى التصويت بنداء الأسماء على النحو التالي :

مؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، اندونيسيا ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، السنغال ، السويد ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، منغوليا ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

معارضون : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ، سويسرا ، فرنسا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

ممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ايرلندا ، البرتغال ، الدانمرك ، فنلندا ، كندا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا .

تعليل التصويت

٢٦٦- قدم تعليلا للتصويت الذى أجرى على الفقرة ٤٧ ممثلو كل من استراليا ، المانيا (جمهورية- الاتحادية) ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان . وهذه التعليلات موجودة في الوثيقة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 .

الفقرة ٥٩ (ط)

التصويت

٢٦٧- طلب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية اجراء تصويت على الفقرة ٥٩ (ط) . وأقر المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، الفقرة ٥٩ (ط) ، بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٦ عن التصويت . وقد أجرى التصويت بنداء الأسماء على النحو التالي :

مؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، استراليا ، أفغانستان ، اكوادور ، البانيا ، اندونيسيا ، اوروغواى ، ايران ، ايرلندا ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، السنغال ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، منغوليا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، يوغوسلافيا .

ممتنعون : اسبانيا ، اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ،

كندا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ،النرويج ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

تعليل التصويت

٢٦٨- قدم تعليلا للتصويت الذى أجرى على الفقرة ٥٩ (ط) ممثلو كل من الدانمرك ، السويد ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، النرويج ، النمسا ، الولايات المتحدة الامريكية ، وهذه التعليلات موجودة في الوثيقة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 .

الفقرة ٥٩ (ى)

التصويت

٢٦٩- طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية اجراء تصويت على الفقرة ٥٩ (ى) . وأقر المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، الفقرة ٥٩ (ى) ، بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل ٤ وامتناع ٣ عن التصويت ، وقد جرى التصويت بنداء الأسماء على النحو التالي :

مؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اسبانيا ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، اندونيسيا ، اوروغواى ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، السنغال ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، منغوليا ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، يوغوسلافيا .

معارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، المملكة المتحدة (ليريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

ممتنعون : استراليا ، فنلندا ، كندا .

تعليل التصويت

٢٧٠ - قدم تعليلا للتصويت الذى أجرى على الفقرة ٩ ٥ (ى) ممثلو كل من المانيا (جمهورية - الاتحادية)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان. وهذه التعليلات موجودة في الوثيقة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1.

الفقرة ٦٠ (هـ)

التصويت

٢٧١ - طلب ممثل اليابان اجراء تصويت على الفقرة ٦٠ (هـ). وأقر المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي، في جلسته العامة الثامنة عشرة، الفقرة ٦٠ (هـ)، بأغلبية ٧٣ صوتا مقابل ٤ وامتناع ١٢ عن التصويت. وقد جرى التصويت بنداء الأسماء على النحو التالي:

مؤيدون: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الارجنتين، افغانستان، اكوادور، البانيا، اندونيسيا، اوروغواى، ايران، ايرلندا، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بوروندى، بولندا، بوليفيا، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشيكوسلوفاكيا، توغو، جامايكا، الجزائر، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية الديمقراطية الالمانية، الجمهورية العربية الليبية، جمهورية فيتنام، جمهورية الكاميرون المتحدة، رواندا، رومانيا، زائير، ساحل العاج، سرى لانكا، السلفادور، السنغال، السويد، شيلي، الصومال، الصين، العراق، عمان، غيانا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فولتا العليا، قطر، الكرسي الرسولي، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، كينيا، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، منغوليا، نيبال، النيجر، نيجيريا، الهند، هنغاريا، هولندا، يوغوسلافيا.

معارضون: المانيا (جمهورية - الاتحادية)، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)، الولايات المتحدة الامريكية، اليابان.

ممتنعون: اسبانيا، استراليا، اسرائيل، ايطاليا، بلجيكا، الدانمرك، سويسرا، فنلندا، كندا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا.

تعليل التصويت

٢٧٢ - قدم تعليلا للتصويت الذى أجرى على الفقرة ٦٠ (هـ) ممثلو كل من استراليا، المانيا

(جمهورية ـ الاتحادية) ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان . وهذه التعليلات موجودة في الوثيقة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 .

الفقرة ٦٠ (و)

التصويت

٢٧٣ـ طلب ممثل جمهورية المانيا الاتحادية اجراء تصويت على الفقرة ٦٠ (و) . وأقر المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، الفقرة ٦٠ (و) ، بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل ٥ وامتناع ٩ عن التصويت . وقد جرى التصويت بنداء الأسماء على النحو التالي :

مؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اسرائيل ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، اندونيسيا ، اوروغواى ، ايران ، ايرلندا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، السنغال ، السويد ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، منغوليا ، النرويج ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، يوغوسلافيا .

معارضون : المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، ايطاليا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

ممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، بلجيكا ، الدانمرك ، سويسرا ، فنلندا ، كندا ، النمسا ، نيوزيلندا .

تعليل التصويت

٢٧٤ـ قدم تعليلا للتصويت الذى أجرى على الفقرة ٦٠ (و) ممثلو كل من استراليا ، المانيا

(جمهورية ـ الاتحادية) ، الدانمرك ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، النمسا ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان . وهذه التعليلات موجودة في الوثيقة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 .

الفقرة ٦١ (هـ)

التصويت

٢٧٥ـ طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية اجراء تصويت على الفقرة ٦١ (هـ) . وأقر المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، الفقرة ٦١ (هـ) ، بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٦ عن التصويت . وقد جرى التصويت بنداء الأسماء على النحو التالي :

مؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، اندونيسيا ، اوروغواى ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، يوغوسلافيا .

ممتنعون : اسرائيل ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، فنلندا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية اليابان .

تعليل التصويت

٢٧٦ـ قدم تعليلا للتصويت الذى أجرى على الفقرة ٦١ (هـ) ممثلا كل من المانيا (جمهورية ـ

الاتحادية) ، والولايات المتحدة الامريكية . وهذان التعليلان موجـــودان فـــي الوثيقـــة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 .

الفقرة ٧٦

التصويـــت

٢٧٧- طلب ممثل الولايات المتحدة الامريكية اجراء تصويت على الفقرة ٧٦ . وأقر المؤتمر العـــام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، الفقرة ٧٦ ، بأغلبية ٧٠ صوتا مقابل ٢ وامتناع ١٧ عن التصويت . وقد جرى التصويـــت بنـــداء الأسمـــاء علـــى النحـــو التالـــي :

مؤيـــدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، اندونيسيا ، اوروغواى ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، البرتغـــال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلنـــــد ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائـــــر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكيـــــة السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهوريـــة الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحـــــل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، السنغال ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غيانا ، غينيا ، الفلبين ، فنزويلا ، فولتا العليا ، قطـــر ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كينيا ، مالي ، ماليزيـــا ، مدغشقر ، مصـــر ، المغرب ، المكسيك ، منغوليا ، نيبال ، النيجـــــر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

معارضون : المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، الولايات المتحدة الامريكية .

ممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، الدانمـــرك ، السويد ، سويسرا ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، المملكة المتحدة (لبريطانيـــا العظمى وايرلندا الشمالية) ، النرويج ، النمسا ، هولندا ، اليابان .

تعليل التصويت

٢٧٨- قدم تعليلا للتصويت الذى اجرى على الفقرة ٧٦ ممثلو كل من المانيا (جمهوريـــــة ـ الاتحادية) ، البرازيل ، بلجيكا ، الدانمرك ، السويد ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، النرويج ، النمسا ، هولندا ، الولايات المتحـــدة الامريكية . وهـــــذه التعليلات موجودة في الوثيقة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 .

الاعلان وخطة العمل ككل

التصويت

٢٧٩- ثم انتقل الرئيس الى طرح الاعلان وخطة العمل في مجملها للتصويت . وأقر المؤتمر، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ . الاعلان وخطة العمل للانماء والتعاون الصناعي في مجملهما بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ١ وامتناع ٧ عن التصويت . وقد جرى التصويت بنداء الاسماء على النحو التالي :

مؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، البانيا ، اندونيسيا ، اوروغواي ، ايران ، ايرلندا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بوروندي ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، جامايكا ، الجزائر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية فيتنام ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية كوريا ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سري لانكا ، السلفادور ، السنغال ، السويد ، سويسرا ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قطر ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، كينيا ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، منغوليا ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هنغاريا ، هولندا ، يوغوسلافيا .

معارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

ممتنعون : اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ، كندا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، اليابان .

تسمية الوثيقة

٢٨٠- فور اقرار المؤتمر للاعلان وخطة العمل في مجملهما ، اقترح ممثل الفلبين بأن تعنون الوثيقة رسميا ، تكريما للبلد المضيف ، " اعلان ليما وخطة العمل للانماء والتعاون الصناعي " .

٢٨١- وأقر الاقتراح باتفاق الآراء دون تصويت .

تعليل التصويت

٢٨٢- قدم تعليلا للتصويت الذى أجرى على اعلان ليما وخطة العمل في مجملهما مثلو كل من : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، اسرائيل ، ايطاليا ، بلجيكا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا (بالنيابة أيضا عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا) ، الدانمرك ، فنلندا ، الكرسي الرسولي ، كندا ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان . وهذه التعليلات موجودة في الوثيقتين ID/CONF.3/SR.18 ، و ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 .

تعليقات على فقرات محددة
لم تطرح لتصويت مستقل

٢٨٣- كما قدم عدد من الوفود تعليلات للتصويت على فقرات مختلفة ، ضمن اعلان ليما وخطة العمل ، وهي فقرات لم تطرح لتصويت مستقل . اما الفقرات والوفود المعنية فهي كما يلي :

الفقرة ٥	- المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ٧	- البرازيل
الفقرة ٩	- المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ١٠	- المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ١١	- المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ١٧	- استراليا ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان
الفقرة ١٨	- الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ٢٥	- الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ٢٦	- المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية

الفقرة ٢٧	ـ المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ،
الفقرة ٢٨	ـ استراليا
الفقرة ٢٩	ـ المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الفقرة ٣٤	ـ المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الفقرة ٤٠	ـ استراليا ، المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، السويد ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ٤٢	ـ استراليا ، الولايات المتحدة الامريكية
الفقرتان ٤٣و٤٤	ـ استراليا
الفقرة ٤٦	ـ الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ٤٨	ـ المانيا (جمهورية ـ الاتحادية) ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان
الفقرة ٥٣	ـ الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ٥٦	ـ اليابان
الفقرة ٥٩ (أ)	ـ المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الفقرة ٥٩ (ج)	ـ استراليا
الفقرة ٥٩ (د)	ـ استراليا ، الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ٥٩ (هـ)	ـ استراليا
الفقرتان ٥٩ (ز) و (ح)	ـ الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ٦٠ (ح)	ـ الولايات المتحدة الامريكية
الفقرتان ٦١ (ب) و(ج)	ـ استراليا
الفقرة ٦١ (د)	ـ المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، النرويج ، الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ٦١ (ز)	ـ المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الفقرة ٦١ (ح)	ـ السويد

الفقرة ٦١ (ط)	- المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الفقرة ٦١ (م)	- اليابان
الفقرة ٦٢	- الولايات المتحدة الامريكية
الفصل الخامس في مجمله (الفقرات ٦٣ - ٧٥)	- ايطاليا
الفقرة ٦٣	- الولايات المتحدة الامريكية
الفقرة ٦٦	- المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الفقرة ٦٩	- اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، استراليا ، تشيكوسلوفاكيا (بالنيابة أيضا عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا) ، الدانمرك ، السويد ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، نيوزيلندا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان
الفقرة ٧٢	- الدانمرك ، السويد ، المملكة المتحدة (لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ، النرويج
الفقرة ٧٣ (٣)	- الولايات المتحدة الامريكية

وهذه التعليلات موجودة في الوثيقة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 .

٥ - القرارات والمقررات

القرارات

قرار بانشاء جهاز نظمي خاص ، في اطار منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، لمعالجة المشاكل الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية

٢٨٤ - في الجلسة العامة الخامسة عشرة للمؤتمر ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ تحدث ممثل زائير بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، فقدم مشروع قرار (ID/CONF.3/L.6/Rev.1) بانشاء جهاز نظمي خاص ، في اطار منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، لمعالجة المشاكل الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، تقدمت به كل من مجموعة الـ ٧٧ ورومانيا .

٢٨٥ - نظر المؤتمر في جلسته العامة السابعة عشرة ، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ ، في التعديلات على نص مشروع القرار (ID/CONF.3/L.15) ، التي تقدم بها الرئيس على ضوء مناقشات اللجنة الرياسية غير الرسمية .

٢٨٦ - وذكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن وفده يقر بأنه عندما تكون احدى البلدان النامية من بين أقل البلدان نموا وعندما تكون في نفس الوقت بلدا غير ساحلي أو جزيرة ، فانه يمكن القول ، كما جاء في مشروع القرار ، بأن هذا البلد يعاني من " حرمان مزدوج " . غير أن الموقف الثابت للولايات المتحدة الأمريكية هو أنه لا ينبغي انتقاء بعض البلدان للمعاملة الخاصة بناء على موقعها الجغرافي فقط ؛ وأن أي تدابير خاصة أو ترتيبات تفضيلية ينبغي أن تحدد عن طريق تحليل الاحتياجات الذاتية والحالة في كل بلد . وقال ان الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد بحزم مفهوم المساعدة الخاصة لأقل البلدان نموا ، وأنها تقر بأن الوضع الجغرافي للبلد يكون في بعض الحالات عاملا هاما ينبغي أخذه بالاعتبار . وبما أن آراء وفده لم تلق قبولا عند نقاش مشروع القرار ، فان وفد الولايات المتحدة ليس في وضع يمكنه من تأييد الاقتراحات المحددة ، بانشاء جهاز نظمي خاص في منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، الواردة في القرار ؛ ونظرا لما سبق ذكره ، فان وفد الولايات المتحدة مع الأسف ، ليس في موقف يمكنه من تأييد القرار .

٢٨٧ - اعتمد المؤتمر مشروع القرار بصيغته التي قدمه بها الرئيس ، بدون تصويت ، في جلسته العامة السابعة عشرة ، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ . وفيما يلي نص القرار المعتمد (ID/CONF.3/RES.1) :

" ان المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ،

" اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ والخاص بالاستراتيجية الانمائية الدولية في عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ،

" واذ يأخذ في الاعتبار المبادىء والمقاصد الواردة في قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ،

" واذ يشير الى أن الجمعية العامة قد حثت منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في قرارها ٢٧٦٨ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ ، وقرارها ٣٢١٤ (د - ٢٩) المؤرخ في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، حيث تم الاعتراف بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا ، على أن تنظر في تقديم مساعدات يغلب عليها الطابع العملي وتتناسب مع الاحتياجات الخاصة لهذه البلدان ،

" واذ يقر بأن البلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، كنتيجة للنواقص التي يفرضها وضعها الجغرافي الخاص ، تعاني من حرمان مزدوج يتمثل في اجتماع التخلف مع المعوقات الناتجة عن وضعها غير الساحلي أو المكتنف بالبحر ،

" واذ يلحظ أن لهذا الوضع غير المواتي تأثيرات تضع قيودا كبيرة على المجهودات التي تقوم بها هذه البلدان لكي تتطور ولكي تؤمن تقدم شعوبها من جميع النواحي ،

" واذ يرى أن التدابير التقليدية من أجل التصنيع ، التي يمكن تطبيقها في بلدان نامية أخرى ، قد لا تكون بالضرورة هي التدابير المثلى بالنسبة لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية والجزرية وأن ايجاد مناهج جديدة مبتكرة وخاصة هو أمر ضروري ،

" واذ يدرك الحاجة الملحة لدى أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية لتلقي عون أكثر فعالية من منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، لمساعدتها على التغلب على المشاكل المحددة التي تواجهها في مجهوداتها نحو التصنيع ،

" ١ - يعلن بأن هناك حاجة لأن يتم بأسرع وقت ممكن ، انشاء الجهاز المناسب في اطار منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي بناء على الاعلان وخطة العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، بشأن اشكال جديدة وأكثر فعالية وعملية ، في اطار صلاحيات منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، للمساعدة التقنية والاقتصادية التي تحتاج اليها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية ، لتكون جزءا مكملا لمجهوداتها الذاتية نحو الاسراع في التصنيع بهدف الحصول على قسط أكثر انصافا في النشاط الصناعي ، يكون كافيا لرفع مستوى معيشة شعوبها في اطار النظام الاقتصادى الدولي الجديد في مجال التصنيع ؛

" ٢ - ويعلن أيضا أن مثل هذا الجهاز ينبغي أن يشكل جزءا مكملا من أى تركيب نظمي أو وظيفي جديد لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ؛

" ٣ - ويرجو الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة

للانماء الصناعي أن يتابعا اتخاذ التدابير الضرورية لانشاء وحدة تنفيذية في اطار الهيكل الاداري لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي من أجل تحقيق الأغراض المشار اليها في القرار الحالي".

قرار بشأن اختيار التقنية الصناعية المناسبة

٢٨٨ - في الجلسة العامة الخامسة عشرة للمؤتمر المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، قدم ممثل هولندا مشروع قرار (ID/CONF.3/L.10) ، بشأن اختيار التقنية الصناعية المناسبة ، تقدم به ممثلو كل من أسبانيا واستراليا واندونيسيا وايرلندا وايطاليا وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وكندا والنمسا ونيوزيلندا وهولندا ويوغوسلافيا .

٢٨٩ - وركز ممثل هولندا على الأهمية التي تعلقها مختلف الوفود المشتركة في تقديم مشروع القرار على مسألة توفير تقنية صناعية مناسبة للأقطار النامية . وأعلن أنه ، اذا ما تم اعتماد القرار بالاجماع في المؤتمر ، فان حكومته مستعدة لتسهم اسهاما كبيرا في برنامج العمل لتعزيز انشاء ونقل واستخدام التقنية الصناعية المناسبة في الأقطار النامية .

٢٩٠ - وتحدث ممثل زائير ، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ فأعرب عن تأييد مجموعته المطلق لمشروع القرار . كذلك أعرب ممثل السنغال عن تأييده التام لمشروع القرار ، وطلب أن يضاف اسم بلده الى قائمة مقدمي مشروع القرار . كذلك أعرب ممثل رومانيا عن تأييده المطلق للقرار .

٢٩١ - ونظر المؤتمر في جلسته العامة السابعة عشرة ، المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ ، في التعديلات (ID/CONF.3/L.14) ، على نص مشروع القرار ، التي قدمها الرئيس على ضوء المناقشات التي دارت في اللجنة الرياسية غير الرسمية .

٢٩٢ - واعتمد المؤتمر بالاجماع ، في جلسته العامة السابعة عشرة المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٥ ، مشروع القرار بصيغته التي قدمه بها الرئيس وفيما يلي نص مشروع القرار المعتمد (ID/CONF.3/RES.2) :

" ان المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ،

" اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-إ-٦) وقراراها ٣٢٠٢ (د-إ-٦) المؤرخين في ١ ايار/مايو ١٩٧٤ ، بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، اذ يشير بالذات الى حاجة البلدان النامية للمشاركة في الاستفادة من مكاسب العلم الحديث والتقنية وفي تعزيز نقل التقنية واقامة هيكل للتقنية الوطنية ،

" واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٢١٥٢ (د-٢١) المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ ، والى الدور الرئيسي الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في مجال الانماء الصناعي في اطار مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ،

" واذ يدرك الحاجة الى مساعدة الأقطار النامية ، في اطار خططها وسياساتها الانمائية ، في اختيار الطرق الفنية الملائمة لخلق فرص العمالة . واذ يدرك ضرورة خلق أو تحسين مقدرتها القومية على تقييم الطرق التقنية البديلة من ناحية العمالة والنمو ، وتحسين الأبحاث القومية وتخطيط الأساليب لاستيعاب التقنية المستوردة وتكييفها حسب الظروف المحلية وخلق تقنية محلية تتلاءم مع الظروف في البلدان النامية ،

" واذ يحيط علما بتوصيات لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لتطبيق العلم والتقنية على الانماء (أ) مؤكدا من جديد أهمية اختيار التكنولوجيات المناسبة ومواليا المراعاة الواجبة للظروف الخاصة السائدة في الأقطار النامية ،

" واذ يحيط علما كذلك بالبيان المشترك للرئيسين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ومنظمة العمل الدولية وماجاء فيه من " أن درجة التعاون ، وهي جيدة جدا أصلا ، تتزايد باضطراد " ، وانه لأجل التصنيع السريع ، يجب خلق احتياطي من الموظفين المؤهلين فنيا لانتاج السلع والخدمات في البلدان النامية ، وبذا يصبح من الممكن استيعاب التكنولوجيات الحديثة وخلق مقدرة تكنولوجية قومية محلية ، وهي الشروط الضرورية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي " (ب) ،

" واذ يرى أن بامكان مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، وخاصة منها منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، أن تضطلع بدور هام ذي طابع تنسيقي ، في تمكين الأقطار النامية من حسن اختيار التكنولوجيا الصناعية ،

" ١ - يرجو من المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين للهيئات والوكالات المعنية في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ، وخاصة منها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ومنظمة العمل الدولية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، أن يقوم على وجه السرعة باعداد برنامج عمل محدد وتعاوني لتعزيز خلق ونقل واستخدام التكنولوجيا الصناعية المناسبة في البلدان النامية ، وبالدرجة الأولى تلك المرتبطة بفروع محددة من الصناعة وكذلك بالظروف الاجتماعية ؛ وأن يرفع تقريرا في هذا الشأن يتضمن توصيات حول طرق ووسائل التنفيذ ، الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين عن طريق مجلس الانماء الصناعي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

" ٢ - ويدعو هيئات ووكالات مجموعة الأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية المعنية لتتعاون تعاونا تاما مع المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ؛

(أ) ID/CONF.3/11 .

(ب) ID/CONF.3/24 .

" ٣ - ويدعو الحكومات الأعضاء لتقديم دعمها لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في هذا المجال الهام من مجالات العمل ."

قرار خاص بالجوانب الانسانية للانماء الصناعي :

٢٩٣ - في الجلسة العامة الخامسة عشرة للمؤتمر المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، تحدث ممثل زائير بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، فقدم مشروع القرار (ID/CONF.3/L.12) ، حول الجوانب الانسانية للانماء الصناعي ، المقدم من مجموعة الـ ٧٧ . وعند تقديمه مشروع القرار ركز ممثل زائير على أنه لا ينبغي للمؤتمر أن يغفل الجوانب الانسانية والاجتماعية للانماء الصناعي .

٢٩٤ - وتحدث ممثل بيرو فقال ان الانماء ينبغي أن يكون عملية تحول تركيبي ديناميكية تؤدي الى تغييرات جذرية في العلاقات بين القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كل من البلدان النامية المستقلة . وقال ان الهدف من مثل هذا التحول ينبغي أن يكون خلق مجتمع جديد وعادل يستطيع كل فرد فيه أن ينطلق بقدراته الى غايتها . وقال انه ينبغي النظر الى الانماء الصناعي في هذا الاطار ، وانه لهذه الأسباب ، يؤيد وفد بيرو القرار المقترح .

٢٩٥ - نظر المؤتمر في جلسته العامة الثامنة عشرة المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، في التعديلات التي قدمها الرئيس على نص مشروع القرار . وقد وردت بعض التعديلات في الوثيقة ID/CONF.3/L.13 ؛ أما بعضها الآخر فقد تلاه مراقب اللجنة . وقد عكست التعديلات المناقشات التي جرت داخل اللجنة الرياسية غير الرسمية .

٢٩٦ - اعتمد المؤتمر بالاجماع في جلسته العامة الثامنة عشرة ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، مشروع القرار بصيغته التي قدمه بها الرئيس . وفيما يلي نص القرار كما اعتمد (ID/CONF.3/RES.3) :

" ان المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ،

" اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-إ - ٦) وقراره ٣٢٠٢ (د-إ - ٦) ، المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ بشأن الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

" واذ أولى اهتماما بالغا للاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة ، والذي يعلن أن حق العمل هو حق عالمي بالنسبة لكل فرد وهو حق غير قابل للتصرف ،

" واذ يأخذ بعين الاعتبار أن قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، والذي يتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وبرنامج عمل الجمعية العامة خلال العقد ، يعلن أن هدف

الانماء هو اتاحة المزيد من الفرص لتحسين أحوال معيشة الناس كافة ، وانه من الضروري توزيع الدخل والثروة توزيعا أكثر انصافا لتعزيز العدالة الاجتماعية وكفاءة الانتاج على السواء ، ورفع مستوى العمالة بدرجة محسوسة ،

" واذ يدرك بأن العمل يتميز بقيم جوهرية أرفع مما للعوامل الاقتصادية الأخرى ، ومرجع ذلك أن مصدر العمل هو الانسان نفسه ،

" واذ يرى أن أية عملية تصنيع حقيقية ينبغي أن توجه نحو تحقيق انماء اجتماعي اقتصادي متكامل وقائم بذاته ، وان لكل البلدان مطلق الحق في أن تدخل التغييرات الضرورية التي تهدف الى تحقيق اشتراك شعوبها العادل والفعال في الصناعة وفي المكاسب الناتجة عنها ،

" واذ يدرك أن معوقات الانماء الصناعي لا تتميز بطابع خارجي فحسب وانما لها طابعها الداخلي كذلك ،

واذ يأخذ بعين الاعتبار سيادة جميع الدول وحقها غير القابل للتصرف في ادخال التغييرات التركيبية التي تراها مناسبة ، على المستوى الداخلي ،

" واذ يدرك بأنه ينبغي على جميع البلدان تأييد مفهوم النهج المتكامل المتعدد القطاعات نحو التصنيع ، الذي سيسمح بأن تؤخذ المضاعفات الاجتماعية والاقتصادية غير المباشرة لهذه العملية في الاعتبار الكامل في مرحلتي التخطيط والتنفيذ على السواء ،

" واذ يأخذ بعين الاعتبار أنه ينبغي أن تشكل العدالة الاجتماعية مبدأ فاصلا في تحقيق الأهداف المرجوة المتمثلة في رفع مستوى المعيشة ، وفي تخفيف الفوارق الاجتماعية وتلافي البطالة ،

" واذ يحيط علما بأحكام القرارات التي اعتمدها مجلس ادارة منظمة العمل الدولية في دورتيه ١٦٧ و ١٧١ المعقودتين في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٦ وآذار/مارس ١٩٦٨ ، بشأن اشتراك العاملين في ادارة المؤسسات التي يعملون بها ،

" يعلن بأن :

" (أ) حق بني الانسان في الحصول على العمل اللائق ، هو عنصر هام تنبغي مراعاته في أية عملية انمائية ، حتى يتسنى بذلك تحقيق العمالة الكاملة وضمان الكرامة الانسانية ؛

" (ب) لكافة الدول الحق المطلق في اعتماد وقبول أساليب متنوعة لتنظيم المؤسسات وفقا لظروفها الخاصة ، بغرض تحقيق الانماء الصناعي والاجتماعي والاقتصادي ، من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب للعاملين وللمجتمع ككل ؛

" (ج) اشتراك العمال في المشاريع الصناعية ، من بين التدابير الأخرى ، هو شيء ضروري حتى يتسنى ادماج جميع العاملين في عملية الانماء الصناعي ، وبذا يتمكنون من الحصول على مكاسبهم . وتبعا لذلك ينبغي على الدول أن تبادر باتخاذ التدابير التي تتناسب والخصائص المميزة لكل نشاط اقتصادي وكل بلد ، وذلك بالتشاور مع العاملين وغيرهم من الأشخاص المعنيين ؛

" (د) الدول ينبغي أن تبذل أقصى الجهود الممكنة ، بما في ذلك استخدام الأحكام التشريعية للتأكد من أن جميع المشاريع تعطي الأولوية في الاهتمام للتدريب المهني بالنسبة لكل العاملين ، بما في ذلك العمال المهاجرون في البلدان المتقدمة النمو ، وذلك بهدف رفع انتاجيتهم وتأمين الازدهار للانسان ؛

" (هـ) الدول ينبغي أن تبذل كل الجهد ، في اطار تشريعاتها القومية ، كي تتيح للعاملين المهاجرين ظروفا مماثلة لتلك الظروف التي يتمتع بها مواطنوها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ؛

" (و) على جميع الدول أن تدرك أن العدالة الاجتماعية يجب أن تكون الوسيلة التي لا يستعاض عنها من الناحية الروحية والاقتصادية والاجتماعية في أية عملية للانماء الصناعي ، من أجل انجاز هدف اقامة مجتمع عادل تسوده روح التضامن . "

مشروع قرار بشأن تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي :

٢٩٧ - تحدث ممثل زائير في الجلسة العامة الخامسة عشرة للمؤتمر المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ فقدم مشروع قرار (ID/CONF.3/L.5) ، حول تعزيز دور منظمة الانماء الصناعي ، مقدما من كل من مجموعة الـ ٧٧ ورومانيا . وقد أعرب ممثل الصين عن تأييده التام لمشروع القرار .

٢٩٨ - وفي الجلسة العامة الثامنة عشرة للمؤتمر ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اقترح الرئيس بأن يحال مشروع القرار الى مجلس الانماء الصناعي في دورته التاسعة لدراسته .

٢٩٩ - وتقرر ذلك .

مشروع قرار بشأن التعاون الدولي في نقل التقنية

٣٠٠ - في الجلسة العامة الخامسة عشرة للمؤتمر ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، تحدث ممثل زائير بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، فقدم مشروع قرار (ID/CONF.3/L.7) ، بشأن التعاون الدولي في نقل التكنولوجيا مقدما من كل من مجموعة الـ ٧٧ ورومانيا . وبعد ذلك صدر تنقيح لمشروع القرار بوصفه الوثيقة ID/CONF.3/L.7/Rev.1 .

٣٠١ - وفي الجلسة العامة الثامنة عشرة للمؤتمر ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اقترح الرئيس بأن يحال مشروع القرار الى مجلس الانماء الصناعي في دورته التاسعة لدراسته .

٣٠٢ - وتقرر ذلك

مشروع قرار بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وتصنيع البلدان النامية

٣٠٣ - في الجلسة العامة الخامسة عشرة للمؤتمر ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ تحدث ممثل زائير بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، فقدم مشروع قرار (ID/CONF.3/L.8) بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وتصنيع البلدان النامية مقدما من كل من مجموعة الـ ٧٧ ورومانيا . وبعد ذلك صدر تنقيح لمشروع القرار بوصفه الوثيقة ID/CONF.3/L.8/Rev.1 .

٣٠٤ - وفي الجلسة العامة الثامنة عشرة للمؤتمر ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اقترح الرئيس بأن يحال مشروع القرار الى مجلس الانماء الصناعي في دورته التاسعة لدراسته .

٣٠٥ - وتقرر ذلك .

مشروع قرار بخصوص اقامة نظام للتأمين من أجل ضمان العقود المبرمة بين البلدان النامية ومؤسسات من البلدان المتقدمة النمو

٣٠٦ - في الجلسة العامة الخامسة عشرة للمؤتمر المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، تحدث ممثل زائير بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، فقدم مشروع قرار (ID/CONF.3/L.9) ، بخصوص اقامة نظام للتأمين من أجل ضمان العقود المبرمة بين البلدان النامية ومؤسسات من البلدان المتقدمة النمو ، تقدمت به كل من مجموعة الـ ٧٧ ورومانيا .

٣٠٧ - وفي الجلسة العامة الثامنة عشرة للمؤتمر ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اقترح الرئيس بأن يحال مشروع القرار الى مجلس الانماء الصناعي في دورته التاسعة لدراسته .

٣٠٨ - فتقرر ذلك

المقـــررات

مقرر ١ - الاستراتيجية البعيدة المدى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

٣٠٩ - بمجرد أن اعتمد المؤتمر ، في جلسته العامة السادسة عشرة ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، تقرير اللجنة الأولى ، أشار رئيس تلك اللجنة الى أن فقرتين من فقرات التقرير (الفقرتان ١٩٥ و ١٩٦ من التقرير الحالي) تدعوان لأن يتخذ المؤتمر اجراء . وعلى اثر ذلك تقدم الرئيس بمقرر مقترح يهدف الى تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرتين المعنيتين ، لينظر فيه المؤتمر .

٣١٠ - اعتمد المؤتمر في جلسته العامة السادسة عشرة ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، المقرر المقترح بدون تصويت . وفيما يلي نص المقرر(ID/CONF.3/DEC.1) الذي تم اعتماده :

" ان المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ،

" يقرر :

" ١ - اقرار الاجراء الذي اتخذه مجلس الانماء الصناعي ، في قراره ٤٢ (د - ٨) ، باعتماده ، بالاجماع ، النتائج والتوصيات التي توصلت اليها اللجنة المخصصة لشؤون الاستراتيجية طويلة الأجل لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ؛

" ٢ - والتوصية بأن تبقى تقارير فريق الخبراء الرفيعي المستوى ، واللجنة المخصصة لشؤون الاستراتيجية طويلة الأجل لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، قيد النظر ، وأن تستكمل النتائج التي توصلوا اليها بخطوط توجيهية جديدة في اطار مفهوم نظام اقتصادي جديد . "

اقتراح بانشاء فريق استشاري تقني مشترك لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي :

٣١١ - استمع المؤتمر ، خلال المداولات العامة ، الى اقتراح تقدم به ممثل السنغال ، يقضي بانشاء فريق استشاري تقني لمنظمة الانماء الصناعي ، لاسداء النصح وتقديم التوصيات بشأن المشاريع والبرامج التنفيذية الى مجلس الانماء الصناعي .

٣١٢ - وفي الجلسة العامة الثامنة عشرة المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، تحدث ممثل زائير بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، فوجه انتباه المؤتمر الى الاقتراح السنغالي واقترح على المؤتمر أن يحيط علما بهذا الاقتراح وأن يحيله الى مجلس الانماء الصناعي للنظر فيه في دورته التاسعة .

٣١٣ - وتقرر ذلك .

سادسا - اعتماد تقرير المؤتمر

٣١٤ - نظر المؤتمر في جلسته العامة السادسة عشرة ، المعقودة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٥ ، في القسم التمهيدي وفي القسم الأول (الحضور وتنظيم العمل) من مشروع تقريره (ID/CONF.3/L.11) واعتمدهما .

٣١٥ - وفي جلسته العادية الثامنة عشرة ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، نظر المؤتمر في الفصل الثاني (موجز المناقشة العامة) من مشروع تقريره (ID/CONF.3/L.11/Add.1) واعتمده . وفي نفس الجلسة العامة نظر المؤتمر أيضا في الفصل الثالث (موجز لما دار في الجلسات العامة بشأن تقارير لجنة وثائق التفويض واللجنتين الأولى والثانية ولجنة الصياغة من مشروع تقريره (ID/CONF.3/L.11/Add.2) واعتمده .

../..

٣١٦ - واعتمد المؤتمر تقريره في مجمله ، في جلسته العامة الثامنة عشرة ، المعقودة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، على أن يبقي مفهوما بأن مهمة وضع فصول التقرير التي لم يمكن طرحها على المؤتمر للنظر فيها في صيغتها النهائية ؛ ستوكل الى المقرر بمساعدة المجموعة المسماة أصدقاء المقرر .

سابعا - البيانات الختامية

٣١٧ - تحدث ممثل الهند فقال انه ، انطلاقا من روح التعاون ، وبعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في المجموعة الآسيوية ، فانه يرغب في توجيه الدعوة ، بالنيابة عن حكومته ، لعقد المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في نيودلهي .

٣١٨ - وتحدث ممثل زائير ، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، فأعرب عن عميق امتنانه للرئيس ولحكومة وشعب بيرو على حفاوتهم . كما أعرب عن تقديره لرئيس المؤتمر ولكل الذين أسهموا في انجاح المؤتمر . ثم أوضح أن مجموعة الـ ٧٧ قد أتت الى المؤتمر بروح ايجابية ، وبتصميم على اعلاء المبادئ التي تعتبرها مقدسة ؛ وأنها قد سعت في وحدة واجماع للذود عن وجهة نظرها . وفي هذا الصدد أشاد بممثلي العالم الصناعي للنقاش المثمر الذى جرى . وقال ان مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية قصوى على نتائج المؤتمر ، التي تمثل مرحلة جديدة على الطريق الطويل نحو اقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وقال ان البلدان النامية تعتزم مواصلة العمل الذى بدأ في ليما .

٣١٩ - وواصل ممثل زائير حديثه بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، فقرأ نص صوت الشكر المقترح التالي :

" انعقد المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في ليما ، عاصمة بيرو ، في الفترة من ١٢ الى ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ .

" وان جميع المشتركين في المؤتمر ليعربون عن امتنانهم العميق لصاحب الفخامة رئيس جمهورية بيرو ، ولحكومة وشعب بيرو ، على الترحيب الحار الذى لاقوه وعلى جميع التسهيلات التي قدمت من أجل ضمان نجاح المؤتمر .

" ويشكرون صاحب الفخامة رئيس جمهورية بيرو لمساهمته شخصيا في أعمال المؤتمر .

" ويسرهم أن اسم ليما عاصمة بيرو سوف يكتب مرة أخرى بمداد من ذهب في سجل تاريخ الأمم الاقتصادى ، وذلك لمساهمتها في تعزيز التعاون الدولي ، ولا سيما فيما يتعلق بتصنيع البلدان النامية . "

٣٢٠ - وتم اعتماد صوت الشكر باتفاق الآراء دون اجراء تصويت .

٣٢١ - وتحدث ممثل الصين فقدم تهانيه لرئيس بيرو على خطابه الافتتاحي أمام المؤتمر ، الذى كان اسهاما ايجابيا للغاية في عمل المؤتمر . كذلك أعرب عن امتنانه لحكومة وشعب بيرو على حفاوتهم وأشاد برئيس المؤتمر ، وبالمدير التنفيذى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي وبالأمانة العامة .

وقال ان ممثلي العالم الثالث قد دافعوا ، أثناء سير المؤتمر ، عن المبادئ التي ترتكز عليها اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، تلك المبادئ التي تضمنها بيان ليما وخطة العمل . وأعرب عن تأييد بلاده الأكيد لمطالب العالم الثالث العادلة .

٣٢٢ - ولاحظ ممثل الصين أن المؤتمر قد شهد سلسلة من المحاولات ، من جانبين ، لتخريب عمله . فقد عارضت احدى الدولتين العظميين الدعوة الى تكثيف النضال ضد الاستعمار والامبريالية وحاولت أن تنتزع تنازلات من الأقطار النامية . أما الدولة العظمى الأخرى فقد استخدمت وسائل أكثر خبثا ، اذ كانت تتظاهر بتأييد قضية العالم الثالث بينما تعمل في الخفاء على تقويضها . كما حاولت أن تدس في هذه الوثيقة الجادة نظريتها الخادعة عن الانفراج الزائف ونزع السلاح الزائف في محاولة عقيمة لتضليل المؤتمر . وقال انه بفضل الموقف الموحد للأقطار النامية ، فقد تمت هزيمة جميع محاولات القوتين العظميين . وقال ان باستطاعة العالم الثالث أن يأمل في مستقبل أكثر اشراقا ، اذا ما استمر جميع أعضائه في الوقوف جنبا الى جنب وفي توحيد قواهم في النضال .

٣٢٣ - وأثناء اعداد التقرير لفت أحد أصدقاء المقرر من المجموعة (دال) الانتباه ، بصدد التعليقات المسجلة بالفقرة ٣٢٢ أعلاه ، الى بياني كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشيكوسلوفاكيا (وقد أدلى بهما بالنيابة أيضا عن كل من بلغاريا وبولندا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وهنغاريا) ، اللذين تضمنتهما الوثيقة ID/CONF.3/SR.18/Add.1/Rev.1 ، واللذين يتصلان بموضوع تلك الفقرة .

٣٢٤ - وعقب انتهاء بيانات المتحدثين باسم المجموعات الجغرافية المختلفة ، والتي أعربوا فيها عن التهاني والشكر لحكومة وشعب بيرو ، ولرئيس المؤتمر ، ولكل من أسهموا في انجاح المؤتمر ، تحدث المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، فأعرب عن الامتنان العميق ، باسم الأمانة العامة ، لرئيس جمهورية بيرو ولحكومة وشعب بيرو في شخصه ، على الحفاوة التي قوبل بها المؤتمر . وقال المدير التنفيذي انه يتطلع لأن يلقى ، من جميع المعنيين ، التعاون اللازم لتطبيق توصيات المؤتمر بنجاح .

٣٢٥ - وتحدث رئيس المؤتمر فقال ان المؤتمر قد نجح ، بفضل الجهود التي بذلها جميع المشتركين ، في اعتماد اعلان ليما وخطة العمل بشأن الانماء والتعاون في الميدان الصناعي ، وكذلك في اعتماد سلسلة من القرارات التي تبشر ، في مجموعها ، بعهد جديد للانماء الصناعي في الأقطار النامية . وأعرب عن اعتقاده بأنه سيصبح بالامكان ، بناء على الاتفاقية التي تم التوصل اليها في ليما ، وبتعاون جميع الشعوب ، ارساء الأساس لعالم جديد تسوده العدالة الاجتماعية والسلم .

ثامنا - اختتام الدورة

٣٢٦ - اختتم المؤتمر العام الثامن لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي دورته في الساعة ٦/٤٠ صباحا من يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٥ .

../..

المرفق الأول

البيان الذى أدلى به الجنرال خوان بلاسكو البرادو، رئيس جمهورية بيرو، في حفلة افتتاح المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

لقد تواجدت الآن هنا أمم من جميع أجزاء العالم . فان العالم الثالث يجتمع في بيرو اليوم . وستسمع شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية أصواتها في هذا الحشد التاريخي الذى يبدأ في عاصمتنا اليوم تحت رعاية الأمم المتحدة ، التي هي أكبر منتديات العالم .

ولذا كان لهذا التجمع أهمية عالمية . فستفصح بلدان العالم الثالث في هذا التجمع عما يدور في أذهانها بشأن احدى المشاكل الرئيسية التي تتعلق لا بمستقبلها فحسب وانما تتعلق أيضا بمستقبل أمم كوكبنا قاطبة . ولذلك ، فان هذا الحدث ، في معناه الأساسي ، ليس بالحدث الذى لا يهم سوى تلك البلدان المكافحة من أجل انمائها . والخطأ الفاحش ، وهو الاعتقاد بأنه لا أهمية لهذه الجمعية الكبيرة الا بالنسبة للبلدان المتقدمة من العالم ، لا يمكن أن ينجم الا عن نظرة مخالفة ، في جوهرها ، للتاريخ ومتطلعة الى الوراء ومتسمة بالسخف . ذلك ان الدول الكبيرة والبلدان ذات الصناعة الأكثر تقدما ستحسن التصرف اذا أدركت أنها لم تعد تستطيع التلاعب في شؤون العالم وفق هواها ، وانها ليس بمقدورها أن لا تكترث بما يجرى خارج حدودها .

ان العالم يعتبر الآن ، أكثر منه في أى وقت مضى ، كلا شاملا مترابطا وغير قابل للتجزئة . فان شعوب العالم الفقيرة تسير الآن فعلا على طريق التاريخ الواسعة ويتزايد الشعور بوزنها في عملية التقرير الحقيقي لمصير جميع الأمم . فلقد ولى سن القصور ، وأصبح تقرير شكل عالم الغد من مسؤوليات ومهام جميع البلدان ، وأصبحت الشعوب التي كانت حتى يوم أمس تحت سيطرة الآخرين تقرر مصائرها ، وهي اذ تفعل ذلك فانما تقرر مصير البشرية جمعاء .

وهذه الأمم ، التي تدخل الآن مرحلة جديدة في مهمتها التاريخية ، ممثلة هنا اليوم . وان شعب بيرو ليحيي الممثلين البارزين لهذه البلدان ويرحب بها بشعور أخوى عميق . ذلك ان كفاحها هو كفاحنا ، ولاننا نشاطر المشاكل الحيوية لشعوب وصلت ، مثل شعبنا ، الى نقطة حرجة في طريق تحقيق حريتها ، ولاننا نشاطرها تاريخ الظلم في الماضي ، ولاننا سنشاطرها مستقبلها المظفر حين يصبح هذا المستقبل حقيقة واقعة . ان بيرو ، وهي بلد قديم ذو ماض طويل ، يتملكه شعور الاعتزاز الأخوى اذ يجد نفسه مكانا لهذا التجمع . وهي اذ تحيي ، عن طريقين ، ممثلي جميع هذه البلدان ، الذين يشرفنا وجودهم ويميزنا ، فانما تعرب عن عميق تضامنها مع قضية هذه البلدان جميعا ، التي تكافح اليوم من أجل مصير أفضل . فمرحبا بكم في قلب هذا البلد الأمريكي الذى يعيد بناء حاضره كي يتمكن من بناء مستقبل جديد وضاء .

انكم أتيتم اليوم الى بيرو ، أيها الاخوان القادمون من بلدان أخرى ، في وقت يجرى فيه التطبيق الكامل لخطة تهدف الى احداث تحولات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى . فاننا نقوم الآن بتنفيذ ثورة تستمد أكثر أسسها حيوية من واقع وتاريخ هذه الأمة الأمريكية القديمة التي وضعت تقاليد نبيلة وصنعت ثقافات مجيدة . ولقد شاركت بيرو في نفس التاريخ المؤسف الشعوب الأخرى التي رزحت تحت نير الاستعمار . ونحن ندرك عن معرفة وثيقة ، ما تجرّه السيطرة الأجنبية من عار شديد وظلم فادح وخزى مؤلم . كما ندرك أيضا معنى نظام يقوم على الاستغلال والبؤس والجهل وانعدام الحرية .

وأمام تركة الماضي هذه كلها نشأت قبل ست سنوات رغبة في التغيير لا تقاوم لدى حركة ثورية كرست نفسها لمهمة تحرير بيرو من آخر آثار السيطرة والظلم الاجتماعي جميعها . ومنذ ذلك الحين ونحن منهمكين في احداث تغيير عميق وكامل ونوعي لبلدنا . ولتحقيق ذلك ، صممنا منذ البداية على اتخاذ موقف مستقل وقومي في أساسه يضمن السياسة الثابتة التي تنتهجها ثورتنا واستقلالها الفكرى .

ولكن بالنظر الى ادراكنا لانتمائنا النهائي الى عالم وتقليد تاريخي يشكلان جزءا من هويتنا كأمة ، فقد تمكننا أيضا منذ البداية أن نلجأ الى أفضل فكر ثورى معاصر لنجد فيه مصدر الهام وتراثا هاديا وذخيرة تجارب لا تقدر بثمن .

لذلك استكملت الثورة البيرونية ، طيلة هذه السنوات ، اطارها النظرى ، من حيث الجوهر ، وتمكنت من رسم رؤيا عقائدية وسياسية فريدة ومستقلة . وهذه الرؤيا هي المحور الذى تدور حوله جهودنا . ويتجلى موقفنا العقائدى ، الذى اغتنى بالاسهام النظرى الذى قدمته التقاليد الثورية الكبرى للفكر الاشتراكي والفكر التحررى والفكر المسيحي ، بشكل حركة انسانية ثورية تسعى الى بناء ديمقراطية في بيرو يشارك فيها الجميع ، وتنقل فيها جميع أشكال الثروة والسلطة من أجل استخدامها للأغراض الاجتماعية من قبل العاملين المنظّمين في مؤسسات أولية مستقلة .

وهذا النموذج النهائي للثورة البيرونية يختلف اختلافا جوهريا عن غيره من النماذج الموجودة في العالم اليوم . اذ أن نموذجنا سيكون ديمقراطية مباشرة تكون فيها السلطة نابعة من أسس المجتمع ذاتها ومناطة بها بصورة أساسية . ونحن مؤمنون ايمانا عميقا بأن هذا هو السبيل الوحيد الذى يمكننا أن نقيم به نظاما حرا وعادلا لكافة البيرونيين .

ان الحرية والعدالة ، بحكم كونهما قيمتين ساميتين لا يمكن فصلهما احداهما عن الأخرى ، وكذلك الوسائل والغايات التي لا يمكن فصلها بعضها عن بعض أيضا ، قد أدت بنا الى الاستنتاج بأن بناء مجتمع جديد حقا متمركز في الانسان بصفته الصانع الاجتماعي للتاريخ ، ليست بالمهمة التي يمكن اعتبارها ممكنة التأجيل للمستقبل . بل على العكس ، فاننا نراها في عداد مسؤولياتنا في الوقت الحاضر . ولذا فان ثورتنا تقوم منذ اليوم بانشاء مؤسسات وتنبئ عن طبيعة النموذج الذى يهدف نشاطنا السياسي الى تحقيقه باستمرار .

ونحن مقتنعون بأن طابع المشاركة الذى تتسم به الثورة البيرونية يعكس أفضل التقاليد الثورية الكبرى التي هي أساس الرؤيا العقائدية والسياسية لثورتنا . وقد حافظت ثورتنا على نفسها بفضل تلك الرؤيا ، وعليها أن تفعل ذلك دائما ، بوصفها عطية غنية خلاقة ومنفتحة وغير جزمية ومرنة .

وقد شنت الثورة البيرونية ، في كفاحها الدائم ضد قوى الماضي الرجعية ، حملة شديدة ضد حكم الأقلية والامبريالية . ولقد حاربنا ، ومازلنا نحارب ، كافة أشكال السيطرة والاستغلال الأجنبيين ، اللتين تعرض لها الشعب البيروانى طيلة قرون . وتبدو بيرو اليوم بملامح مختلفة ولها مستقبل مختلف .

ان التحولات الهيكلية الكبرى التي أحدثتها الثورة قد أصبحت منذ الآن تجربة غير قابلة للالغاء . فنظام ملكية الأرض القديم ، الذى أدام بؤس ملايين الفلاحين وتخلفهم آخذ في التلاشي السريع وسيصبح عمّا قريب مجرد ذكرى بغيضة . وأصبح ما يزيد عن الطيون والنصف من العمال الريفيين يفلحون الآن الأرض التي يمتلكونها حسب أشكال الملكية الترابطية ، المتخذة أساسا لاقتصاد زراعي جديد .

ويجرى الآن تحويل المشاريع غير الزراعية التقليدية الى مشاريع ذات إدارة تعاونية ، في حين يبرز الآن الى حيز الوجود قطاع ملكية اجتماعية من المقرر له أن يحظى بالأولوية بين الأجزاء المكونة لاقتصادنا في المستقبل .

ان التجارة الخارجية ، والسكك الحديدية ، وصناعة صيد السمك ، وتكرير النفط ، وتنقية الركاز ، والتمويل ، والمواصلات اللاسلكية ، والصناعة الثقيلة ، وقسم كبير من قطاعات التعدين والمصارف والنفط ، تلك المصادر الضخمة التي كانت تمتلكها مجموعات قومية وأجنبية قوية ، أصبحت الآن ملك الأمة البيرونية بأسرها .

وقد خصصت الصحف اليومية القومية ، وهي أدوات حاسمة للقوة السياسية كانت من قبل في أيدى مجموعات صغيرة مميّزة ، لأهم القطاعات الاجتماعية المنظمة في البلد . وقطع تنفيذ اصلاح تربوى حاسم واسع النطاق جدا يجرى تنفيذه شوطا بعيدا . وهنالك مشاريع واسعة للرى في أجزاء مختلفة من البلاد تكفل توسيع حدود الرقعة الزراعية في المستقبل القريب بمئات الألوف من الهكتارات من أراضينا المزروعة . ويجرى انشاء مصانع كبيرة في المناطق التي لها أهمية اقتصادية استراتيجية . وعما قريب ستزيد بيرو انتاجها المتنوع من التعدين زيادة كبيرة وستكف عن كونها بلدا مستوردا للنفط كي تصبح بلدا مصدّرا له عندما ينتهي في العام القادم مد خط الأنابيب الضخم الذى سينقل الى الساحل الذهب الأسود المستخرج من منطقتنا الأمازونية الشمالية .

وقد جرت هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة والعميقة في نفس الوقت الذى نمت فيه حركة مشاركة واسعة تتجلى في وجود الوف المنظمات الاجتماعية الأولية الجديدة . وهي تجمع ، في مناطق بيرو الريفية والحضرية ، ملايين العمال الذين بدأوا يعبئون قواهم بالفعل

للمشاركة في التجربة الكبيرة التي هي الجزء الجوهري من عملية التحول الأساسي والعميق في بيرو . والأمر كذلك تماما في مجال العلاقات الخارجية ، حيث وضعت سياسة دولية مستقلة ، معيارها الوحيد الذي تسمح به هو الاحترام المطلق والدائم لمصالحنا القومية الحقيقية .

وبالاجمال ، يعتبر هذا مشروعا لم يسبق له مثيل في التاريخ البيروني . ولقد حققناه بسلم وبدون عنف . اذ لم يحدث أي اضطهاد لمعارضينا ولم يجر أي استعمال منظم للقوة من أجل الدفاع عن الثورة ، بل يسمح لأعدائها السياسيين بتنظيم أنفسهم والعمل بحرية . ونتيجة لذلك كانت التكلفة الاجتماعية للاصلاحات الثورية الرئيسية لا تذكر . ولذا فانها ثورة سلمية .

ورغم أننا ركزنا القوة الاقتصادية في جهاز الدولة - وهو اجراء ضروري لضمان قيادة قومية حازمة ومتماسكة في الكفاح ضد التخلف والسيطرة الاقتصادية الأجنبية - فاننا ندرك أن هذه الحالة لابد وأن تكون مؤقتة الى حد كبير . والدليل على ذلك يمكن أن يلاحظ في أن الثورة أعطت ، بالاضافة الى تقويتها للدولة ، زخما أكيدا لعملية أساسية وهي نقل القوة الاقتصادية الى المنظمات الاجتماعية الأساسية التي أفادت من الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في الزراعة والصناعة .

وبهذه الطريقة فاننا نطور في بيرو اقتصادا متعدد الجوانب يقوم بصفة أساسية على الملكية العامة لوسائل الانتاج ، لكنه مع ذلك يعترف بوجود قطاع حكومي ديناميكي ، وقطاع كبير ذي ادارة تعاونية ، وقطاع خاص تماما ، سيعمل دون تدخل من جانب الثورة ، على مستوى مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات . وسيكون هذا الاقتصاد نموذجا لاقتصاد المشاركة ، بحيث تبقى فيه الأشكال الرئيسية للثروة والسلطة في قبضة الأغلبية الضخمة للبيروانيين وتطبق عليه ، اضافة الى ذلك ، الديمقراطية والاشتراكية لصالح جميع عمال بيرو .

وسيكون هذا النظام الاقتصادي ، الذي يختلف اختلافا أساسيا عن الأنظمة القائمة اما على الملكية الخاصة أو العامة ، دعامة لنظام سياسي قائم على المشاركة أيضا ، من حيث أن السلطة ستكون لا مركزية ومشتركة عن طريق نقلها الى منظمة العمال التي تحكم نفسها بنفسها . وستشكل هذه المنظمة الأخيرة ، المصممة لكي تكون القاعدة المؤسسية ، التي تصدر عنها عملية اتخاذ القرارات وتمارس لأغراض اجتماعية ، لنظام سياسي جديد تتلاشى فيه تدريجيا أجهزة السيطرة الرئيسية بسبب افتقارها لأي عمل حقيقي تؤديه .

ومن الطبيعي أن تتضمن الفلسفة العامة للثورة البيرونية مفهومها الخاص عن الانماء . فهو لا يعني أبدا مجموعة من التدابير تهدف الى مجرد تحسين الأحوال في مجتمعنا ، بل انه يعني بالنسبة الينا عملية ديناميكية لتحولات هيكلية ستحدث تغييرات أساسية في صميم طبيعة علاقات السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في جميع مجالات وجودنا كأمة . فاذا نظرنا الى العملية الثورية وعملية الانماء من هذه الزاوية لوجدناهما في الأساس ، قيمتين متساويتين ومفهومين متشابهين ومصطلحين مترادفين . ولذلك فان الانماء ينطوي في نظرنا على معنى التحرر ، بصفة جوهرية ومتأصلة .

ولذلك فان هدفنا هو النمو كيما نصبح بلدا متحررا من السيطرة الأجنبية ومجتمعا خاليا من المستغلين أو غير مستغل ، يتمكن فيه مواطنو بيرو ، وقد تحرروا من جميع أشكال القمع والظلم ، من انماء كامل القدرات الكامنة في طبيعتهم البشرية عن طريق العيش في بلد حر من القمع الأجنبي أو قمع الأقلية الحاكمة أو اضطهاد الدولة . كما أننا نتطلع الى بناء مجتمع الرجال الأحرار بالفعل ، وفق أفضل معاني الحرية وأشكالها . لأننا بذلك فقط سنستطيع الادعاء بأننا نقترب من المثل الأعلى للمجتمع العادل والانساني تماما ، والجديد فعلا .

والأمم المتحررة تماما من السيطرة الأجنبية بكافة أشكالها هي وحدها التي يمكنها أن تحقق مثلا أعلى من هذا النوع . اذ من الواضح أن التخلف هو جزء أساسي من السيطرة الامبريالية . وعلى ذلك ، اذا كان الدور التاريخي لبلدان العالم الثالث هو تحقيق الانماء الفعلي لشعوبها ، فانه يترتب عليها في رأينا تحقيق تحررها الكامل من مراكز القوة الدولية . وفي رأينا ، لابد لأية عملية تحول حقيقي تجرى في بلدان مثل بلدنا من أن تكون ، بصورة أساسية ، ذات طابع معاد للامبريالية .

واذا كان الانماء عبارة عن عملية التحول الثورى الشاملة ، فيجب أن يبدأ بالاعتراف بأن حالة التخلف التي يبرز منها هي نتاج أحداث قومية وتاريخية محددة . وبعبارة أخرى فان أشكال التخلف الملموسة تتباين حسب تاريخ كل أمة وواقع حاضرها . وهذا يعني أن التخلف هو في جوهره ظاهرة متشعبة ذات أسباب تاريخية ، وهو يسبب مجموعة مختلفة من المشاكل التي تتطلب حلولا مختلفة .

ولهذا السبب فانه لا توجد حالات تخلف متشابهة في البلدان المختلفة ، ولهذا السبب أيضا لابد وأن تختلف العمليات الثورية التي يستلزمها الانماء الحقيقي . وبالتالي يستحيل التسليم ، نظريا أو عمليا ، بأن الثورات المعاصرة يمكن أن تكون ظواهر متشابهة تنتهج نفس السبل . ومن ثم لا توجد ثورات متشابهة أو أشكال متشابهة للانماء القومي . ونظرا لتعدد السبل الثورية فانه ينبغي علينا رفض الفكرة القائلة بوجود حقيقة ثورية واحدة صحيحة عالميا .

ويشكل هذا التفكير ، الى حد بعيد ، أساس ادعاء الثورة البيرونية بأنها ظاهرة قومية تماما ، نظرا لأن تاريخ شعبنا والواقع العملي لتخلفنا كبلد لاتيني أمريكي هما خاصان بهذه الأمة . واذا كانت لكل أمة شخصيتها التاريخية المتميزة ، فلابد أن يكون لها أيضا سبيلها المتميز الى المستقبل . فان الوقائع المختلفة تتطلب عمليات اصلاحية مختلفة ، وأشكالا مختلفة للانماء القومي ، وحقائق ثورية مختلفة . الا أنه يترتب على البلد المعني ، في الوقت ذاته ، أن يلتزم التزاما قويا بالأماني والأهداف العالمية لأية ثورة حقيقية بوصفها مثلا أعلى للعدالة الحقيقية ولتحرر الشعوب .

وتهدف حلولنا المقترحة لمشاكل الانماء الصناعي في العالم الثالث ، وهو الموضوع الرئيسي لهذا المؤتمر الكبير الذى يجرى افتتاحه اليوم في بيرو ، الى توفير معالجة من هذا النوع على

الصعيد العالمي . ونحن متفقون على وجوب اعتبار التصنيع جزءا أساسيا من الجهود الرامية الى تشجيع الانماء الشامل لبلداننا . ولكننا نعترف أنه فيما يتصل بهذه المسألة الحيوية ، تقوم هناك مشكلة تنطوي على آثار نظرية وعملية واسعة من حيث المنظورات التاريخية العامة .

فأولا : ما نوع التصنيع الذي نعتبره ضروريا ؟ فنحن ننكر ضرورة الانماء الصناعي المرتهن لدى المصالح الأجنبية . كما أننا نرفض الانماء الصناعي القائم على التدابير الجشعة التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية الكبرى - وهي نوع جديد من التغلغل الامبريالي . ذلك أن الانماء الصناعي في ظل السيطرة الأجنبية هو مجرد وسيلة لاستنزاف مصادرنا من أجل تعزيز توسع الاقتصادات المهيمنة . ومن ثم فان ما نريده هو انماء صناعي مستقل تماما ، ميزته الرئيسية توفير الفائدة لبلداننا مباشرة ، دون اغفال الحاجة الى الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية مع بقية العالم وفق الشروط المشروعة والعادلة للمساواة بين الجميع واحترامهم .

كما نعتقد أن من غير المرغوب فيه أن يكون الانماء الصناعي معتمدا تكنولوجيا واقتصاديا على مراكز القوة الأجنبية . فاننا نريد انماء صناعيا قادرا على المساهمة في توسيع نظامنا الاقتصادي بأكمله وعلى استغلال جميع مصادرنا البشرية والطبيعية ، وبالتالي ، على الاستفادة من القدرات الكامنة في بلادنا استفادة كاملة .

وثانيا : هل نرغب نحن ، معشر بلدان العالم الثالث ، في الوصول الى مركز الأمم الصناعية بالمعنى المعروف الآن ؟ ان هذه المسألة هي من المسائل الأساسية التي تواجه رجال الثورة البيرونية . فالدول الصناعية الرئيسية لا تعكس صورتنا المستقبلة الحتمية أو تعكس مستقبلنا الذي لا مفر منه . ونحن لا نقتصر على رفض مثل هذا المستقبل فحسب ، بل نعتقد أن مثل هذه النتيجة غير مرغوب فيها . وتؤكد الأدلة التجريبية المتوفرة لدينا الآن اعتقادنا بأن المجتمعات المتقدمة جدا ، التي تحكمها الأنظمة العقائدية والاقتصادية المختلفة السائدة حاليا ، غير قادرة على تهيئة الأحوال التي ستمكن البشر من تحقيق انماء حقيقي وكامل .

انها مجتمعات تسلب الانسان انسانيته وتعاني من مشاكل أساسية ناجمة عن صميم طبيعة النظام الاجتماعي ، مازالت بدون حل . اننا لا نتطلع للوصول الى هذا الموقف . ولا نرغب في أن نجد أنفسنا غدا في الحالة الحرجة التي تجد فيها نفسها اليوم تلك الأمم التي تدعي أنها ترشدنا الى الطريق . ونعتقد أنه ينبغي التعبير عن المشكلة بعبارات جديدة . وان على انمائنا الصناعي أن يسمح بوجود غائية مختلفة . اننا لا نرغب في أن نكون أمة صناعية بالمعنى التقليدي والملموس والمتعارف عليه حاليا . اننا نرفض الأنظمة الاجتماعية - الاقتصادية التي تجرد الانسان من انسانيته في نهاية المطاف وتجعل منه أداة في يد الأجهزة التقنية والادارية والسياسية والاقتصادية العمياء ، التي يجد نفسه أعزل تماما أمامها .

اننا لا نريد مجتمعا فقد انسانيته ويقوم على اقتصاد يسلب الانسان آدميته . ففي مثل هذا المجتمع لا بد للانسان من أن يخضع للقوة المجهولة العاتية للشركات الكبرى ، ولأجهزة الادارة

التكنولوجية ، ولـبيروقراطية وأنظمة الانتاج والتوزيع الخاضعة لاعتبارات الكفاءة الاحصائية فحسـب ، والبعيدة كليا عن حاجات الانسان الملحة ، وعن القرارات الانسانية ، وعن المشاركة الانسانيـة والأحلام الانسانية .

ان مجتمعا تتناقص فيه أهمية بني الانسان ويتعاظم فيه شأن الأدوات التي تقيد حريتهـم وتزيل العنصر الانساني من حياتهم ، ليس هو مفهومنا عن بيرو المستقبل . فما نريده هو عكس ذلك تماما : مجتمع يخضع أولا وقبل كل شيء للاعتبارات التي ترى في الانسان أنه أهم عناصر المجتمع . ولن يتحقق هذا أبدا اذا اتبعنا بسذاجة طريق الانماء الذى سلكته الدول الصناعية الرئيسية الحاليـة . فنهاية ذلك الطريق واضحة للعيان . واذا كنا لا نريد لأنفسنا النتيجة ذاتها ، فينبغي علينـا أيضا أن نرغب عن اتباع الطريق ذاته .

وعلى ذلك ، فان من أكبر التحديات التي تجابه قدراتنا على الاختراع والقدرة الخلاقـة الكامنة لدى شعبنا هي حاجتنا الى رسم سبل مختلفة في نوعيتها من أجل انمائنا الصناعي . أجـل اننا نريد التصنيع . ولكنه التصنيع الذى لا يفضي في النهاية الى خلق مجتمع من العبوديـة الانسانية . ويعني هذا في رأينا تصنيعا يختلف في جوهره وأهدافه عن تصنيع الأمم المتقدمة اليوم الحاليـة .

ومن وجهة نظر أخرى ، فاننا نرى صبيانية تامة في قبول شكل من أشكال المنافسة التـي لا يمكن الا أن تسفر عن نتيجة سلبية بالنسبة الينا ، نظرا لأنها تخضع لشروط لا يمكننا الفوز فـي ظلها ، ولأنها تجرى على صعيد تمارس فيه بالضرورة الاختلافات المتـزايدة التي تفصلنا وستبقـى تفصلنا عن البلدان المتقدمة جدا تأثيرا حاسما .

ان الطبيعة التراكمية للنمو الاقتصادى والتكنولوجي الذى حققته الدول الصناعية الرئيسيـة تجعل امكانية قدرتنا في يوم من الأيام على سد الفجوات التي تفصلنا عنها على الدوام امكانيـة وهمية . ففي هذه الشروط ، فان السباق الحقيقي قد خسرته بالفعل بلدان العالم الثالـث . وبالتالي فان من الضرورى تغيير مفهومنا الحالي لهذه العلاقة التنافسية . ومن ثم فاننا نعتقـد أنه من الملح أن نحدد من جديد طبيعة علاقتنا ومنافستنا مع بلدان العالم القوية .

وعلى أى حال ، يتعين ألا ننظر الى هذه المشكلة ضمن اطار الأساس المنطقي الذى يحكم ويوجه انماء البلدان الصناعية الرئيسية . بل علينا أن نبذل جهدا كي نبتعد عن المنطق والفرضيات والغائية الكامنة وراء ذلك الأساس المنطقي ، نظرا لأن هذا كله يتعارض مع مصالح وتنمية البلدان التي تؤلف العالم الثالث . ويجب تغيير الاختصاصات تغييرا كبيرا بغية التمكن من تحديد طرائق بديلة — أى أهداف مختلفة — تحديدا واضحا . وسنرتكب خطأ مأساويا اذا واصلنا تبول تحديد علاقاتنـا ومنافستنا مع تلك البلدان في مضمار ووفق شروط اختارتها هي بانفراد تام . وعندما نفهم بوضـوح الدلالة الكاملة لهذا ، فعندئذ فقط سنستطيع صياغة المفهوم الجديد للانماء الصناعي الذى تحتاجه بلداننـا .

والنتيجة المباشرة لكل هذا هي أن نعترف بأنه يجب علينا التخلي تخليا جذريا والى الأبد عن الأسلوب والموقف اللذين اعتادت بلداننا اتخاذهما ازاء الأمم التي مازالت مسيطرة ، اقتصاديا ، على المسرح العالمي . ان مختلف أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية لا تخضع لما تمليه أخلاق قائمة على مفهومي الشر والخير . كما ان مثل هذه الأشكال للسيطرة لا تتماشى مع الرغبات الفردية لأحد . بل على العكس ، فهي تنطوي على التشغيل المجرد من أية قيمة ، لأنظمة وآلات معقدة لا تخضع لأية قاعدة أخلاقية وانما لمجرد الضرورة التي تفرضها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية . فالقوى المؤثرة في هذا الميدان مجردة من العنصر الشخصي كليا . فلن يجدينا في مثل هذه الظروف اللجوء الى اعتبارات العدل والعقل لضمان مراعاة احتياجات بلداننا واحترامها . ولا يمكننا أن نجابه منطق المصلحة الذاتية والربح بمنطق العدل والأخلاق . فالمنطق الأول وليس الثاني هو الذي يحكم سلوك عوامل القوة الضخمة الخاضعة لأنظمة وأجهزة السيطرة الدولية .

ولذلك يتعين علينا أن ندرك أننا نشن كفاحا صعبا وغير متكافئ من أجل تحررنا الكامل . فان الاقتصار على الاحتجاج والمطالبة وطلب عقد اتفاقية قائمة على العقل والعدل يفضي في أحسن الأحوال الى نتائج هزيلة جدا . وبالتالي فان التقدم على طريق تحررنا لن يكون ممكنا الا اذا بذلنا جهدا موحدا من أجل الدفاع عن أنفسنا ، وذلك باستعمال مصادرنا الاقتصادية ، وامكاناتنا السياسية ، وقدرتنا على اتخاذ القرارات .

ان قضية بلدان العالم الثالث عادلة تماما . وهذا ما تدركه حكومات الأمم الصناعية ونعرفه نحن أيضا حق المعرفة . ومع ذلك ، فان ما تغير في عالمنا هو قليل جدا . ولذلك يجب أن نقيم مفاوضاتنا مع هذه الحكومات لا على تكرار عدالة قضية معترف بها عالميا ، وانما على الحقيقة العملية للمصالح المعنية ، اذ يجب ألا ننسى أبدا ان كافة أشكال السيطرة تقوم ، في التحليل النهائي ، على تجاهل حجج العدالة . وبالتالي فانه لا يمكن تحقيق التحرر الحقيقي للأمم بالكلمات وحدها . فلنشرع اذن ، دون تأخير ، في بذل جهود ملموسة موحدة من أجل الاضطلاع بالمهمة الشاقة والصعبة ، مهمة تحررنا الحقيقي والكامل والنهائي .

وتعتقد بيرو ان علينا التصرف بواقعية كاملة . ففي أوقات كهذه ، علينا أن ننبذ استعمال العبارات الملطّفة والتكلم بوضوح . لقد اجتمع هنا سويا ممثلو بلدان العالم الثالث والأمم المتقدمة صناعيا . واذا تصرفنا جميعا بنفس الطريقة التي تصرفنا بها في مناسبات أخرى ، فلن يحقق هذا المؤتمر الا تقدما ضئيلا جدا . ولكن اذا نظرنا جميعا الى المشكلة من زوايا مختلفة وعالجنا بتصميم القضايا الأساسية التي توسع كل يوم الفجوة القائمة بيننا ، رغم وجود بعض المظاهر التي تشير الى العكس ، فسنتمكن من ايجاد طرق لحل هذه المشاكل . ولكن اذا أريد تحقيق ذلك ، فان الأمم المتقدمة جدا هي التي سيترتب عليها احداث تغيير جذري في الموقف الذي اتخذته حتى الآن حيال بقية العالم . والآن هو وقت اختبار صدق دعواتها من أجل التضامن . ولعله لن تلوح في المستقبل فرص كثيرة أخرى كهذه . وسيقابل أي تغيير مفيد كهذا في الموقف بموقف ناضج وواقعي من جانبنا . وسنتمكن من بناء مستقبل جديد يقوم على هذين العنصرين معا .

وهذا هو هدف الاقتراحات التي صاغتها الحكومة الثورية لقوات بيرو المسلحة . ذلك انه ينبغـــي علينا أن نعي خطورة الحالة التي باتت تعنينا جميعا الآن . واذا ابتغي اصلاح الحالة القائمـــة الى الأبد ، فهذا هو وقت العمل من أجل ذلك .

أيتها الوفود الموقّرة :

ان بيرو ترحب بكم مرة أخرى ، وان الحكومة الثورية لقواتها المسلحة ، اذ تعلن افتتاح هذا المؤتمر الرئيسي ، تعرب عن أملها في أن تحقق الوفود التي يشرف وجودها الرفيع بلادنا ، نجاحـا كاملا في المداولات التي ستجريها اليوم والتي سيتابع سيرها عدد لا يحصى من الناس في كافة أرجاء المعمورة ، بنفوس ملأى بالتوقعات العميقة ، وبالأمل والقناعة بأن رجاءهم لن يخيب .

ليما ، في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥

الجنرال خوان بلاسكو البرادو
رئيس الجمهورية

المرفق الثانـــي

قائمة بالوثائق السابقة للدورة

وثـــائق المؤتمـــر

ID/CONF.3/1/Rev.1	جدول الأعمال
ID/CONF.3/1/Add.1	جدول الأعمال المؤقت المشروح
ID/CONF.3/2	دراسة الانماء الصناعي : عدد خاص للمؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي
ID/CONF.3/3	متابعة توصيات المؤتمر الدولي الاستثنائي لمنظمة الأمم المتحـــدة للانماء الصناعي ، حزيران/يونيه ١٩٧١ تقرير أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
ID/CONF.3/4	الاستراتيجية البعيدة المدى لنشاطات منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي : استعراض توصيات مجلس الانماء الصناعي مذكرة من أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
ID/CONF.3/4/Add.1	استعراض مناقشة الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العـــــامة (اللجنة الثانية) مذكرة من أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
ID/CONF.3/5	تصنيع البلدان النامية : المشاكل والقضايا الأساسية التي ينبغـي اتخاذ اجراءات بشأنها بحث من اعداد أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
ID/CONF.3/5/Add.1	اقتراح برنامج عمل لمساعدة الانماء الصناعي في اقل البلدان نمـوا بين البلدان النامية مذكرة من أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
ID/CONF.3/6	الموارد الطبيعية للبلدان النامية وعلاقتها بمشاكل التصنيع مذكرة من أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
ID/CONF.3/7	تصنيف المبادئ الأساسية للانماء والتعاون الصناعيين مذكرة من أمانة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

ID/CONF.3/7/Add.1 البيانات المرجعية عن الاعلانات الاقليمية بشأن التصنيع التي اعتمدها وزراء الصناعة لآسيا ومنطقة المحيط الهادى ، وافريقيا ، وامريكا اللاتينية ، والدول العربية اعدادا للمؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
مذكرة من أمانة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

ID/CONF.3/8 and Add.1 and Corr.1 خلاصة الآراء التي ابدتها الحكومات بشأن الاستنتاجات والتوصيات التي سيعتمدها المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
مذكرة من أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

ID/CONF.3/9 التصنيع ، والعمالة ، والأهداف الاجتماعية
بحث اشترك في اعداده امانتا منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي

ID/CONF.3/10 and Corr.1 دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء في توسيع الصادرات من السلع المصنوعة وشبه المصنوعة ، من البلدان النامية
مذكرة من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء

ID/CONF.3/11 بيان من لجنة الأمم المتحدة الاستشارية لتطبيق العلم والتكنولوجيا على الانماء في دورتها العشرين المعقودة في جنيف ، ٢١ تشرين الأول/اكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤

ID/CONF.3/12 النشاطات المشتركة بين منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
بحث اشترك في اعداده امانتا منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

ID/CONF.3/13 الترتيبات المؤسسية لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي : خلاصة الآراء التي ابدتها الحكومات
مذكرة من أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

ID/CONF.3/14 الآثار المترتبة على مؤتمر السكان العالمي للأمم المتحدة فيما يخص نشاطات منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي
مذكرة من أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

ID/CONF.3/15 and Corr.1 الترابط بين الصناعة والزراعة في عملية الانماء
بحث اشتركت في اعداده أمانتا منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي

ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية : صلته الوثيقة بالمؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي مذكرة من أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي	ID/CONF.3/16 and Corr.1
الآثار المترتبة على توصيات مؤتمر الامم المتحدة الغذائي العالمي بالنسبة الى نشاطات منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي مذكرة من أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي	ID/CONF.3/17/Rev.1 and Add.1
تقرير اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية عن أعمال دوراتها الخمس المقدم الى المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي	ID/CONF.3/18
التصنيع والتجارة في عملية الانماء بحث اشترك في اعداده امانتا مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي	ID/CONF.3/19
تقرير الدورة العاشرة للجنة التخطيط الانمائي مذكرة من اعداد أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي	ID/CONF.3/20
مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة والصناعة والنظام الاقتصادى الدولي الجديد تقرير الامين العام	ID/CONF.3/21
اعلان وخطة العمل المتعلقان بالانماء والتعاون الصناعيين ، أعدتهما مجموعة الدول السبع والسبعين . واعتمدا في الاجتماع الوزارى الثاني لمجموعة الدول السبع والسبعين ، المنعقد في الجزائر ، في الفترة ١٥ — ١٨ شباط/فبراير ١٩٧٥	ID/CONF.3/22
مشروع اعلان المبادئ المتعلقة بالانماء والتعاون الاقتصاديين وخطة العمل قدمته المجموعة باء	ID/CONF.3/23
بيان مشترك من الرئيسيين التنفيذيين لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ومنظمة العمل الدولية	ID/CONF.3/24
مذكرة من مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي	ID/CONF.3/25

أبحاث حكومية

ID/CONF.3/G.1 انماء التخطيط الصناعي في هنغاريا
بحث أعده م . سيمان وقدمته حكومة هنغاريا

ID/CONF.3/G.2 انماء الحركة التعاونية الصناعية في هنغاريا ، وكذلك دور التعاونيات الصناعية ومهامها الاجتماعية والاقتصادية في الاقتصاد القومي الهنغاري
بحث أعده فريق خبراء من الاتحاد القومي للتعاونيات الصناعية ، وقدمته حكومة هنغاريا

ID/CONF.3/G.3 تعاون الاتحاد السوفياتي الاقتصادي والعلمي - التكنولوجي مع البلدان النامية
بحث أعده أ . كوداخنكو وقدمته حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

ID/CONF.3/G.4 اهمية التعاون بين البلدان الاشتراكية في انماء صناعة الادوات الهنغارية
بحث أعده س . جيني وقدمته حكومة هنغاريا

ID/CONF.3/G.5 وثيقة وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المقدمة الى المؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

ID/CONF.3/G.6 وثيقة وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية المقدمة الى المؤتمر العام الثاني لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي

ID/CONF.3/G.7 and Add.1 وثيقة من اعداد حكومة شيلي عن تصنيع البلدان النامية

ID/CONF.3/G.8 حالة التعاون الاقتصادي الراهنة واحتمالاته المقبلة بين هنغاريا والبلدان النامية
بحث أعده ب . باكوني ، ر . بوغو ، ج . ليفاي ، وقدمته حكومة هنغاريا

ID/CONF.3/G.9 الخبرة البولندية في التصنيع
بحث اعده معهد التخطيط ، وارسو ، بولندا

وثـائق أساسـية

ID/CONF.3/B.1 التصنيع في استراتيجية انمائية موحدة
ب . ستريتن

ID/CONF.3/B.2 البيئة وتوزيع العمل الدولي
ج . ب . سيرون ، ج . س . هوركاد ، د . ثيرى تحت اشراف أ . زاخس

ID/CONF.3/B.3 الاتجاهات في الاستثمار الياباني المباشر المعزوة الى الاعتبارات البيئية المحلية
أ . ايماى ، ت . اهسو ، ت . نوبيهارا

ID/CONF.3/B.4 السياسات الصناعية وأهداف التصنيع
ج . دى باندت

ID/CONF.3/B.5 النواحي الاجتماعية للتصنيع في البلدان النامية : حالة تايلند
فشتفونغ نا بومبهيجارا

ID/CONF.3/B.6 الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد واستراتيجيات التصنيع في البلدان النامية
ب . ف . بخدولت ، الأصغر ، أ . ى . سكامبرلاندا ، ى.س. بيّرى

ID/CONF.3/B.7 التجربة التعاونية للبلدان الاعضاء في مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة في ميدان الانماء الصناعي وتأثير هذا الانماء على توسيع العلاقات الاقتصادية مع بلدان اخرى
من اعداد امانة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة

ID/CONF.3/B.8 استراتيجية التصنيع وعملية الانماء : ترابطهما ، واولوياتهما ، وما يترتب عليهما من آثار
ج . كولغ

ID/CONF.3/B.9 النواحي الاجتماعية لتصنيع يوغسلافيا
ب . سفر

ID/CONF.3/B.10 حالة الطاقة والانماء الصناعي في البلدان النامية
ف . ر . برّا

ID/CONF.3/B.11 التدابير القومية والدولية اللازمة لانماء الصناعات الصغيرة
من اعداد أمانة منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي

ID/CONF.3/B.12	الانماء ، وتوزيع الدخل ، والتصنيع ج . تنبيرغن (صدرت باعتبارها الوثيقة UNIDO/IPPD.154)
ID/CONF.3/B.13	النحاس باعتباره عاملا من عوامل الانماء الصناعي من اعداد المجلس الحكومي الدولي للبلدان المصدرة للنحاس
ID/CONF.3/B.14	التعاون الصناعي الدولي . تقرير اجتماع فريق الخبراء في باريس (صدرت باعتبارها الوثيقة ID/132)

الوثائق الاعلامية

ID/CONF.3/INF.1/Rev.1	معلومات عن وثائق المؤتمر
ID/CONF.3/INF.2/Rev.1	قائمة مؤقتة بالمشتركين في المؤتمر
ID/CONF.3/INF.3	معلومات للوفود

وثائق أعدت للجنة الدائمة في دورتها الخامسة وأحيلت الى المؤتمر وفقا لتعليمات اللجنة

ID/B/C.3/27 and Corr.1	مذكرة أولية لاعداد برنامج عمل للتصنيع
ID/B/C.3/28	ما يمكن أن تقوم به منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي من دور ونشاطات وبرامج في تحقيق الأهداف الواردة في الاعلان المتعلق باقامة نظام دولي جديد وبرنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد
ID/B/C.3/29	ما اتخذ ، أو يزمع اتخاذه ، من التدابير المتصلة باستنتاجات اللجنة الخاصة المعنية بالاستراتيجية البعيدة المدى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
ID/B/C.3/30 and Add.1 and Corr.1	مسألة اعداد وتقديم البرنامج والميزانية بصورة مستقلة ومسألة الاستقلال الاداري لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي وانشاء صندوق للانماء الصناعي تابع للامم المتحدة
ID/B/C.3/35/Rev.1	أمثلة على امكانيات التعاون في ثلاثة فروع صناعية : اقتراحات لتنفيذ خطة العمل
ID/B/C.3/35/Rev.1/Add.1 and Corr.1 and Appendix	صناعة الحديد والصلب في البلدان النامية : دارسة اولية لنموذج من نماذج الحالة الراهنة والاحتمالات المقبلة للانماء والتعاون الدولي

ID/B/C.3/35/Rev.1/Add.2	دراسة أولية لنموذج من نماذج صناعة الأسمدة في البلدان النامية: الحالة الراهنة والاحتمالات المقبلة للانماء والتعاون الدولي
ID/B/C.3/35/Rev.1/Add.3	دراسة اولية لنموذج من نماذج صناعة الجلود والمنتجات الجلدية في البلدان النامية : الحالة الراهنة والاحتمالات المقبلة للانماء والتعاون الدولي

التقارير الأخرى المحالة وفقا لتعليمات محددة كيما ينظر فيها المؤتمر

ID/B/133	تقرير فريق الخبراء من المستوى العالي بشأن الاستراتيجية البعيدة المدى لمنظمة الانماء الصناعي
ID/B/149 and Corr.1	تقرير واستنتاجات اللجنة الخاصة المعنية بالاستراتيجية البعيدة المدى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي
A/C.5/1616 and Corr.1	مسألة القيام على حدة باعداد وتقديم برنامج وميزانية منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ومسالة الاستقلال الادارى لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي تقرير الامين العام
A/9792	انشاء صندوق للانماء الصناعي تابع للأمم المتحدة : تقرير الأمين العام

- - - - -